خريطة

الاقتصاد البديل

نماذج من 5 دول: لبنان ومصر والسودان وتونس والمغرب.

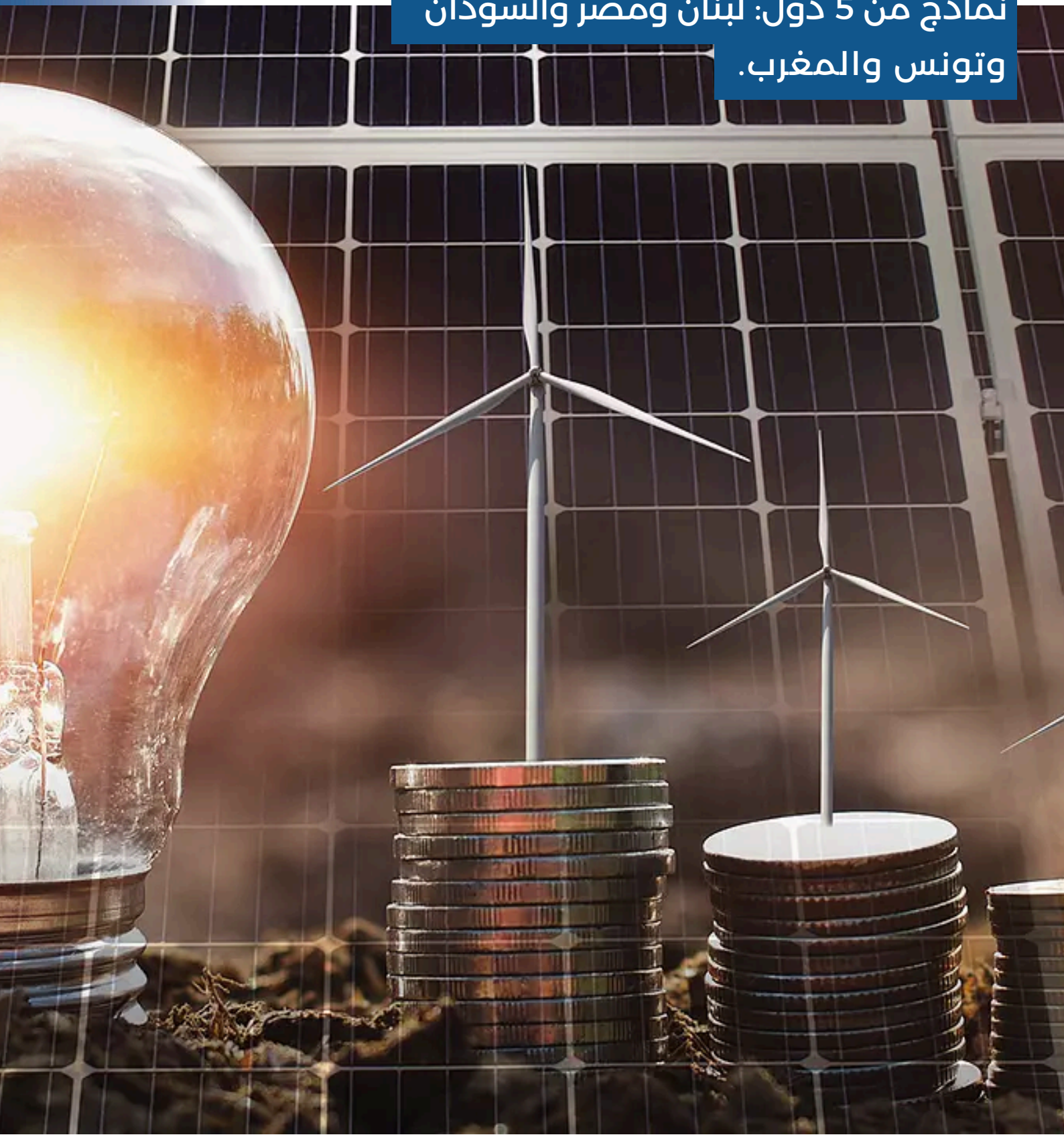

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

عن منتدي البدائل العربي للدراسات

مؤسسة بحثية :(AFA) منتدى البدائل العربي للدراسات **تأسست عام 2008** وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

خريطة الاقتصاد البديل

الاقتصاد البديل في السودان

نماذجه وإشكالياته

منتدى البدائل العربي للدراسات
(AFA)
بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت
لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org
Tel: +96176386477
Mail: info@afalebanon.org

محتوى هذا الإصدار يعبر فقط عن رأي الكتاب ولا يعبر بالضرورة
عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

كل الصور الموجودة في الورقة مأخوذة
من مصادر مفتوحة على الإنترنت

خريطة الاقتصاد البديل

الاقتصاد البديل في السودان

نماذجه وإشكالياته

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

المقدمة :

يعتبر السياق السوداني، متنوعًا من ناحية الموارد الاقتصادية بالإضافة إلى التنوع الثقافي والأنشطة التي يعتمد عليها السكان، فيعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية التي اعتمدت عليها الحكومة حيث تمثل حسب إحصائيات عام 2017 حوالي 48% من الإنتاج المحلي[1]، وتم التركيز فيها في عامي 2020-2022 بشكل مكثف، في ظل هذا الاعتماد هناك تعثر كبير في مسألة القطاع الزراعي من ناحية القدرات الإنتاجية بجانب التأثير الذي سببه رفع الدعم عن الوقود والكهرباء وسياسات التمويل التي أفقرت صغار المزارعين، ما تسبب في عسر في تسديد القروض البنكية وأدى إلى خروج عدد مقدر من المزارعين في مناطق الزراعة المطرية. وأدى إلى توقف الإنتاج الزراعي في المناطق الروية نتيجة لزيادة تعريفة الوقود والكهرباء.

يمثل القطاع الصناعي جزءًا بسيطًا مقارنة بالزراعي في الإنتاج والسبب يعود إلى إشكاليات الطاقة والبنية التحتية الصناعية في السودان بالإضافة إلى انهيار الصناعة بعد السبعينيات مع سياسات البنك الدولي التي ابتدرها السودان، لتأتي فترة التسعينيات وتعمل الحكومة على سياسات الخصصة التي أدت إلى بيع المصانع المهمة بالإضافة إلى صعود القطاع الخاص الذي استثمر في جوانب لم تكن ذات إسهام في عملية الإنتاج، حيث انحسرت الصناعات التحيولية لتصعد صناعات التعبئة التي تستورد المواد الخام من خارج السودان وتعيد تعبئتها في السودان.

يعتبر أغلب السكان خارج النظام الرسمي للاقتصاد حيث يوجد 64% من السكان في القطاع الريفي[2] بالإضافة إلى الإشكاليات البنيوية في الاقتصاد، مثل التهرب الضريبي وعدم ولاية الدولة على المال العام، بالإضافة إلى سياسات الخصخصة التي لم تتم وفق سياسات حماية اجتماعية. يلجأ السكان في ظل هذه الظروف وخصوصًا مع اندلاع الحرب إلى الأشكال الاقتصادية البديلة التي تعمل على تأمين معيشتهم سواء في القطاعات الخدمية أو الزراعية بالإضافة إلى الصناعية أيضًا.

تهدف الورقة إلى فهم الاقتصاد البديل في السودان من ناحية النماذج والمؤسسات الفاعلة فيه وأشكال تطورها التاريخي واختلاف هذه المؤسسات من قطاع إلى آخر تحاول هذه الورقة أن تعطي إجابة على سؤال مركزي مهم وهو هل يساعد الاقتصاد البديل في منع الفقر وتخفيف حدة الحروب والأزمات؟ والغرض من طرح هذا السؤال محاولة فهم وبناء طرح يساعد في تطوير قدرات مؤسسات بديلة قادرة على مواجهة أزمة الحرب والتبعيات المترتبة عليها.

بناء على السؤال المركزي فقد جاء الاختيار والتركيز على القطاع الزراعي والسبب يعود إلى قدرة القطاع على الاستجابة السريعة للتحديات الغذائية بالإضافة إلى القدرة العالية في تضمين فئات جديدة

[1] الزراعة في السودان. شوهد في 2024/1/10: http://tinyurl.com/yqrp8gya

[2] البنك الدولي. توزيع السكان في المناطق الريفية. شوهد في 2024/1/10 : http://tinyurl.com/yrsucbv6

ونشوء مجموعات اقتصادية سواء خدمية أو تلك المعنية بالأنشطة النسائية الاقتصادية خصوصًا وأن الفئات التي نزحت من الخرطوم والتي تبلغ حوالي 10 ملايين مواطن أغلبها من النساء المنتجات .

إحدى الإشكاليات كانت متعلقة بالوضعية القانونية لبعض الأجسام خصوصًا أنها لم تكن مسجلة حتى عام 2019 والسبب هي السياسات القانونية للحكومة السابقة، ولكن اعتمدنا على النظام الأساسي لهذه الكيانات، والذي لا يعدل الا عبر الجمعية العمومية.

أهم الكيانات:

قمنا باختيار هذه الكيانات بناء على فعاليتها بعد حرب 15 إبريل 2023 من ناحية قدرتها على التنظيم والتقاليد التي تقف عليها، فنجد أن القطاع الخدمي المتمثل في اتحاد بائعات الاطعمة مثلًا قد انتقل إلى مدن غير الخرطوم وبدأ في استيعاب النازحات في هياكله بالولايات، جاءت القطاعات الخدمية بسبب تحول بعض الموظفين إليها خصوصًا قطاع النقل بالإضافة الى الزراعة التي انتعشت ويظهر هذا من خلال زيادة الإنتاج السنوي في ولاية القضارف مثلًا بجانب زيادة المساحة المزروعة[3].

بجانب ذلك تظهر القطاعات المرتبطة بالسلع الزراعية المهمة والتي تمثل الغذاء للسكان المحليين بجانب السلع الإنتاجية المهمة التي شهدت انتعاشة في مناطق غير التي تنتجها في السابق كالصمغ العربي الذي تأثرت مناطق إنتاجه بولايات دارفور ويشهد انتعاشًا في جنوب السودان (الحالي) حيث وصل الإنتاج إلى 100 ألف قنطار في ولاية سنار وحدها[4].

1- الكيانات الخدمية
2- الكيانات الصناعية
3- الكيانات الزراعية

[3] القضارف تعلن زيادة إنتاج السمسم. وكالة سونا للأنباء السودانية: http://tinyurl.com/ykgqqs9k

[4] ارتفاع نسبة إنتاج الصمغ العربي في سنار. ألترا سودان . شوهد في 2024/1/10: http://tinyurl.com/ym3q9muy

أولًا: الكيانات الخدمية

وتشمل

- اتحاد بائعات الشاي والأطعمة والمشروبات
- نقابة التاكسي القومي

1- اتحاد بائعات الشاي والأطعمة والمشروبات:

هو عبارة عن اتحاد يضم حوالي 13 جمعية نسائية، كل جمعية تقدر عضويتها بحوالي 500 امرأة تعمل في مجال بيع الأطعمة والمشروبات، سجل في الاتحاد في عام 2013، ويقوم الاتحاد برعاية النساء اللائي يعملن في مجال تقديم الخدمات في الأطعمة والمشروبات، وهو أكبر نشاط يمارسه الاتحاد في ولاية الخرطوم، تعتبر عوضية كوكو التي تم تكريمها ضمن أشجع عشر نساء في العالم لعام 2016 من قبل وزارة الخارجية الأمريكية هي المؤسس الفعلي للاتحاد حيث امتهنت بيع الطعام والشاي في ولاية الخرطوم في عام 1986. ومن ثم قامت بتأسيس جمعية بائعات الأطعمة والمشروبات في عام 1996 لتقوم بعد ذلك بتأسيس الاتحاد في عام 2013.

يمتلك الاتحاد هيكلًا تنظيميًّا مكونًا من جمعية عمومية ومن ثم مكتب تنفيذي يتم انتخابه من خلال الجمعية العمومية، بشكل دوري. يمتلك الاتحاد أهدافًا معلنة ودستور عمل يحكمه ويحكم عمله، وتتركز في دعم وحماية العاملات في مجال بيع الأطعمة والمشروبات وتطوير المهن من خلال التدريب والتأهيل، ولا يمتلك الاتحاد موقعًا إلكترونيًّا ولكن يمكن الوصول إليه من خلال الاتصال المباشر بالاتحاد أو عضوية المكتب التنفيذي.

2- نقابة التاكسي القومي

أنشئت النقابة في عام 2008 بعد أن ظهر ما يعرف بالتاكسي القومي الذي يربط بين ولايات السودان المختلفة ويقدر عدد أعضاء النقابة حوالي 3 آلاف سائق موزعين على ولايات مختلفة لكن أكبر التجمعات العمالية لهم تعتبر في ولاية الجزيرة والبحر الأحمر. يرتكز عمل النقابة على التنسيق والتنظيم بين العمال والجهات المختصة لكنها لا تقدم أي أدوار خدمية كالتأمين الصحي أو التمويل، وتكتفي بإدارة العلاقة بين السائقين وبين الجهات الحكومية، تمتلك النقابة نظامًا عامًّا ومكتب تنفيذي وجمعية عمومية، وتمتلك مقرات في ولايات مختلفة من السودان، لكنها لا تمتلك أي موقع رسمي.

3- نقابة عمال الشحن والتفريغ:

أنشئت نقابة عمال الشحن والتفريغ في عام 1912 بعد عشر سنوات من إنشاء مدينة بورتسودان، وهي نقابة تضم الآن حوالي 35 ألف عامل بالميناء، وتعتبر من أكبر النقابات الفئوية في السودان، أنشئت النقابة على يد العمال الأوائل بالميناء وتعتبر النقابة جسمًا يتم توارث المقاعد فيه حيث يحل مكان كل عامل ابنه أو قريب له من الدرجة الأولى، لذلك تأخذ النقابة طابعًا أشبه بالإثنوسياسي.

يتركز عمل النقابة في تغطية احتياجات عمال الشحن والتفريغ بميناء بورتسودان، حيث تقوم النقابة بحماية حقوق العمال بالإضافة إلى مقاومة عمليات الخصخصة بالميناء.

ليس للنقابة نظام أساسي واضح أو معلن ولكنها تدار وفق تقاليد العمل الذي راكمتها خلال المئة عام السابقة ويمكن العودة إلى رئيس النقابة أو الناطق الرسمي في حالة التواصل.

ثانيًا: الكيانات الصناعية

وتشمل:

- **لجان المنطقة الصناعية بحري**

4- لجان المنطقة الصناعية بحري

المنطقة الصناعية بالخرطوم بحري تعتبر من أقدم المناطق الصناعية بالسودان حيث يعود تأسيسها إلى أكثر من مئة عام. ومع بداية الفترة الانتقالية (2018) نشأت لجنة تسيرية لنقابة عمال المنطقة الصناعية بحري، وتركز النقابة في العمال في القطاع الصناعي فقط، تم تأسيس التعاونية من قبل عمال المنطقة الصناعية بحري، والهدف الأساسي المعلن وفقًا لدستور النقابة هو رفع الظلم عن العامل وحماية حقوقه ورفع كفاءته المهنية وتوعيته بسبل السلامة. إلا أن الدولة ووفق قانون التعاونيات لعام 1993 لا تعترف بهذا الجسم

تمتلك اللجان صفحة على موقع فيس بوك، ويتم التواصل معهم بشكل مباشر أو عن طريق الصفحة على فيس بوك.

ثالثًا: الكيانات الزراعية

وتشمل:

- تعاونيات أبو حليمة
- تعاونيات منتجي الصمغ العربي
- اتحاد مزارعي السوكي
- الجمعية التعاونية النسوية متعددة الأغراض
- الشراكة التعاونية بشمال السودان
-

5- تعاونية أبو حليمة ووادالبلال:

قرية أبو حليمة ووادالبلال، قرى زراعية تقع شرق الخرطوم وتبعد عنها حوالي 24 كيلومترًا، يعتمد السكان فيها على الزراعة وتربية المواشي، نشأت تعاونية أبو حليمة ووادالبلال في عام 2010، وتتمثل التعاونية في أنها تركز في قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني، حيث تحتوي على مشاريع للزراعة والزراعة المحمية، وتسمين الأبقار، بالإضافة إلى مسلخ للدواجن ومحطة وقود. تم تأسيس التعاونية من قبل أهالي القرية، وتمتلك التعاونية مجلسًا لإدارة المشاريع الإنتاجة بالإضافة إلى مكاتب أخرى تندرج تحت بنود المشاريع.

الهدف الأساسي من التعاونية هو محاربة الفقر بالقرية وتقديم الأدوات والمهارات من أجل الإنتاج داخل القرية حيث يتم تأهيل وتشغيل المواطنين في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني، لا تمتلك الجمعية التعاونية موقعًا إلكترونيًّا لكن يمكن اعتبار أنها تقع بالقرية ويمكن الاتصال بالجمعية التعاونية من خلال الاتصال بالقرية.

6- تعاونيات منتجي الصمغ العربي

في عام 2005 دعمت وزارة الزراعة والغابات إنشاء تعاونيات منتجي الصمغ العربي في إطار خطة مجلس الوزراء في تعديل سياسات الحكومة تجاه تجارة وصناعة الصمغ العربي، تكونت التعاونيات في نطاق حزام إنتاج الصمغ العربي وأهمها ولاية "غرب كردفان"، تهتم التعاونيات بمسألة إنتاج الصمغ العربي سواء من ناحية الزراعة أو حصاده، ومحاولة الاستفادة القصوى من تحديث عمليات الإنتاج والحصاد.

تمتلك التعاونيات قانونًا تشريعيًّا من قبل الحكومة، ونظمًا أساسية تحكم طبيعة عملها، بالإضافة إلى هيكلة منظمة. ويعتبر مزراعي الصمغ العربي هم الجهة التي تقوم بإنشاء هذه التعاونيات وتسيير عملها.

7- اتحاد مزارعي مشروع السوكي:

تم إنشاء مشروع السوكي في فترة السبعينيات وتقع منطقة السوكي في الجزء الجنوبي من السودان الحالي، حيث يقع في مناخ شبه استوائي، يعتبر اتحاد مزارعي السوكي من أهم المؤسسات الزراعية، يرعى مصالح المزارعين وشريك للإدارة في وضع وتنفيذ ومراقبة البرامج. يتكون الاتحاد من لجنة مركزية من أربعين عضوًا يمثلون الأقسام الأربعة عشر من كل قسم، ويمثل أعضاء القسم مجلس الإنتاج بالقسم بالتعاون مع إدارة القسم في تنفيذ ومراقبة العمل. يشارك الاتحاد بعدد 3 ممثلين في مجلس الإدارة.

ويعتبر الاتحاد شريكًا في: مد المزارع بجميع مدخلات الإنتاج . إجراء كل العمليات الزراعية لمحصول القطن. حلج القطن وترحليه. مد المزارع بالسلفيات اللازمة للعمليات الفلاحية. مد المزارع بمياه الري. ثم تقوم بخصم ديونها على المزارع من عائد القطن. العمليات الفلاحية من نظافة المحصول، سقاية وحصاد. تسليم إنتاجه من القطن كاملًا للإدارة.

8- الجمعية التعاونية النسوية متعددة الأغراض:

نشأت في عام 2010 على يد منظمة زينب لتنمية وتطوير المرأة بولاية القضارف، في شرق السودان وقامت من أجل دعم المزارعات النساء في ولاية القضارف، عملت التعاونية على هيكلة النساء في جمعية واحدة بحيث يتم إدارة الشؤون الزراعية والتسويقية للنساء بمنطقة واحدة، تحتوي الجمعية على هيكلة ونظام أساسي يدير العلاقة الداخلية. لا تمتلك الجمعية موقعًا إلكترونيًّا لكن يمكن التواصل المباشر مع الجمعية عبر الإتصال الهاتفي بالمؤسسات أو الأعضاء.

9- الشراكة التعاونية بشمال السودان:

تعتبر من أقدم التعاونيات في السودان (1936)، إلا أنها أخذت أهمية كنموذج بعد عام 2019 حيث مثلت تقاليدها في التعاون الزراعي نموذجًا لنهضة بقية التعاونيات خصوصًا في مناطق النيل الأزرق والقضارف وساهمت تجربتها في خلق نوع من الاستقرار بمناطق النزاع، تعتبر تقاليد الجمعية التعاونية من أهم التقاليد الإدارية والهيكلية حيث النظام الأساسي بالإضافة الى الشراكة التي يتمتع بها المزراعون من أهم الأركان التي تقوم عليها، تعمل التعاونية على إدارة مشروع (حفير مشو) الزراعي، بالمناطق المروية عبر الري بالطلمبات والري الفيضي أيضًا، لا تمتلك الجمعية أي موقع إلكتروني إلا أنها يمكن التواصل المباشر معها.

التحليل الخاص بكل حالة:

تسعى هذه الفقرة إلى توضيح أهداف كل مؤسسة من المؤسسات، بالإضافة إلى ما هي الطرق التي يعملون بها لتحقيق هذه الأهداف، ومن ثم ما هي أهم الأنشطة التي قاموا أو شاركوا فيها؟ هل لديهم شركاء من المجتمع المدني أو المبادرات الأخرى؟ وكيف يوصفون علاقتهم بالمجتمع المدني؟ وأخيرًا هل هناك أي تعامل مع الحكومة أو الدولة وما هي؟ وكيف يوصفون علاقتهم بالحكومة؟

الكيانات الخدمية:

1- اتحاد بائعات الشاي والأطعمة والمشروبات

تسعى مؤسسة اتحاد بائعات الشاي حسب المقابلات مع بعض العضوات فيها ومن ثم الاطلاع على إفادات مؤسسة الاتحاد "عوضية كوكو" إلى حماية العاملات في مهنة بائعات الشاي والأطعمة، وتنقسم الحماية إلى حماية قانونية من الملاحقة الأمنية والجهات داخل المحليات (البلديات) ومن ثم الحماية الشخصية لهن، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الدائمة التي يشاركن فيها أيضًا، أهم الأنشطة هي المبادرات للتمويل الأصغر من أجل ضمان مصادر رزق دائمة للمشاركات في الاتحاد، وأيضًا دفع الغرامات المالية التي تفرضها المحليات على بائعات الشاي.

للاتحاد شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني سواء النسوية أو الحقوقية والسبب يعود إلى أن الاتحاد يعتبر شريكًا في دعم النساء بالإضافة إلى حمايتهم ويمثل نموذجًا مضبوطًا للاتحاد الذي يعطي قيمة كبيرة جدًّا لوضعية النساء في السودان.

تعتبر علاقة الاتحاد بالمجتمع المدني شريكًا إستراتيجيًّا وتحولًا إلى أن يصبح جزءًا أصيلًا من المجتمع المدني في السودان من خلال تطابق الأهداف والرؤى بين الأطراف في المجتمع المدني والاتحاد، لا توجد علاقة بين الحكومة والاتحاد سوى في مسألة التسجيل لكنها تغيرت بعد 2018 كانت العلاقة بين الاتحاد والحكومة متوترة ويتم التضيق على الاتحاد من قبل الحكومة لكن مع حكومة الفترة الانتقالية 2018-2021 تحسنت العلاقة، لينال الاتحاد دعم الحكومة.

2- نقابة التاكسي القومي

تعمل نقابة التاكسي على توفير البنية الأساسية لاستمرار أصحاب التكاسي من الورش بالإضافة إلى التسهيلات في التمويل وإدخال التكاسي عبر التخفيض الجمركي بالاتفاق مع جهات التمويل والحكومة الاتحادية بالإضافة إلى ذلك تقوم النقابة بتسهيل تراخيص السيارات والتصاريح اللازمة للمرور بين الولايات.

علاقة النقابة بالمجتمع المدني تختلف من فترة إلى أخرى، فسابقًا لم تكن هناك علاقة بين المجتمع المدني والنقابة ولكنها تطورت من خلال العمل على تنظيمها بعد عام 2019 حيث أن النقابة كانت تريد الاتجاه إلى تأسيس جمعية جديدة، لذلك تعاونت مع تجمع المهنيين من أجل ما يعرف باسم استعادة نقابة التاكسي القومي إلا أنها توقفت مع حل الجمعيات التسيرية في عام 2021، لا توجد علاقة واضحة بين المجتمع المدني والنقابة إلا أنها من خلال العلاقة السابقة مع التجمع يمكن اعتبار أن النقابة على تحالف مع المجتمع المدني.

3- نقابة عمال الشحن والتفريغ

تقوم هذه النقابة بتنظيم عمليات التناوب في الورديات بين العمال بالإضافة إلى البيئة العمالية التي يعمل فيها العمال وعلاقتهم بالميناء وأصحاب العمل، وتقوم بترتيب العمال على مستوى الموانئ المختلفة في السودان بالإضافة إلى حقوق العمال بعد الخدمة من خلال جمع الاشتراكات. كما تقوم النقابة بإدارة الجمعية العمومية للعمال، وأهم من ذلك موقفها ضد خصخصة الموانئ.

لا يوجد أي علاقة بين عمال الشحن والتفريغ، حيث أنها تعتبر أقرب إلى المجتمع الأهلي بسبب طبيعة تركيبها الإثني بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية، وترى في المجتمع المدني خصمًا سياسيًّا بسبب الوضعية السياسية لها. تعتبر النقابة الحكومة كحليف لها ولكن الحكومة الولائية وليس المركزية لأن الحكومة المركزية منذ 2017 تحاول أن تقوم بخصخصة الميناء.

الكيانات الصناعية:

4- لجان المنطقة الصناعية بحري

تعمل هذه اللجان على دعم بيئة العمل في المقام الأول ومن ثم ضمان حقوق العمال جراء المعاملات التي يقوم بها أصحاب رؤوس الأموال أو أصحاب الشركات بالإضافة إلى أن اللجنة تعمل على تدريب وتأهيل العمال في مجالاتهم المختلفة، كما أن اللجنة قد استفادت من المجتمع في تدريب العمال بالإضافة إلى حشد الدعم والموارد حيث ساعد المجتمع في بناء القواعد العمالية، وأيضًا تأهيل دار العاملين في المنطقة الصناعية بمدينة الخرطوم بحري.

تعتبر هذه اللجان المجتمع المدني كحليف إستراتيجي وداعم مرحلي بحيث يتحمل جزء من تدريبهم وتأهيل العمال من أجل بناء تعاونياتهم الإنتاجية، لا تتعامل هذه اللجان مع الحكومة بل تعتبرها في موقف رافض لها إلا أن وضعها أفضل ما قبل انقلاب 25 أكتوبر حيث صرحت لها البلدية (المحلية) بدار لهم في المنطقة الصناعية. ويمكن أن نعتبر علاقتهم مع الحكومة علاقة سلطة وجمهور رافض لها.

الكيانات الزراعية:

5- تعاونية أبو حليمة ودالبلال:

تسعى تعاونيات أبو حليمة وودالبلال إلى دعم الإنتاج المحلي بالقرية حيث تقوم التعاونية بتوفير التمويل من أجل البنى التحتية للإنتاج من خلال توفير الاحتياجات من أجل الزراعة والحصاد ومن ثم التمويل بالإضافة إلى رفع دخل الفرد حيث وصل إلى ألف دولار في الشهر، قامت التعاونية أيضًا بتوفير التأمين الصحي لمجتمع القرية بالإضافة الى خلق ضمانات للأفراد المنتمين إلى القرية من أجل الحصول على تمويل من البنوك.

قامت التعاونية بالمشاركة في عمليات المشاريع الزراعية الموسمية بالإضافة إلى مشاريع البيوت المحمية وأيضًا مشاريع الإنتاج الحيواني ومشاريع تسمين العجول بالإضافة إلى مشروع المسلخ، ليس للتعاونية علاقة مع المجتمع المدني فهي تأخذ النموذج الأهلي حيث يساهم الأهالي والجهات المانحة كالبنوك في توفير الدعم، لا توصف التعاونية علاقتها بالمجتمع المدني فهي ترى أنها تكتفي بالخبرة التجريبية لها.

لها تجربة في التعامل مع القطاع الخاص حيث أقامت شركات مع البنوك مثل بنك الخرطوم، ولا توجد علاقة مع الدولة بشكل مباشر أو الحكومة. ويعتبرون الحكومة كداعم لهم عبر توفير تسهيلات في الحصول على مدخلات الإنتاج والإعفاء من بعض الرسوم التي يتم فرضها من قبل السلطات المحلية.

6- تعاونيات منتجي الصمغ العربي

تسعى هذه التعاونيات من الأساس إلى تحقيق أسعار عالية للمنتجين ما سؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيارة دخل المنتجين بحيث أنها تعمل على توفير إمكانية الإنتاج والتحقق من أسعار المنتج المناسبة حتى تشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم. بالإضافة إلى ذلك تسعى إلى دعم جمعيات المنتجين الطوعية. وأيضًا تكوين تجمعات منتجين أو جمعيات تعاونية للمنتجين ومساعدتهم في الحصول على التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج وتساعد القروض المنتجين في الحصول على أسعار عالية في المزادات والتفاوض حول العقود المباشرة مع المصنعين/ المصدرين.

تعتبر علاقة التعاونيات لمنتجي الصمغ العربي المجتمع المدني من الجهات التي تقوم بإمدادها بالدعم التقني والفني أيضًا سواء من ناحية التنظيم أو من ناحية الإمداد بالشتول المحسنة للأشجار التي تحتاجها التعاونيات و المزارعون . بالإضافة إلى أن الحكومة تعمل على تنمية التعاونيات من خلال الشراكات المحلية مع الجهات المنظمة لعمل تجارة الصمغ العربي في بعض المناطق.

تتوزع الأرباح في هذه التعاونية بناء على مسألة الأسهم حيث تقسم الأرباح وفق أسهم كل مجموعة/ فرد داخلها، ما يجعل النسب متغيرة من عام إلى آخر وفق اختيار كل مشترك فيها ومساهم أيضًا ويمنح العمال قدرة مالية أكثر في توفير مدخرات مالية.

7- اتحاد مزارعي مشروع السوكي

يسعى الاتحاد إلى الحفاظ على حقوق المزارعين ومن ثم العمل على إنتاج محاصيل نقدية ذات عائد قومي كالقطن والفول السوداني لكي تساهم في دعم الدخل القومي بالعملات الصعبة وأيضًا إيجاد وترقية الثروة الحيوانية التي تزخر بها المنطقة، ومن ثم أيضًا استقرار العرب الرحل الذين يقطنون هذه المنطقة الواقعة بين نهر الدندر والنيل الأزرق وتوطينهم في مراكز حضرية. بالإضافة إلى تحقيق نوع من التكافل والتكامل الاجتماعى والاقتصادى للسكان. خلق نوع من التمازج الثقافي بين القبائل التي تقطن المنطقة.

لا علاقة بين الاتحاد والمجتمع المدني نظرًا إلى طبيعة عمل الاتحاد الذي يعتبر جزءًا مجلس إدارة المشروع بالإضافة إلى طبيعة عمل المجتمع المدني، الذي لا يعمل ولا يهتم بالقطاعات الزراعية، بالإضافة إلى أن الاتحاد يرى في الحكومة حليفًا لها حيث يقوم الاتحاد بالتواصل والاتصال من أجل تذليل بعض العقبات أمام المزراعين، مثل: التمويل والبذور المحسنة.

وخلال الموسم الزراعي الصيفي الحالي فقد تمت زراعة 130 ألف فدان، جملة مساحة مشروع السوكي الزراعي، و12.500 مزراع ويستفيد بشكل مباشر من المشروع 136 قرية و700 ألف نسمة بالإضافة إلى أكثر من ضعف هذا العدد نزحوا من الخرطوم يسكنون مع ذويهم في هذه القرى المحيطة بالمشروع.

8- الجمعية التعاونية النسوية متعددة الأغراض

حاولت الجميعة أن تواجه عددًا من التحديات التي تحولت إزالتها إلى أهداف للجمعية وهي انخراط النساء في العمل التعاوني، هي التحديات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية، والنمطية في تقسيم العمل بين المرأة والرجل، والعادات والتقاليد والممارسات الأبوية والنمطية القائمة على المساواة بين الجنسين، وقلة الموارد والدخل عند النساء، وعدم تصرف النساء في ممتلكاتهن أو دخلها، وصعوبة تنقل المرأة والوصول إلى فرص التعلم والتدريب، وتدني نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة، ومحدودية فرص سوق العمل وضعف آليات التسويق، وإنعدام دور الأجهزة الحكومية.

للجمعية التعاونية النسوية متعددة الأغراض شراكة إستراتيجية مع المجتمع المدني حيث ساهم المجتمع المدني في بناء مجموعاتها النسوية القاعدية التي اعتمدت عليها في البناء بالاضافة إلى أن المجتمع المدني يعمل على تنمية هذه المجموعات من خلال التدريب والتأهيل المستمر لها. ترى الجمعية

التعاونية أن الحكومة عائق أمام تأسيس مجتمع نسائي تعاوني سواء من خلال القيود القانونية أو السياسات التنظمية لها.

9- الشراكة التعاونية بشمال السودان:

في عام 1937 تكونت أول جمعية تعاونية بمبادرة شعبية سميت بالشركة التعاونية، ثم توالت بعدها التعاونيات في المديرية الشمالية (الولاية الشمالية) قامت الجمعية من أجل حماية العمال من أي أعمال مضاربة أو تعاملات ربوية يسقط فيها المزراعون مع التجار، لذلك تعتبر هذه التعاونيات من أقدم التعاونيات في السودان. تعمل التعاونيات "الشراكة التعاونية" على حماية المزراع خصوصًا إذا كان يعمل وحده، ما يؤدي إلى انخفاض في إنتاجية الفدان قد يصل إلى حوالي الثلث مقارنة مع نظرائه من دول أخرى مجاورة، وهذا بسبب أمور تتعلق بتنظيم الموارد واستغلالها بصورة أكثر كفاءة، كما أن هنالك العديد من المشاكل مثل عدم مقدرته على مكافحة الآفات الزراعية والوقاية من الأمراض، وتوفير مياه الري بشكل مستدام، ومدخلات الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة، وحصاده لمحصوله في الوقت المناسب ومقدرته على تخزينه وتصنيعه وتعبئته وتغليفه ونقله، لذلك تعمل هذه الشراكة على تلافي هذه الإشكاليات.

لا يوجد تواصل واضح بين الشراكة التعاونية وبين المجتمع المدني إلا أنها دخلت في العديد من النقاشات حول ضرورة تفعيل التعاونيات بالإضافة إلى أنها تحولت إلى حقل دراسة بالنسبة إلى المهتمين والناشطين في مجال التعاونيات كما أنها تسعى إلى إقامة اتحاد الجمعيات التعاونية وهو ملاحظ خلال مشاركتها للمؤتمر الذي انعقد للتعاونيات في الخرطوم 2020.

يوجد تعاون بين الشراكة التعاونية والحكومة حيث تعتبر الشراكة التعاونية الحكومة جزءًا من طبيعة عملها إلا أنها تواجه سياسات تجفيف متعمدة للتعاونيات من خلال القانون أو من خلال السياسات الزراعية من قبل الحكومة الولائية والاتحادية تجاهها.

التحليل العام:

بالنظر إلى إشكالية هذه الكيانات فإننا يمكن أن ننظر إليها من جانبين، الأول هو الجانب المرتبط مع الظروف الراهنة للحرب وسياقها في السودان وتأثيرها في المواطنين والقطاعات الإنتاجية وخصوصًا غير الرسمية منها، والجانب الثاني متعلق بالمشاكل البنيوية في تركيبها التنظيمي وطبيعة علاقتها بالدولة والمجتمع المدني.

لا شك أن الحرب قد أثرت في كافة القطاعات الإنتاجية، في مختلف المستويات الاجتماعية، وقد أثرت الحرب في العشرة أشهر الأولى منها (إبريل 2023-يناير 2024) في 600 مصنع حسب بيانات حكومة

السودان الصادرة عن وزارة الصناعة كما أنها عطلت زراعة حوالي مليون فدان بمشروع الجزيرة وامتداد المناقل حسب إحصائيات وزارة الزراعة وإدارة مشروع الجزيرة.

كما أن الحرب أثرت في تسع ولايات، وأثرت في حوالي 32 مليون نسمة جميعهم يعتمد على القطاع الزراعي، كما أنها قد أوقفت الحياة في اثنتين من أكبر مدن السودان من الناحية السكانية والاقتصادية، فمدينة نيالا تعتبر عاصمة الصمغ العربي نسبة إلى الإنتاج والسوق الذي يحتوي عليه المدينة، كما أنها أثرت في مدينة ود مدني حيث أدى الهجوم عليها إلى تعطل كامل لمشروع الجزيرة.

وتشير دكتورة إنعام سعد إلى أن الحرب الدائرة الآن في عدد من ولايات دارفور وولاية الخرطوم إلى تفاقم المشكلة بشكل كبير، ما أدى إلى نقص حاد في الغذاء والماء والدواء والوقود، في حين ارتفعت أسعار المواد الأساسية ووسائل النقل بشكل كبير. ولا تزال النزاعات في عديد من الولايات، فضلًا عن الحرب خارج السودان، تؤثر في قدرة المزارعين وأصحاب الأعمال على إنتاج الأغذية وتخزينها. تضاعفت أسعار الذرة الرفيعة والدخن المنتجة محليًّا ثلاث مرات في معظم الأسواق ويرجع ذلك أساسًا إلى نقص المعروض في السوق ومعظم المدخلات الزراعية، بما في ذلك البذور والأسمدة ومبيدات الأعشاب والوقود والعمالة، كانت متاحة بتكلفة أعلى بكثير مقارنة بالمواسم السابقة. وقد فاقم تصاعد أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي من خطر حدوث المزيد من النقص في الأغذية، حيث منعت هذه الأسعار المزارعين من شراء المواد الضرورية وأجبرهم إما على الاستغناء عنها أو استعمالها بأقل مما هو مطلوب. وهذا بدوره أدى إلى انخفاض إنتاج الحبوب وبالتالي قلل من توافر الغذاء وعائد المزارعين[5].

تعتبر إشكالية التعامل مع الحكومة إحدى المشاكل التي تعتري هذه النقابات في أطرها الاجتماعية، فمن جانب نجد أن نقابة مثل عمال الشحن والتفريغ تحافظ على حقوق العمال إلا أنها أيضًا تحافظ على امتيازات بعض الأشخاص بحيث أن موقفها يحتاج إلى معالجة وقانون داخلي تكون في الصلاحيات للعمال وتكويناتهم خصوصًا أنها النقابة الأكبر من حيث عدد العمال فيها.

بالنظر إلى تأثير الحرب فإن المهددات التي تواجه الكيانات لا تتمثل في استمرارها فقط وإنما وجودها! فمن الملاحظ أن التأثير في قطاع الخدمات كبير جدًّا نتيجة لنزوح حوالي 7.5 مليون نسمة من العاصمة السودانية، الخرطوم، ومن ثم عملت على نزوح حوالي 3.5 من مدينة ود مدني في ديسمبر 2023.

ترتب على الحرب سياسات اقتصادية صعبة قد اتخذتها الدولة حيث تم رفع الدعم شكليًّا بالإضافة إلى عدم وجود سياسات دعم اجتماعي واضحة للنازحين أو القطاعات التي تضررت بشكل كبير

[5] إنعام سعد، تأثير الحرب على وضع الأمن الغذائي في السودان، المؤتمر التاسع لمنبر أيوا، الولايات المتحدة الأمريكية 2023. شوهد على: http://tinyurl.com/ysw4l7qr

وواسع، بالإضافة إلى انهيار قيمة العملة المحلية أمام الدولار ما يترتب عليه تضرر لكافة المواطنين وقطاعاتهم وارتفاع قيمة الواردات الغذائية.

بجانب تأثير الحرب فإن هناك مشكلات ستواجه هذه التكوينات غير الرسمية، أولها مسألة القوانين والتسجيل، فنلاحظ أن القطاعات المرتبطة بالمدخلات التي تعتبرها الحكومة كإيرادات أو تمثل للدولة مصدر دخل فإن الدولة تتعامل معها بشكل واضح، فمثلًا التعامل مع قطاع الخدمات تهمله الدولة بالرغم من أنه يمثل أكبر القطاعات التي تشغل السكان خصوصًا بعد الحرب.

إشكالية التسجيل الرسمي بسبب غياب قوانين النقابات والأجسام التي تعمل في القطاعات غير الرسمية وهذا ينعكس على البنية الداخلية لهذه الأجسام حيث لا يوجد تعريف واضح ومحدد تتبعه هذه الأجسام بالإضافة إلى تضارب مصالح يؤدي إلى حدوث منازعات داخلها ما يؤدي إلى انهيارها ورفض أمام أي محاولة تنظيم وتنظم يمكن أن تحدث لهذه القطاعات خصوصًا وأن الاستخدام السياسي لها قد زاد بشكل كبير خلال الفترة الانتقالية.

حسب الباحث في القطاع التعاوني محمد صالح آدم فإن القطاع التعاوني الحالي والمتمثل في حوالي 9000 منظمة تعاونية في القطاعات المختلفة بالسودان، يواجه عديدًا من المشاكل والمعوقات التى تؤثر في فعاليته، نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والمتمثلة في غياب المبادئ والقيم الأساسية للجمعيات التعاونية كالديمقراطية والمساعدة الذاتية والمسؤولية الذاتية والمساواة والإنصاف، والتضامن مما ينعكس سلبًا على القيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة، والانفتاح، والمسؤولية الاجتماعية والرعاية للآخرين، إضافة إلى عوامل أخرى خارجية أهمها إهمال الحكومة له[6].

يمكن أن نقول إن إشكالية الجمعيات التعاونية في كافة القطاعات الخدمية هي أن المنضوين فيها لا يمتلكون التأهيل الكافي في ظل غياب أدوار المجتمع المدني التي تعمل على بناء القدرات، فبالرغم من إنجاز بعض المنظمات والفاعلين لورش رفع القدرات في بعض الجمعيات التعاونية في القطاع الخدمي فإنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من التفعيل ودخول منظمات المجتمع المدني الحقوقية ومراكز الرصد الاجتماعي إلى بناء إستراتيجيات التعامل والتعاون مع الجمعيات التعاونية من أجل رفع كفاءة الأفراد.

تعتبر ريادة الأعمال من القطاعات الضعيفة نسبيًّا في السودان لأن انتشارها والوعي بها في القطاعات الحديثة والمدن يدخل في هذا القطاع/ المجال الفاعلين الذين يمتلكون قدرة نسبيًّا على الاشتغال الاقتصادي خارج دائرة الفقر، والذين لهم اتصال بالأنشطة المالية، ولا يتوفر عن هذا القطاع كثير من المعلومات نظرًا إلى الوضعية الضعيفة له. مقارنة بالتعاونيات التي تتصل بالقطاعات الضعيفة.

[6] محمد صالح، الجمعيات التعاونية الزراعية في السودان، 2020 شوهد في 2024/1/15 على الرابط: http://tinyurl.com/yrnkmcw9

تساعد التعاونيات في درء الفقر من خلال نظمها المالية التي تعمل على مبدأ الحماية ومن ثم حقوق العمال في الحصول على وضعيات أفضل، فمثلًا نجد أن للنقابات مبدأ التأمين الصحي في حماية العمال وأسرهم أيضًا ما يسمح للعمال والعاملات بوضعية أفضل في مسألة الصحة.

خريطة الاقتصاد البديل

خارطة الاقتصاد البديل بالمغرب

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

ورقة خارطة الاقتصاد البديل بالمغرب

في المغرب دائمًا ما يتم الحديث عن الاقتصاد البديل باستعمال مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي يتم تعريفه حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي، على أنه مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيه حرًّا.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادئ التي ينبني عليها الاقتصاد التضامني متجذرة في الثقافة المغربية منذ القدم، وذلك على شكل ممارسات جماعية أساسها التضامن والتكافل والتشاور بين أعضاء الجماعة الواحدة أو القبيلة وتختلف مسمياتها من منطقة إلى أخرى باختلاف الأنشطة والهدف منها وأشهرها: التويزة، الوزيعة، الخطارات.

لتتطور بعد ذلك إلى أشكال أكثر تنظيمًا وأكثر رسمية وذلك في خمسينيات القرن الماضي بعد الاعتراف الرسمي من المغرب بالتعاونيات والتعاضديات، إلا أن هذا القطاع لم يظهر بشكل مهيكل إلا في بداية القرن وعبرت الدولة المغربية عن اهتمامها البالغ به في سنة ٢٠١١ وذلك بتخصيص وزارة خاصة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني، نظرًا إلى أهميته والرهانات المطروحة عليه في مواكبة النمو الاقتصادي المتسارع في الألفية الأخيرة، كما يعول عليه في إيجاد حلول لجزء مهم من تحديات الإدماج الاجتماعي والترابي (حسب تقرير المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي التضامني) إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص، خاصة تجاوز التفاوتات بين المناطق القروية والحضرية، والتفاوتات بين الجنسين والقضاء على الفقر... فبحسب تصريح سابق للسيد ساجد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي سنة 2019، فإن هذا النوع من الاقتصاد يشغل أزيد من 600 ألف متعاون في مختلف المجالات[7].

[7] السيد ساجد: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشغل بالمغرب أزيد من 600 ألف متعاون | Maroc.ma

وفي السـنوات الأخيرة انتقلت أشـكال الاقتصـاد التضـامني من القطاع الفلاحي لتشـمل قطاعات أخرى كالصناعة وقطاع الخدمات كما اختلفت أشكالها وتطورت باختلاف كل قطاع وخصوصياته.

تهدف هذه الورقة إلى رسـم خريطة هذه الكيانات التعاونية بالمغرب والوقوف على طبيعتها ودرجة مؤسسيتها وذلك عبر دراسة ميدانية رصدية وتحليلية لنشاط عمل مجموعة من الجمعيات والكيانات الفعالة بالمغرب من مختلف المجالات ومختلف المناطق والتي تشكل عصب الاقتصاد البديل.
فما هي الكيانات المعبرة عن الاقتصاد البديل التي تشكلت في العشر سنوات الأخيرة بالمغرب؟

وصف الحالات الدراسية.

1- الجمعيات والمبادرات التعاونية الزراعية/ الفلاحية

شـهد قطاع الفلاحة نشـاطًا اقتصـاديًّا تضـامنيًّا مهمًّا منذ تشـكيل الإسـتراتيجية الوطنية الاسـتشـارية الفلاحية سـنة ٢٠١٠[8] في إطار تنزيل مخطط المغرب الأخضـر[9] إذ حظيت التعاونيات الفلاحية بحصـة الأسـد وبلغ عددها 25.700 تعاونية أي ما يقارب ٧٥٪ من مجموع تعاونيات المغرب[10].

تعاونية التحدي[11] :

وتبقى من أهم الكيانات التي تشكلت في العشرية الأخيرة وتتوزع في كامل التراب الوطني بتفاوتات بين الجهات والأنشـطة التي تقوم بها وكذلك حجم منخرطيها وكذلك اسـتمراريتها وذلك مرتبط بالعديد من العوامل، منها: الذاتية والموضوعية ومن التعاونيات التي تشكلت في السنوات الأخيرة: "تعاونية التحدي" بإقليم وزان شـــمال المغرب المؤطرة داخل قانون ١٢.١١٢ المنظم لعمل التعاونيات والتي تشـــتغل في مجال زراعة الأشجار المثمرة وتغطي أزيد من ٦٠٠ هكتار حاليًّا والتي تشتغل عبر مكتب مسير يترأسه السيد احمد الغزواني.

---

[8] الاستشارة الفلاحية | Ministère de l'agriculture

[9] مخطط المغرب الأخضر | Ministère de l'agriculture

[10] https://onca.gov.ma/ar/%D8%A3%D8%AE%D9%86%D9%88%D8%B4-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%AC%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA#:~:text=%D9%88%D8%A3%D8%B6%D8%A7%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA%20%D8%A3%D9%86%D9%87%20%E2%80%9C%D8%AA%D9%85%20%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%20%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1%20%D9%85%D9%86%2010.000,%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A9%20%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9.

[11] (1) Facebook

جمعية المغرب الأخضر للتنمية الفلاحية:[12]

وكشكل تنظيمي آخر تشكلت جمعية المغرب الأخضر للتنمية الفلاحية - بنشيكر بإقليم الناظور شمال المغرب سنة ٢٠١٠ وفق مقتضيات الظهير الشريف 152.52.255 الصادر بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٢ بتنفيذ قانون ٦٥_٥٥ المغير والمتمم بموجب الظهير الشريف ١٠١ - ٢٠٦ بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٢ الذي يضبط تأسيس الجمعيات ويتشكل هيكلها من جمع عام ومجلس إداري ومكتب مسير ولجان متخصصة.

2- الجمعيات والمبادرات التعاونية الصناعية:

أما فيما يخص قطاع الصناعة فيعتبر الاقتصاد التضامني رافعة للنهوض بقطاعات مهمة وحيوية كصناعة النسيج والصناعات التقليدية والمهن الحرفية، فقد شهد هذا القطاع أيضًا انتعاشًا مهمًّا بعد تشكل كيانات ومؤسسات تعبر عن البعد التضامني في التنظيم والتسيير والتدبير.

فقد شكلت في الآونة الأخيرة مجموعة من التعاونيات الصناعية والتي تندرج ضمن الإطار القانوني المنظم للتعاونيات وبلغت نسبتها 16٪ من مجموع التعاونيات بالمغرب حسب بلاغ كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية سنة 2018 وتشتغل أساسًا في صناعة النسيج والخياطة والأحذية والمخابز والحلويات والصناعات التجميلية والتحويلية وغيرها.

[12] (1) Facebook

تعاونية APIA [13]:

وفي هذا السياق تأسست مجموعة من التعاونيات الصناعية أو تعاونيات كانت متواجدة سابقة إلا أنها طورت نشاطها ودخلت المجال الصناعي ونوعت من تخصصاتها ودعمتها بإقامة وحدات صناعية كما هو الحال بالنسبة إلى تعاونية "ابيا" التي حولت نشاطها من إنتاج الزيوت وعسل النحل إلى بناء وحدات صناعية في كل من وزان والقنيطرة، خاصة في صناعة مواد التجميل والصناعات الغذائية والمكملات الغذائية وغيرها سنة 2012، وتنشط هذه التعاونية على المستوى الوطني كما تتوفر الآن على وحدات للتسويق خاصة بها في أهم المدن المغربية وتعتمد التسويق الإلكتروني أيضًا وهي متواجدة على المجال الرقمي عبر موقعها الإلكتروني وفي مواقع التواصل الاجتماعي أيضًا.

2- تعاونية كوباك:[14]

وعلى نفس المنوال عملت تعاونية كوباك والتي تعتبر من أكبر وأنجح التعاونيات الفلاحية في المغرب والمتخصصة في إنتاج الحليب ومشتقاته والعصائر بمدينة تارودانت والتي أسسها 12 فلاحًا في البداية

[13] www.apia.ma

[14] Accueil | COPAG

سـنة ١٩٨٧ لتصـل عبر السـنين إلى أكثر من 14.000 منخرط وتعتبر ثاني منتج للحليب في المغرب بعد سنترال دانون.

وسَّعت هذه التعاونية الفلاحية نشاطها بداية من سنة 2009 إلى الصناعات الغذائية التحويلية وانتقلت إلى إنتاج الأجبان والياغورت والعصـائر وتسـويقها في كل ربوع الوطن عبر علامتها التجارية "جودة" محدثة مناصب شغل مهمة جدًّا بشكل مباشر عبر وحداتها الصناعية أو غير مباشر عبر التسويق وتصنف اليوم ضمن أكبر خمس فاعلين في الصناعات الفلاحية بالمغرب، ويترأسها مولاي محمد الولتيتي.

1- جمعية الشرف للحرف والصناع[15]:

وفي مجال الصـناعة التقليدية تنشـط العديد من الجمعيات المهنية والصـناعية خاصـة التقليدية منها والحرفية والتي تنضـوي أغلبها داخل الغرف الصـناعية التقليدية الجهوية ويؤطرها القانون المنظم لتأسيس الجمعيات، وفي نفس الإطار تأسست جمعية الشرف للحرف والصناع وهي جمعية ذات أهداف اجتماعية تضـامنية ثقافية، تأسـست بتاريخ 2 ماي 2022، من قبل مجموعة من الصـناع والحرفيين من أبناء منطقة سيدي مومن التابع ترابيًّا لعمالة مقاطعات سيدي البرنوصي.

[15] https://www.facebook.com/profile.php?id=61550499796169&mibextid=ZbWKwL

وحسب ما ورد في الصفحة الرسمية للجمعية على فيسبوك فإن الجمع التأسيسي للجمعية أسفر عن انتخاب مكتب مسير لها يترأسه السيد عبد الصمد جمال.

الجمعيات والمبادرات التعاونية الخدماتية

إضافة إلى القطاعين الفلاحي والصناعي يعرف قطاع الخدمات نشاطًا مهمًّا جدًّا كما استقطب العديد من الفاعلين في هذا المجال لاختيار الاقتصاد الاجتماعي والتصاميم كمبدأ مؤطر لنشاطها الاقتصادي، فتأسست العديد من التعاونيات والجمعيات والوداديات والتعاضديات الخدماتية في مجالات مختلفة كالسياحة، التأمين، الصحة، السكن، الاستشارة والتكوين وغيرها...

يعرف مجال العقارات والإسكان في المغرب عدة إشكالات وصعوبات تحول دون توفير الحق في السكن اللائق للجميع وتبذل الدولة قصارى جهدها للحد من هذه الأزمة عبر مشاريع مثل السكن الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، وفي ظل هذه الإكراهات ظهرت الوداديات السكنية وانتعشت بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

1- الودادية السكنية الأنوار.

هي جمعية تخضع للظهير الشريف رقم: 1.58.376 الصادر بتاريخ: 3 جمادى الأولى 1378 الموافق لـ 15 نوفمبر 1958 كما وقع تغييره وتتميمه بمقتضى مجموعة من القوانين، وتعرف على أنها اتفاق لتحقيق

تعاون مستمر ما بين شخص أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم تنشئ مشاريع سكنية[16] بتكلفة أقل لفائدة المنخرطين، حيث إن هؤلاء المنخرطين يقومون بدفع دفعات محددة في أجزاء زمنية محددة، حيث يتشارك جميع المنخرطين في اقتناء الأرض ودفع جميع التكاليف فيما بينهم، كما تتميز هذه الوداديات التي هي جمعيات في الأصل، متعتها الدولة بعدة امتيازات خاصة على المستوى الضريبي والعقاري والتكوين والتأطير والمساعدة القانونية، وكذلك المراقبة وفض النزاعات بين المنخرطين.

في هذا النطاق تأسست سنة 2019 الودادية السكنية الأنوار[17] والتي قامت بإنشاء مجموعة من المشاريع السكنية التي استفاد منها منخرطوها بطنجة شمال المغرب قبل أن توسع نشاطها ليشمل مشاريع أخرى لصالح منخرطيها بمدينة تطوان بشمال المغرب أيضًا هي من الوداديات النشيطة في وسائط التواصل الاجتماعي وتتوفر على موقع إلكتروني أيضًا إضافة إلى مكاتبها الفرعية.

القطاع السياحي بدوره أنعشته التعاونيات التي تقدم خدمات سياحية مختلفة من النقل الى الإيواء والأطعمة والجولات السياحية خاصة السياحة المسؤولة والسياحة الإيكولوجية التي تعتمد أساسًا على الاقتصاد التضامني الذي يهدف من الأساس إلى تحقيق التنمية المستدامة خاصة بالمناطق القروية، وفعلًا شهدت السنوات الأخيرة مجموعة من التجارب الرائدة في هذا المجال والتي قادها شباب أغلبهم من المناطق القروية واستطاعوا تحقيق تنمية لدواويرهم وأهل قريتهم عبر الخدمات التي يقدمونها إلى السياح سواء المحليون أو الأجانب كما أنها حلت أشكال تسويق المنتجات الفلاحية التي عانى منها الفلاح المغربي لسنوات.

2- تعاونية السياحة التضامنية والقروية بمنطقة البراشوة

وكنموذج ناجح فقد استطاعت تعاونية السياحة التضامنية والقروية بمنطقة البراشوة إقليم الخميسات، تحقيق إنجازات مهمة وتحقيق مصادر دخل قار لسكان المنطقة خاصة النساء، وهي تعاونية انبثقت من جمعية الفلاح المعاصر للسياحة الإيكولوجية سنة 2014 وتتأطر بالقانون المسير للتعاونيات بالمغرب ويسيرها مكتب مسير منبثق من الجمع العام يترأسه السيد العربي الشعوبي أحد أبناء المنطقة الذي حول "دواره" المهمش إلى قرية سياحية بامتياز وحظيت هذه التجربة باهتمام بالغ للصحافة المحلية والدولية[18].

---

[16] القانون الأساسي للوداديات السكنية (anamadij.com)

[17] (1) Facebook

[18] السياحة التضامنية بالبراشوة.. مشروع بـ"صفر درهم" يُشغّل 60 أسرة (hespress.com)

3- مؤسسة الأعمال الاجتماعية للطرق السيارة بالمغرب

وكشكل آخر من أشكال الاقتصاد التضامني نجد مؤسسات الأعمال الاجتماعية التي يؤسسها موظفو كل قطاع على حدة سواء العام أو الخاص بشكل اختياري، وهي متواجدة في قطاعات عدة كالتعليم، القضاة، المحامين... على سبيل المثال تأسست مؤسسة الأعمال الاجتماعية للطرق السيارة بالمغرب (FOS-ADM) سنة 2012، وهي منظمة ذات أهداف غير ربحية وتخضع لقانون الجمعيات وفقًا لظهير 1958 والقوانين المنظمة لها. يفوق عدد المنخرطين في المؤسسة 500 منخرط، وتعنى بالمصلحة الاجتماعية للمنخرطين وعائلاتهم.[19]

تحليل حالات الدراسة (المؤسسة والأهداف والتنظيم..)

الجمعيات والمبادرات التعاونية الفلاحية

1. التعاونية الفلاحية التحدي

تسعى التعاونية الفلاحية التحدي للرفع من مهارات الفلاح التقنية خاصة في مجال الأشجار المثمرة عبر تكوينات مستمرة، وتوفير ما يحتاجه الفلاح المحلي من سماد وأدوية وبذور وشتلات ومواكبته من الزرع إلى التسويق، وذلك من أجل إدماجه أكثر في النسيج الاقتصادي بالمنطقة.

وحسب ما ذكرت إحدى الصحف الإلكترونية في مقال لها فإن التعاونية عملت على عدة مشاريع في غرس عدة محيطات في أشجار الزيتون وكل الأشجار المثمرة إضافة إلى انخراطها بكل قوة في إطار تنزيل برنامج "مثمر" لخدمات القرب، فأنجزت عدة منصات تجريبية لكل الأشجار المثمرة وكذا منصات تجريبية للقطاني. وتشتغل على تغطية أزيد من 600 هكتار فيما يخص الزراعة الحافظة. كما قامت بإعطاء انطلاقة لعملية تحليل التربة لفائدة فلاحي المنطقة لمعرفة تركيبة التربة وإعطاء السماد المناسب من أجل الرفع من المردودية كما انخرطت بقوة في إطار مخطط المغرب الأخضر من أجل التحسيس لفكرة السقي بالتنقيط من أجل الترشيد المعقلن لاستعمال الماء ومن أجل الرفع من المردودية، كما عمدت التعاونية الفلاحية التحدي من تنظيم أيام تكوينية بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط في إطار تنزيل برنامج مثمر ومركز للاستشارة الفلاحية بوزان حيث غطت معظم الجماعات الترابية الكائنة بإقليم وزان. كما أنها أعطت انطلاقة أول تطبيق tmar@ من أجل اطلاع الفلاح عن قرب لخدمات هذا التطبيق من ناحية

[19] مؤسسة الأعمال الاجتماعية | ADM

معرفة تركيبة حقله وكمية السـماد الذي يحتاجه ومعرفة الأمراض التي قد تصـيب حقله وكيفية معالجته انطلاقًا من هذا التطبيق، إضـافة إلى خدمات أخرى كالتعرف على حالة الطقس والاطلاع على أثمان المنتجات من أجل التسويق.

كما عملت التعاونية الفلاحية بتنسـيق مع المكتب الشـريف للفوسـفاط وفي إطار تنزيل برنامج مثمر لخدمات القرب من أجل توزيع كميات مهمة من الأسمدة والأدوية وترشيد الفلاح في كيفية استعمالها.

فهي تعتبر من التعاونيات المنخرطة بشكل نشيط في إستراتيجية الجيل الأخضر 2030 التي أعلنت عنها الدولة المغربية من أجل تحقيق تنمية فلاحية مستدامة كما انخرطت في مشروع المليون هكتار للتحسين من مردودية الحبوب والقطاني، إضافة إلى مشاريع أخرى مع المكتب الشريف الفوسفاط OCP، والمديرية الإقليمية للفلاحة التي سلمتها أواخر سنة 2023 بذارة سيستفيد منها كل الفلاحين المتواجدين بدائرة الوحدة إقليم وزان شمال المغرب ومؤسسات رسمية أخرى مكتب الاستشارة الفلاحية وجمعيات تتقاسم معها نفس الأهداف.[20]

2- جمعية المغرب الأخضر للتنمية الفلاحية

حسب ما ورد في الباب الثاني، الفصل الأول من القانون الأساسي المنظم للجمعية والمنشور في صفحتها الرسـمية على الفيسـبوك: تنسـجم أهداف جمعية المغرب الاخضـر للتنمية الفلاحية مع مبادئ وروح وفلسفة مخطط المغرب الأخضر، بالإضافة إلى الأهداف التالية:[21]

- التعاون والتنسيق والتواصل مع جمعيات فلاحية وتنموية أخرى.
- التكوين والتأهيل لتوحيد الكلمة بين الفلاحين.
- تنمية القدرات المحلية للفلاح والفلاحة عمومًا.
- تربية الدواجن والمواشي وتصنيع منتجاتها.
- إنجاز مشاريع فلاحية متنوعة قصد تحسين الأوضاع المعيشة للفلاح.
- تسويق المنتوجات الفلاحية محليًّا ووطنيًّا ودوليًّا وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- القيام بحملات تحسيسية من أجل نشر التقنية الفلاحية من أجل مردودية كبيرة وجودة عالية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تعمل الجمعية على تنظيم تكوينات وأيام دراسية لفائدة فلاحي المنطقة من أجل تطوير قدراتهم وتقنياتهم، وذلك عبر تكوينات داخلية وأخرى بتنسـيق مع منظمات دولية

[20] تعاونيات ناجحة... التعاونية الفلاحية بوزان نموذجًا - صوت العدالة (satv.ma)

[21] (1) Facebook

ومحلية وجمعيات أخرى في إطار مشـاريع تنموية اسـتفادت منها الجمعية ومنخرطوها، سـواء على مستوى التكوين المعرفي والتقني والدعم المادي، أيضًا حيث استطاعت الجمعية عبر شراكاتها أن تحصل على دعم مادي مهم كتوزيع أشجار الزيتون والخروب على عدد من الفلاحين بجماعة بنشيكر في مساحة بلغت 150 هكتارًا، في إطار مشـروع التدبير المندمج للمناطق السـاحلية بالجهة الشـرقية مشـروع GIZC وهو المشـروع نفسـه الذي اسـتفادت منه جمعية المغرب الأخضـر إضـافة إلى جمعية أخرى بأربع جرارات وأربع صهاريج مياه.

كما تكفلت الجمعية بتوزيع حوالي 244 طنًّا من الشـعير المدعم من طرف الدولة لفائدة فلاحي المنطقة في موسـم الجفاف سـنة 2016 من أجل تخفيف وطأة الأزمة على سـكان المنطقة[22]. ولمزيد من التغلغل في المجال الفلاحي أعلنت الجمعية سنة 2017 عن تأسيس أول تعاونية فلاحية بمنطقة بنشيكر تحمل نفس الاسم.

تشتغل الجمعية إلى جانب جمعيات صديقة كما أنها تشتغل عبر مشاريع تنموية بشراكة من مؤسسات دولية ومحلية كالبنك الدولي، التعاون الألماني GIZ، الغرفة الفلاحية بجهة الشـرق، المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي بالجهة الشرقية، مندوبية الفلاحة، مندوبية البيئة بإقليم الناظور، مكتب الاستشارة الفلاحية وغيرها... من الهيئات الأخرى المسـتقلة أو مؤسـسـات الدولة المهتمة بالقطاع ويسـتفيدون من الإمكانيات التي تتيحها الدولة المغربية من خلال برامجها الوطنية والجهوية كمخطط المغرب الأخضـر الذي تعتبره الجمعية مرجعًا لها في العمل.

الجمعيات والمبادرات التعاونية الصناعية:

1- تعاونية APIA:

تختص تعاونية APIA بإنتاج وتسـويق المنتوجات المجالية خاصـة زيت الأركان وزيت الزيتون والعسـل، قبل أن توسـع مجال اشـتغالها لتشـمل الفلاحة التصـنيعية كتصـنيع المواد التجميلية ومواد العناية بالشعر والجسم، وصناعة المكملات الغذائية عبر وحدات صناعية خاصة حاصلة على شهادات الجودة المعترف بها، كما تتوفر الآن على وحدات للبيع المباشر في مختلف المناطق بالمغرب إضافة إلى موقع إلكتروني تسويقي للتجارة الإلكترونية.[23]

[22] (1) Facebook
[23] APIA

وتسعى هذه التعاونية كما هو مبين في شعارها على موقعها الرسمي إلى توفير منتجات غنية وذات جودة عالية بثمن مناسب للمستهلكين.

وفي هذا الإطار حصلت منتوجات التعاونية على شهادات الاعتراف بالجودة من قبل العديد من المنظمات المتخصصة في المجال كالمكتب الوطني للسلامة الصحية والغذائية وشهادة "بيو المغرب" و ecocert ,FDA, ISO
بالاضافة إلى نشاطها التجاري تشتغل التعاونية في مشاريع متنوعة مع شركاء مختلفين، منهم جهات رسمية وأخرى خاصة كالبريد بينك، شركة طوطال، شركة النقل ctm.

المكتب الوطني للسكك الحديدية، سلسلة فنادق هيلتون، الاتحاد الوطني للصيادلة o.basf cluster Menara. u express. locamed

وعملت التعاونية بشراكة مع Maroc PME على تصنيع مطهرات كحولية خاصة خلال فترة الكوفيد، كما اشتغلت بشراكة مع وزارة الصناعة في مشروع خاص لإنتاج المكملات الغذائية والفيتامينات والمعادن وعناصر ذات قيمة غذائية وتجميلية أخرى ما وفر حوالي 112 منصب شغل في هذا المشروع.

وفي مشروع آخر وبشراكة مع مكتب تنمية التعاون ووزارة الداخلية ووزارة السياحة عملت التعاونية على إنشاء سوق تضامني للمنتجات المجالية والعضوية 100٪ بإدماج تعاونيات أخرى تشتغل في نفس المجال، وفي نفس المشروع تدخل التعاونية مجال الخدمات السياحية أيضًا على أحداث مركز للترفيه ويعتمد على المنتوجات المجالية والأطباق التقليدية، هذا ويشغل هذا المشروع حوالي 50 منصب شغل مباشر.

في سنة 2019 انضمت التعاونية إلى اتحاد تعاونيات المنتوجات المجالية بالمغرب، وتعتبر من الكيانات الرائدة في هذا المجال إذ تتوفر اليوم على وحدتي للإنتاج بكل من وزان والقنيطرة وعلى 14 متجرًا على المستوى الوطني كما تشغل اليوم حوالي 180 منصب شغل مباشر و450 منصب شغل غير مباشر وتصل كتلة الأجور إلى 10 ملايين درهم في السنة.

2- تعاونية كوباك:

كان الهدف الأساسي من تأسيسها هو تصدير المنتجات الغذائية خاصة الحوامض إلى الدول الأوروبية، إلا أنها اعتمدت التنويع الإستراتيجي كخيار أساسي من أجل تطوير التعاونية فانتقلت من بيع الحوامض إلى إنتاج الحليب وهو ما شكل نقطة تحول في مسار هذه التعاونية.

انطلقت بمجموع 21 منخرطًا لتتطور إلى نسيج عملاق من التعاونيات الفلاحية تضم 14000 منخرط و121 فلاحًا مستقلًّا و46 ألف نقطة توزيع، اليوم كوباك توفر 5800 فرصة عمل مباشرة، وأكثر من 000 50 فرصة عمل غير مباشرة، أما قطاع الحوامض فيتوفر على أكثر من 700 6 هكتار لإنتاج أكثر من 000 120 طن سنويًّا وبالنسبة إلى الماشية، هناك 000 89 رأس من الأبقار، بما في ذلك 000 60 بقرة حلوب تنتج 000 280 لتر من الحليب سنويًّا.

وتعد كوباك أول تعاونية فلاحية بالمغرب، وثاني أكبر منتج للألبان في السوق الوطني، والخامس في الصناعية الغذائية، بينما يحتل الرتبة 40 كأحد أكبر الشركات في المغرب.

عام 2012 تم إطلاق وحدة صناعية في العرائش. ثم في 2015، رأى مجزرة للحوم الحمراء النور. يقدر مجموع الاستثمارات لمشروع اللحوم الحمراء بمبلغ 96 مليون درهم، وينبغي أن يزود السوق الوطنية بحوالي 000 3 طن من اللحوم سنويًّا.

اليوم، تتطلع كوباك إلى التواجد في سوق الألواح الضوئية، وهو الاستثمار الذي يبدو معقولًا بالنظر إلى الإمكانات على مستوى الطاقة الشمسية بالجهة في مشروع مشترك مع وكالة الطاقة الألمانية (دينا) ووزارة الاقتصاد والطاقة الاتحادية (بم واي)، لإعطاء الانطلاقة لبرنامج الطاقات المتجددة.

تحولت هذه التعاونية من مبادرة بسيطة إلى نسيج صناعي ضخم في المغرب، يشتغل بشكل مستقل عبر مجموعة من الكيانات التي انبثقت من التعاونية الأم: كوباك مواشي، جمعية سوس لتحسين نسل الأبقار، منتوجات "جودة " العصير والحليب ومشتقاته، كوباك علف، كوباك حوامض بواكر، كوباك البيئة، كوباك اجتماعية، جمعية الأعمال الاجتماعية لمستخدمي كوباك.

بعد هذا المسار الحافل حظيت هذه التعاونية بتنويع رسمي وذلك عبر زيارتين ملكيتين لها، وكذلك بحضور وفود رسمية لها خاصة خلال تنظيمها لمعارض وطنية، رغم أنها تعيش بعض الصعوبات من الناحية السياسية ومحاولات التضييق على عملها كما والضغط عليها لما تشكله من تنافسية مع شركات

استثمارية ضخمة تشغل في نفس المجالات خاصة الصناعات الغذائية، كتعاونية وطنية مغربية محضة إلا أنها لا زالت تحقق نجاحات ولا زالت تتوسع وتنوع من أنشطتها مع المحافظة على استقلاليتها.

3- جمعية الشرف للحرف والصناع

هي جمعية ذات أهداف اجتماعية تضـــامنية ثقافية، من بين أهدافها أيضًـــا كما ورد في إحدى المقالات الصحفية، المساهمة في التربية على المواطنة وتشجيع الصناعة التقليدية وتطوير الكفاءات، الحفاظ على الطابع التراثي الأصـــيل الذي يعد عنصـــرًا من عناصـــر الهوية المغربية، المســـاهمة في تطوير الصـــناعة التقليدية، المســاهمة في تأطير وتكوين الصــناع التقليديين وإدماجهم في مســلســل التنمية المســتدامة، تنظيم أنشطة متعلقة بالصناعة التقليدية من أجل التعريف بالمنتوج التقليدي المغربي الأصيل، الانخراط في برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشـرية، إعادة تأهيل الشـباب وخلق روح المواطنة وتنظيم مسـابقات ثقافية وفنية ورياضية.

إضـافة إلى ذلك فالجمعية تسـعى إلى الحفاظ على الطابع التراثي الأصـيل الذي يعد عنصـرًا من عناصـر الهوية المغربية، بحيث تعد الصناعة التقليدية والحرف قاطرة مهمة في تنمية الاقتصاد الوطني المغربي.
اسـتفادت الجمعية من برنامج المباراة الوطنية للتنمية البشـرية واسـتطاعت الحصـول على تمويل يغطي حاجة الصـــناع التقليديين من الآليات والتجهيزات اللازمة لتســـهيل العمل وتطويره وتمكين الصـــانع التقليدي من المكننة.

وبحسـب ما ورد في الصـفحة الرسـمية للجمعية على فيسـبوك فإن المشـروع الوحيد الذي انخرطت فيه الجمعية كان المتعلق بالمبادرة الوطنية وهو الدعم الوحيد الذي حصـــلت عليه الجمعية إلى حدود الساعة، وهي تشتغل بشكل مستقل معتمدة أساسًا على مواردها من المبيعات التي تحققها .

الجمعيات والمبادرات التعاونية الخدماتية

1- تعاونية الأنوار السكنية

تهدف تعاونية الأنوار السكنية إلى توفير سكن لائق لمنخرطيها وأعضائها ذي جودة عالية بأثمنة تفضيلية، ذلك عبر اقتناء الأراضي في إحدى المواقع وحصـــر لائحة الراغبين في الاســـتفادة منها، ثم تمر للمرحلة القانونية بتحرير وعد بالبيع ومرحلة الهندســـة والتخطيط وإنجاز لمشـــروع إلى مراحله الأخيرة، بينما يستمر المنخرطون في دفع أقساطهم إلى حين مرحلة التسليم النهائية.

تعتمد ودادية الأنوار من الأساس على مساهمات منخرطيها والراغبين في الاستفادة من مشاريعها سواء بشـكل عام أو المشـاريع الفئوية، إذ تعمل الودادية على توفير سـكن خاص بفئة معينة مثل مشـروع خصـصـته الودادية لنسـاء ورجال التعليم، وقد صـرح رئيس ودادية الأنوار السـكنية لإحدى المنابر الإعلامية، أنها وقعت اتفاقية شـراكة مع مؤسـسـة محمد السـادس لرعاية الأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التعليم بتطوان وستسمح هذه الاتفاقية بتيسير الأداء على جميع رجال ونساء التعليم، مشددًا على أن الودادية تعِد بتوفير عرض سكني اجتماعي يحترم جودة البناء والتصميم من جهة وتيسير الأداء عبر أثمنة تحفيزية من جهة أخرى، مضيفًا أن الودادية تباشر القيام بمختلف الإجراءات الإدارية والتقنية للمشروع مع المنخرطين بشكل مجاني.

لا تستفيد التعاونية من أي دعم خارجي أو رسمي بل تعتمد أساسًا على انخراطات المستفيدين وتسير مشاريعها وفق الأقساط التي يدفعونها من بداية مرحلة التخطيط إلى التسليم النهائي سواء بالنسبة إلى المشاريع السكنية أو القطع الأرضية التي تعمل الودادية على تجهيزها، وتضمن الحصول على كل الوثائق القانونية ورخص البناء تجنبًا لكل الإشـكالات القانونية التي من شـأنها أن تعيق إنجاز مشـاريعها، أو تمس سمعتها.

وفي إطار الشـفافية أيضًـا يتم نشـر مخططات المشـاريع عبر صـفحتها الرسـمية على فيسـبوك كما يطل رئيسها بشكل مستمر عبر فيديوهات مباشرة على نفس الصفحة للتواصل مع المستفيدين وكذلك يظهر لهم تطورات المشاريع التي في طور الإنجاز بالصوت والصورة مباشرة من مواقع العمل.

2- تعاونية السياحة التضامنية والقروية

تأسست التعاونية على أساس أهداف سطرها شاب طموح في تحسين وضعية قريته المهمشة، فعمل من خلال التعاونية على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لنساء القرية كهدف محوري من تأسيس هذا الكيان متحديًا بذلك الأعراف والتقاليد التي تعرقل انخراط النسـاء القروية في أي عمل جمعوي منظم.

فأنتجت النساء منتوجات محلية مختلفة تم تثمينها عبر التعاونية ككسكس العدس، كسكس الشعير، والكسـكي الخماسي وغيره من الأنواع، فكانت تجلب الزبائن من مختلف المناطق للتسـوق. ما سـاهم في خلق رواج اقتصـادي غير مسـبوق، وسـمح للنسـاء القرويات بتوفير دخل قار لهن يسـاهمن به من أجل تحسين المستوى المعيشي لأسرهن.

ثم انتقل رئيس التعاونية إلى مستوى آخر وهو إقناع سكان القرية بالتوجه نحو الفلاحة البيولوجية وذلك بإقناع كل عضو بعمل بستان أمام بيته يضم الخضر والفواكه العضوية الخالية من المواد الكيميائية، ما لاقى استحسانًا لدى الساكنة وخلق لهم مصدر رزق آخر بعد أن اعتاد الزوار على اقتناء المنتوجات الطبيعية مباشرة من منتجيها.

وساهمت السياحة القروية بشكل كبير في انتعاش القرية، خاصة بعد أن انتقل سكانها من التجارة والتسويق إلى تقديم خدمات سياحية في مستوى متقدم لزوار القرية، منها فتح منازلهم كمنازل لإيواء السياح وتقديم وجبات تقليدية ذات جودة عالية وبمكونات محلية.

وساهم في هذا التطور والانتعاش جلب العديد من المشاريع الفلاحية والسياحية إلى القرية، فعقدت شراكات مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووكالة التنمية الاجتماعية، ووزارة البيئة، والغرفة الفلاحية.

3- مؤسسة الأعمال الاجتماعية للطرق السيارة بالمغرب

كما هم مبين في الموقع الرسمي للمؤسسة تهدف مؤسسة الأعمال الاجتماعية للطرق السيارة بالمغرب إلى:

- القيام بأعمال ذات طبيعة اجتماعية تعود بالنفع على المنخرطين وعائلاتهم.
- تعزيز التضامن داخل الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.
- تقوية الشعور بالانتماء وتحفيز موظفي الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.

وفي إطار أنشطتها الاجتماعية، تقدم FOS-ADM لمنخرطيها لكل سنة إمكانية الإقامة على مستوى مركز الاصطياف ADM بمولاي بوسلهام. ما يتيح للمنخرطين الاستفادة من إقامة ممتعة، شقق وفيلات مجهزة، مسبح، تنشيط وخدمات أخرى.

وقد تم أيضًا عقد اتفاقيات مع مجموعات فندقية ومجمعات بمختلف المدن (أكادير وتطوان وإفران ومراكش والسعيدية...) لمنح المنخرطين إمكانية الإقامة بها مقابل مساهمات.

كما تنظم المؤسسة مخيمات صيفية لفائدة الأطفال بمختلف المدن. تجمع هذه العملية ما يقارب مئة طفل من أبناء المنخرطين حول أنشطة مناسبة للأطفال يكون الهدف منها قضاء عطلة مليئة بالاستكشافات والأفراح والصداقات بالإضافة إلى تنظيم رحلات منظمة إلى الخارج لصالح أبناء المنخرطين.

تمنح FOS-ADM لمنخرطيها قروضًـــا اجتماعية بدون فائدة وذلك لمســـاعدتهم على اقتناء الســـيارات والسكن والعون عند الحاجة (الطوارئ).

قرض السـيارة: حسـب ميزانية المؤسـسـة المصـادق عليها خلال السـنة الجارية، تجمع الطلبات من عند المنخرطين الراغبين في شـراء السـيارات. وتعلن معايير اختيار المسـتفيدين لكل المنخرطين. وتحصـر لائحة المستفيدين طبقًا لتلك الشروط.

قرض السكن: تساعد FOS-ADM منخرطيها في اقتناء السكن من خلال دفع رسوم التسجيل والمحافظة العقارية ومصاريف التوثيق.

قرض للطوارئ: تمنح FOS-ADM منخرطيها قروضًـــا طارئة لمواجهة الحالات الطارئة التي قد يواجهها المنخرط وزوجته وأصوله وأحفاده المباشرون.

هذا ويستفيد منخرطوها من امتيازات أخرى فتمنح FOS-ADM كل سنة للمنخرطين الذين تم اختيارهم عن طريق القرعة الوطنية للحج مســـاعدة مالية بقيمة تســـاوي القيمة المحددة لهذه العملية، من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

في إطار روح دعم وتشجيع التفوق، يتم توزيع جوائز الاستحقاق والجدارة على الطلبة من أبناء المنخرطين المتفوقين أكاديميًّا في جميع المسـتويات الدراسـية: الباكالوريا والسـنة الثالثة إعدادي والسـنة السـادسـة ابتدائي.

وللتقوية أوصى التضـــامن بمنح FOS-ADM لجميع المنخرطين ولأســـر الأرامل منحة لتغطية مصـــاريف اقتناء الأضحية بمناسبة عيد الأضحى.

نفس الشيـء بمناسـبة عاشـوراء من السـنة الهجرية، يتم منح قسـائم شـراء أو هدايا لفائدة أطفال المنخرطين الذين تقل أعمارهم عن 12 سنة.

تحتفل FOS-ADM الأعمال الاجتماعية للطرق الســـيارة بالمغرب بيوم المرأة. فيتم تقديم هدايا رمزية وأخرى تقليدية من المناطق التي تقطعها الطرق السيارة للنساء المستخدمات بـــ ADM. ويقام أيضًا حفل في 8 مارس من كل سنة.

التحليل المقارن للحالات من منظور الاقتصاد البديل

بعد الاطلاع على كل هذه التجارب والكيانات بمختلف اهتماماتها واختصاصاتها ومجالات اشتغالها، يظهر جليًّا أن هناك تفاوتات في مختلف الكيانات كما هناك نقاط قوة ونقاط ضعف تخص كل هيكل تنظيمي على حدة.

ففي المجال الفلاحي تتميز التعاونية الفلاحية بالتحدي وكذلك جمعية المغرب الأخضر للتنمية الفلاحية بتواجد مكتب مسير نشيط ويتوفر على شباب ذوي تكوين مهم في مجالاتهم إضافة إلى فلاحيين وفعالية محليين، كما أن الهيئتين انخرطتا في سيرة تكوين مستمرة لفائدة منخرطيهم، ما يرفع نسبة الوعي للفلاح المحلي ويمكنه من الانفتاح على محيطه أكثر، ويضمن مواكبته للتطورات التي يعرفها المجال الفلاحي والزراعي ويطور من مهاراتهم، كما أن جمعية المغرب الأخضر وتعاونية التحدي انخرطتا في شراكات ومشاريع مهمة ضمنت تموين الفلاحين بمواد أولية أساسية كالأشجار، الأسمدة والآلات، وغيرها، كما أن انخراطهم في مشاريع مخطط المغرب الأخضر سابقًا والجيل الأخضر مكنهم من الحصول على دعائم مادية ولا مادية كالتكوينات والأيام الدراسية والمشاركة في المعارض.

ولعل من أهم نقاط الضعف التي يمكن رصدها في الكيانين المذكورين أنهم يتفاعلون مع المبادرات التي تطرحها الدولة إلا أنهما لم يصلا إلى مرحلة تبرز فيها منتجاتهم كعلامة خاصة بهم في السوق ويبقى التثمين والتسويق من أهم نقاط الضعف لديهما، كذلك غياب كوادر في المجال المقاولاتي والتسويقي يعيق هذه الحلقة المهمة من تطور أي تعاونية أو جمعية فلاحية ويهدد استمرارها، وعلى الرغم من توفر الاثنين على صفحات على الفيسبوك فإنها تلعب دورًا اختياريًّا وفقط، ولم ترقَ إلى أن تكون قنوات ترويجية وتسويقية لمنتجاتهم.

من أهم ما يميز الاقتصاد التضامني في المجال الفلاحي أنه بات يحظى اليوم باهتمام بالغ من طرف الدولة المغربية وأطلقت في هذا الإطار عدة مبادرات مهمة لدعم هذه الكيانات، كالرؤية الإستراتيجية والجيل الاخضر، أما من الجانب القانوني فإن القانون المؤطر لعمل التعاونيات أو الجمعيات الفلاحية واضح جدًّا ويعطيها من الاستقلالية القدر الكافي للاشتغال والبحث عن شراكات سواء وطنية أو دولية.

ويبقى سؤال التسويق من أهم التحديات التي تواجه هذه الكيانات، ما يطرح عليها مهمة تثمين منتجاتها وبيعها بثمن مناسب يرقى إلى تطلعات المستهلك في إطار تجارة عادلة، إلا أن التحدي المطروح هنا هو أن الدولة تفرض على هذه الكيانات التي تسعى إلى طرح منتوجاتها في الأسواق سواء المحلية أو الدولية الحصول على شواهد الجودة والسلامة، وهي صيرورة لا تزال معقدة نوعًا ما بالنسبة إلى الفلاح

الصـغير والتعاونيات الصـغيرة، كما أن تكاليف الحصـول على هذه الشـهادات مكلفة جدًّا بالنسـبة إلى الفلاح الصـغير، وبالتالي يبقى دائمًا بين تكاليف التثمين وشـروط الشـهادات المعقدة وبالتالي هذا يعيق حصوله على مركز في السوق المحلية إضافة إلى أشكال التنافسية.

أما القطاع الصـــناعي والحرفي، فهناك تباين كبير بين التعاونيات الصـــناعية كالمذكورة أعلاه والتي تعتبر تجارب ريادية في المجال والتي استطاعت أن تضمن استمراريتها في أن تحصل على اسم في السوق المحلية والدولية وأن تكون علامة تجارية فارقة سواء كوباك أو أبيا، ذلك بالاعتماد على كوادر مكونة وذات حس مقاولاتي استطاعت أن تضمن التسيير الجيد والاستمرارية كما استطاعت أن تلتقط اللحظات وتنوع من نشاطاتها في الوقت المناسب وحسب متطلبات السوق ومتغيراته، كما واكبت التطور التكنولوجي والرقمي واستفادت منه لخلق متاجر إلكترونية والتسويق لمنتجاتها بشكل جيد، ما يضمن تواجدهما في السوق المحلية والدولية أيضًا. ما متعها باستقلالية مالية واستطاعت أن تخلق موارد مهمة سواء على المستوى المادي والبشري.

إلا أن كل هذا النجاح لا يعفيهم من المنافســة فأصــبحت الأســواق المغربية تعج بالمنتجات المجالية المتشابهة، ما يوسع هامش المنافسة في السوق ويفرض عليهم التطور من أجل مواكبة السوق والإجابة على تطلعات المستهلكين.

إلا أن اتساع الموارد البشرية سلاح ذو حدين فتسيير هذه الموارد البشرية وضمان حقها في الحصول على كل حقوقها الاجتماعية هو تحدٍّ آخر يمكن أن يعصــف باســتقرار هذه الكيانات، إذ عانت أخيرًا تعاونية كوباك من العديد من الاحتجاجات والإضرابات العمالية مطالبين بتحسين ظروف عملهم، كما احتجوا أيضًا على خلفية طرد المكتب النقابي الخاص بهم، ما مسَّ سمعة التعاونية وأصبح يهددها بعد الدعوة إلى حملات المقاطعة لمنتجاتها.

للكيانين فرص مهمة جدًّا لأنهما أصبحا علامة تجارية معروفة في الأسواق ويبقى تدبير الشأن الداخلي للموارد البشرية من أهم التحديات التي تواجههما.

أما فيما يخص الحرفيين وكمثال جمعية الشــرف فمن أهم نقاط قوتها أنها تتوفر على مهنيين محترفين وذوي خبرة في المجال كما أنهم مهتمون بالحفاظ على الموروث الثقافي اللامادي ونقله إلى أجيال أخرى، ووجود الشــباب في مثل هذه الكيانات يعتبر قاطرة للحفاظ على هذه الحرف والصــنائع التقليدية إلا أنه ينقصها الخبرة في مجال التسويق والقدرة على مجاراة المنتوجات الصناعية الأخرى، كما أن وفرة المنتجات

المتشـابهة والمقلدة والتي تباع بأثمنة بخسـة أصـبح يعرقل تسـويق المنتجات التقليدية ذات الجودة، والملاحظ أيضًـا أن هذه الجمعيات الحرفية لا تحظى بالدعم الكامل إلا في فترات معينة وموسـمية كالمشـاركة في المعارض وغيرها ويبقى إنتاجها محدودًا، كما أنها لم تسـتفِد كثيرًا من تطور الأسـواق الإلكترونية والرقمية وهذا ملموس من خلال الاطلاع على صفحة الجمعية على فيسبوك.

على اعتبار الجودة والإمكانات العالية التي يتوفر عليها الصـانع التقليدي المغربي، تفتح له مجالًا واسـعًا من الاستثمار على الرغم من أن الأطر الموجودة في الغرف الصناعية بكل الجهات لا تركز في هذه الإمكانات الاستثمارية العالية ومواكبة الحرفيين الذين يشكلون شريحة واسعة من اليد العاملة المغربية، كما أن الرؤية الإستراتيجية هي فرصة لخلق نشاط مهم داخل هذا القطاع خاصة وأنها تركز في المواكبة والتكوين والتسـويق وهي من التحديات المهمة التي تواجه قطاع الصـناعة التقليدية وجمعيات الحرفيين بشـكل عام.

في قطاع الخدمات تعتبر التنظيمات التضـامنية والاجتماعية والتعاضـدية من الكيانات النشـيطة في السـنوات الأخيرة، فالوداديات السـكنية كودادية الأنوار نموذجًا اسـتطاعت أن تحقق نجاحًا مهمًّا ومشـاريع ذات أثر كبير في مدن شـمال المغرب، ذلك لأنها تتوفر على مكتب مسـير يتبنى الشـفافية في كل خطواته كما أنها تتوفر على مكاتب خاصـة بها مما يسـهل التواصـل مع مسـيريها، وتعتبر المصـداقية التي تتمتع بها الودادية من أهم نقاط القوة التي تمتاز بها، مقارنة بباقي الوداديات السـكنية، كما أنها تشتغل بشكل مستقل وتتوفر على كل إمكانات الاشتغال من أطر ومهندسين وعمال قادرين على إنجاز المشـاريع وتسـليمها للمسـتفيدين في وقتها المحدد، وبالمعايير الذكورة في المخطط حسـب شـهادات بعض المسـتفيدين كما أنها تنشـط في مواقع التواصـل الاجتماعي وحاضـرة بشـكل دائم عبر فيديوهات رئيسـها المباشرة على صفحتها بالفسيوك وتلجرام، إنستغرام ومجموعات الواتسآب التواصلية.

أمام هذه الودادية السـكنية فرص مهمة خاصـة أن الدولة دخلت في مبادرة دعم السـكن ومبادرات أخرى ممكن أن تسـتفيد منها هذه الجمعية كما أن شـراكتها مع مؤسـسـات الأعمال الاجتماعية لفئات معينة تخلق لها فرص عمل مهمة بعد نجاح شراكتها مع مؤسسة محمد السادس في قطاع التعليم، ومن أهم التحديات التي تواجهها الحفاظ على مصـداقيتها في ظل الاسـتقلالية المالية والتسـيرية التي يمنحها لها التشـريع المغربي وفي غياب أي آليات للمراقبة المالية من طرف الدولة لمثل هذه الجمعيات ولا زال القانون غير واضح في كيفية مراقبة هذه الجمعيات ماليًّا خاصة وأنها أصبحت تحقق أرباحًا قد تقدر بالملايين.

فيما يتعلق بتعاونية السـياحة التضـامنية تتميز بكون المسـيرين من أبناء المنطقة مما يوفر لهم إمكانية التواصـل بشـكل جيد مع القرويين وإدماجهم في مشـاريعها ومبادراتها، كذلك ركزت عملها في النسـاء القرويات ما مكنها من رفع دخلهم وبالتالي النهوض بالوضع الاجتماعي للأسر المحلية، كما أن استفادة رئيسـها من تكوينات متنوعة في مجال الفلاحة العضـوية والسـياحة الإيكولوجية والاطلاع على تجارب مختلفة، خلق لدى التعاونية رؤية واضحة ورسمت مسارًا ناجحًا لها بنقل المعارف وتبادلها فيما بينهم.

إلا أن هذه التعاونية لا زالت تركز في الترويج المحلي لنشاطاتها وعلى الفيسبوك ما يعيق مواكبتها للتطور الخاص في هذا المجال والتنافسية التي تزداد يومًا بعد يوم.

تعتبر الإمكانات التي أتاحتها الدولة المغربية عبر العديد من المبادرات التي تدعم الشـباب المقاول كبرنامج فرصة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومبادرات أخرى استشارية هي فرص مهمة من اجل تطوير هذا الكيان وتقوية الحس التضامني الذي عبرت عنه.

كما أن المرونة التي يتميز بها قانون تأسـيس التعاونيات والتسـهيلات التي يتميز بها والاسـتقلالية التي يتيحها للتعاونيات هي فرصة مهمة للبحث عن المزيد من الشراكات والمشاريع التي قد تطور العمل بشكل أفضل.

وآخر مثال في قطاع الخدمات هو مؤسـسـة الأعمال الاجتماعية ومن أهم ما يميزها هو التسـيير الذاتي وأنها تتأسـس برغبة وإرادة ممتهني وموظفي نفس القطاع، كما هو الحال في الطرق السـيارة بالمغرب، وقوتها تتجلى في أهمية الخدمات التي توفرها للمستفيدين والتسهيلات التي تقدمها لهم خاصة في ظل محدودية الخدمات التي تقدمها مؤسـسـات الحماية الاجتماعية الرسـمية، فهي تقدم خدمات تكميلية مهمة ومبادرات دعم مهمة على شكل منح مناسباتية وغيرها.

كما أنها تشتغل في إطار واضح ودورها وصلاحياتها واضحة، كما أنها تتمتع بإمكانية عقد شراكات مع مؤسـسـات عمومية أو شـبه عمومية أو شـركات خاصـة كمؤسـسـات صـحية أو شـركات النقل العام والقطارات والحافلات.

خريطة الاقتصاد البديل

خـارطـة أوليـة
للاقتصاد البديل فـي تونـس

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

لفترة طويلة ظل "الاقتصاد التضامني" و"الاجتماعي" و"البديل" يحظى بسمعة سيئة أو يثير التشكك في بلد عاش تجربة "التعاضديات" (تعاونيات فلاحية وتجارية وصناعية) التي فرضتها السلطة في تونس ما بين سنتي 1964 و1969 في إطار توجه اشتراكي وتخطيطي للاقتصاد، لكنها تعثرت وتم التخلي عنها لأسباب ما زالت محل نقاش إلى اليوم. بعد التغيير السياسي الذي عرفته البلاد في آخر ثمانينيات القرن الفائت، تسارع نسق انتقال الاقتصاد التونسي نحو اقتصاد السوق وحاولت الدولة إحياء الاقتصاد "التعاوني" مرة أخرى لكن ضمن مقاربة ليبرالية تهدف إلى تخفف الدولة -وحتى استقالتها- من أعباء محاربة الفقر وخلق مواطن الشغل وتنمية المناطق الريفية، فسنت تشريعات جديدة بهدف خلق وحدات تعاونية جديدة بمسميات وأهداف وآليات عمل مختلفة قليلًا أو كثيرًا عن "التعاضديات": مجمعات التنمية الفلاحية والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية. وكما تدل على ذلك تسمياتها ارتبطت هذه الهياكل الجديدة بقطاع الفلاحة إنتاجًا وتحويلًا، اما الحرف والتجارة والصناعة وبقية القطاعات الاقتصادية فلم تحظَ بهياكل تعاونية خاصة بها، وظل قانون التعاضديات هو الإطار التشريعي الرئيسي.

بعد ثورة جانفي/يناير 2011 بدأ عصر جديد في تاريخ الاقتصاد البديل والتضامني في تونس. فمن جهة خلق مناخ الحريات مجالًا للتنظم المستقل والنقاش الحر وإطلاق تجارب جديدة، ومن جهة دخلت الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية وحتى وكالات التنمية والتعاون الدولي الأوروبية وغيرها على الخط ووفرت خطوط تمويل وخطط مرافقة لدعم الاقتصاد التضامني في البلاد، وطبعًا هناك خلفيات وغايات لهذا الدعم لكن لا يتسع المجال هنا لتحليلها. حتى الدولة اختارت الاستفادة من

هذه الديناميكية الجديدة التي قد تخفف أزمة البطالة وتسهم في وخلق الثروة في بلد يعيش أزمة اقتصادية مزمنة ومتفاقمة.

على الرغم من ظهور أولى تجارب الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تونس منذ أكثر من نصف قرن، ووجود ترسانة تشريعية ضخمة في هذا المجال، فإن عدد المؤسسات والهياكل التي يمكن وضعها في خانة "الاقتصاد البديل" في تونس ضعيف جدًّا. هناك حوالي 22 ألف وحدة تصنف ضمن مجال الاقتصادي التضامني والاجتماعي منها أكثر من 19 ألف وحدة تعد قانونيًّا جمعيات غير ربحية، ولا تتجاوز نسبة العاملين فيها 0،5 في المئة من مجمل الأيدي العاملة النشيطة في تونس، في حين تقدر نسبة مساهمتها في الإنتاج الإجمالي المحلي بقرابة 1 في المئة.[24] هذا الحضور الضعيف في النسيج الاقتصادي التونسي له عدة أسباب تقنية وثقافية وسياسية وحتى قانونية.

يقوم الاقتصاد التونسي بشكل جلي على الوحدات الاقتصادية الصغيرة، خاصة ذات الطابع العائلي. من جملة 782115 مؤسسة مدرجة في "السجل الوطني للمؤسسات" هناك حوالي 740000 مؤسسة تشغل ما بين شخص واحد (679 ألف مؤسسة يعمل بها فرد واحد) وخمسة أشخاص[25]. وهذا الأمر لا يقتصر على قطاعي الصناعة والخدمات، بل يشمل أيضًا القطاع الفلاحي الذي يجتذب الأغلبية الساحقة من تجارب الاقتصاد التضامني. 75 في المئة من المستغلات الفلاحية في تونس[26] تصنف ضمن المستغلات الصغيرة، وأغلبها يدار بشكل عائلي وتعتمد بشكل كامل أو رئيسي على الأيدي العاملة من نفس العائلة. هذا الطابع العائلي المستقل والمنغلق نسبيًّا لا يحفز مبادرات العمل الجماعي والتضامني.

يعاني الاقتصاد التضامني والاجتماعي أيضًا من الأفكار الشائعة والانطباعات السلبية التي ارتبطت بالتجارب التي طُبِقت في ظل الديكتاتورية ودولة الحزب الواحد (1957-2011). فمن جهة هناك الطابع القسري للتجارب التعاونية الأولى في تونس وكل الهجوم الذي لاقته وما زالت تلاقيه من قبل التيارات الليبرالية التي تصور تجربة "تعاضديات" (1964-1969) على أنها تجربة فاشلة تمامًا تدل على مثالية "الاشتراكية" وعدم تناسبها مع "طبيعة" المجتمع التونسي. ومن جهة أخرى كانت عدة هياكل مثل "مجمعات التنمية الفلاحية" أدوات في يد السلطة لبناء شبكات زبائنية في المناطق الريفية. ما زال عدد من التونسيين يستحضرون كل هذه التجارب والانطباعات عند الحديث عن الاقتصاد التضامني.

---

[24] Elachhab, Fathi, L'économie sociale et solidaire en Tunisie, un potentiel troisième secteur ? in RECMA 2018/3 (N° 349), pages 71 à 86. https://www.cairn.info/revue-recma-2018-3-page-71.htm

[25] Institut national de la statistique. Statistiques issues du répertoire national des entreprises. Edition 2020. https://ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/RNE-2020.pdf

[26] Ministère de l'Agriculture et des Ressources Hydrauliques. Enquête sur les Structures des Exploitations Agricoles 2004-2005, janvier 2006. http://www.onagri.nat.tn/uploads/divers/enquetes-structures/index.htm#_Toc125361762

تعدد الأطر القانونية المنظمة للمؤسسات ذات الطابع التضامني والاجتماعي يشكل هو الآخر أحد معوقات تطور الاقتصاد البديل. فما بين سنة 1967 و2022 صدرت على الأقل 6 نصوص تشريعية تنظم الاقتصاد التعاوني/التضامني في تونس: القانون عدد 56 لسنة 1969 المتعلق بالوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي، وقانون عدد 43 لسنة 1999 المتعلق بمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، الإطار التشريعي لـ"تجمع المصالح الاقتصادية" في مجلة الشركات التجارية الصادرة في نوفمبر 2000، قانون عدد 94 لسنة 2005 المتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، والقانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمرسوم عدد 15 لسنة 2022 المتعلق بالشركات الأهلية. ويعتبر قانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي لسنة 2020 من أفضل الأطر التشريعية في مجال الاقتصاد البديل، على الرغم من جملة من الثغرات والنقائص.[27] لكن لا يبدو أن هذا القانون سيغير الكثير، فبعد التغيير السياسي الذي عرفته تونس مساء "25 جويلية 2021" أقر رئيس الجمهورية قيس سعيّد هيكلًا وقانونًا جديدين للاقتصاد التضامني ينبعان من تصوراته الخاصة دون أي نقاش مجتمعي أو المرور بمجلس تشريعي. هذا التعدد -بالأحرى التشتت- التشريعي يعقد تسجيل المؤسسات التضامنية والقيام بالمعاملات الإدارية مع المصالح الضريبية وغيرها، كما يصعب الأمور مع البنوك عند تقديم طلب قرض.

مشكلة التمويل حيوية هي الأخرى، فحسب تقرير للبنك الدولي[28] نجد أن 43.9 في المئة من الشركات الصغرى والمتوسطة في تونس تجد صعوبات كبيرة في الحصول على قروض بنكية. هذه صعوبات تلاقيها مؤسسات اقتصادية ربحية تعمل وفق آليات السوق، فما بالك بمؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي التي لا تستوعب كثير من البنوك الجدوى منها وآليات عملها. كما أن جزء مهم من الفاعلين في أغلب تجارب الاقتصاد البديل ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرًا والذين ليست لديهم مداخيل كبيرة أو عقارات يمكن رهنها لضمان سداد القرض. وهذا ما يفسر بصورة كبيرة اعتماد أغلب تجارب الاقتصاد البديل على الدعم العمومي و/أو خطوط التمويل التي توفرها حكومات أجنبية ووكالات تعاون دولي ومنظمات أممية ومنظمات غير حكومية محلية وأجنبية.

---

[27] انظر مهدي العش، قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: خطوة إيجابية، رغم بعض النقائص، العدد 19 من مجلة المفكرة القانونية - تونس، 2020/11/17. https://shorturl.at/yNST2

[28] https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/02/08/tunisia-world-bank-approves-120-million-to-support-access-to-finance-for-small-and-medium-enterprises

تسلط هذه الورقة الضوء على بعض تجارب ومشاريع الاقتصاد البديل، والتضامني عمومًا، التي ظهرت بعد ثورة 2011. وتسعى إلى رسم خريطة لبعض أبرز التجارب التونسية في هذا الصدد مع رصد نقاط قوتها وضعفها، وتحليل بنيتها المؤسساتية وديناميكياتها الداخلية وعلاقتها بمحيطها. فضلًا عن معايير التنظيم والاستقلالية، تم التأكد من استمرارية نشاط هذه المبادرات وتقييم مدى قدرتها على الصمود، وصنع فارق حقيقي في أوضاع المبادرين. كل هذا مع مراعاة توزعها جغرافيًّا على مختلف أقاليم البلاد والتركيز في المناطق الأكثر هشاشة. وأولت هذه الورقة البحثية اهتمامًا خاصًّا للمبادرات النسائية والفئات الأقل حظوظًا في التمكين والاندماج الاقتصاديين.

تقديم للتجارب الاقتصادية المدروسة:

وصـــــف عام فيما يلي تعريف بالمبادرات التي ستتناولها الورقة بالتحليل، وهي مقسمة حسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها.

1- في مجال الفلاحة

جمعية حماية واحات جمنة: جمعية تونسية مختصة في الفلاحة الواحية وإنتاج التمور (عمادة جمنة، محافظة قبلي/ الجنوب الغربي). كانت في البداية من بين "لجان حماية الثورة" التي تشكلت عقب سقوط الديكتاتورية في جانفي/يناير 2011 ثم تحصلت على رخصة النشاط القانوني في مارس 2012. في 12 جانفي/يناير 2011 قام عدد كبير من متساكني "جمنة" بافتكاك واحات كانت ضمن أراضي العروش (قبائل) قبل أن يستولي عليها الاستعمار الفرنسي. (1881-1956) ثم ضمتها دولة الاستقلال إلى رصيدها من الأراضي الدولية (أراضي ميري). اعتبر الأهالي أن الواحات حقهم المسلوب واختاروا هيئة (التي ستصبح جمعية فيما بعد) لتشرف على تجربة تسيير ذاتي تضامني لقيت نجاحًا كبيرًا وصدى وطنيًّا واسعًا. وكانت هذه التجربة من أهم العوامل التي ساهمت في تحرك الدولة لإصدار قانون الاقتصاد التضامني في 2020. تشغل الجمعية أكثر من 100 عامل بشكل دائم أو موسمي، وتذهب أرباح الواحات إلى تنمية المنطقة بعد خلاص الأجور والضرائب ومصاريف الصيانة والتسيير، في شكل دعم للمرافق العمومية (سيارة إسعاف للوحدة الصحية المحلية، ترميم مؤسسات تربوية، إلخ) او إحداث مرافق جديدة (ملعب رياضة، سوق أسبوعية).[29]

[29] معرف السجل الوطني للمؤسسات: W1339028

2 - مركز تقطير الزيوت الأساسية "البركة"

تم تأسيس هذا المجمع النسائي التنموي الفلاحي سنة 2013 في عمادة "التبائنية" بمعتمدية "عين دراهم" في محافظة جندوبة (إقليم الشمال الغربي). وهو في واقع الأمر انشقاق عن مجمع تنموي فلاحي كان موجودًا منذ مدة طويلة لكنه لم يكن يحترم معايير الشفافية والحوكمة والتسيير الديمقراطي. بادرت قرابة 50 امرأة بإنشاء وحدة لتقطير زيوت مستخرجة من نباتات جبلية عطرية وطبية تستعمل لغايات تجميلية واستشفائية، وتعبئتها ثم تسويقها محليًّا ووطنيًّا.[30]

3- الوفاء أغرو Al wafa Agro

تأسست هذه الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية في سنة 2013 في عمادة "سرديانة" بمعتمدية السبيخة في محافظة القيروان (الوسط الغربي) التي تعد واحدة من أفقر المحافظات التونسية. جمعت في البداية 140 من صغار الفلاحين والفلاحات الذين يعمل أغلبهم في إنتاج ثمار المشمش واستطاعت التطور تدريجيًّا للمرور إلى مرحلة تحويل الإنتاج عبر تجفيف جزء من المحصول وتصنيعه في شكل مربى وتسويقه، كما امتد نشاطها ليشمل تجميع الألبان وصناعة الأجبان التقليدية. وفضلًا عن تطوير الإنتاج والحد من نفوذ الوسطاء تقدم الشركة جملة من الخدمات إلى الفلاحين المساهمين فيها كتوفير التجهيزات والأدوات والأسمدة، والأدوية والدورات التكوينية والتثقيفية. وتسوق منتوجها في المحافظة وعلى المستوى الوطني.[31]

فيسبوك: Facebook

- رئيس الجمعية: طاهر الطاهري Facebook

[30] معرف السجل الوطني للمؤسسات: P1601568

- صفحة فيسبوك: Facebook
- رئيسة المجمع: مبروكة عثيمني
- رقم الهاتف: 21628362416
- إيميل: nawel-khemiri@hotmail.fr

[31] معرف السجل الوطني للمؤسسات: 0563826Q

- صفحة الفيسبوك: Facebook
- إيميل: societealwafa@yahoo.fr
- الهاتف: 21699428973

2- في مجال الصناعة والحرف

1- "سجنانية جروب"

تأسس مجمع المصالح الاقتصادية "سجنانية" سنة 2012 في معتمدية "سجنان" في محافظة بنزرت (الشمال الشرقي). وهو تجمع لحوالي 100 حرفية مختصة في صناعة الأواني والعرائس والتحف من الفخار (الطين المشوي). استلهمت الحرفيات عملهن وتضامنهن من تراث ثقافي أمازيغي تناقلته أجيال من نساء المنطقة الغابية الفقيرة والتي عرفت بعد الثورة التونسية بتواجد قوي للتيار السلفي حتى أطلقت عليها تسمية "إمارة سجنان". وانتظمن في مجمع مصالح اقتصادية لتثمين منتوجاتهن وفك العزلة عليها وطنيًّا وحتى عالميًّا، وتكللت جهود عضوات "سجنانية" وبقية حرفيات وفنانات سجنان بإدراج "المعارف والمهارات المرتبطة بفخار نساء سجنان" ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي غير المادي للـ"يونسكو" في 2019. [32]

[32] معرف السجل الوطني للمؤسسات: B1269807

- صفحة الفيسبوك: Facebook
- رئيسة المجمع: زينب فرحات
- إيميل: zayneb.gie@gmail.com
- هاتف: 0021650556808

2- "كوب مان دور"

تعاضدية "الأيادي الذهبية" هي شركة مدنية مهنية تأسست سنة 2021 بشراكة بين 60 حرفية من معتمدية "سبيطلة" من محافظة القصرين (إقليم الوسط الغربي). تتولى الحرفيات اقتلاع وجمع ومعالجة نبتة الحلفاء التي تشتهر بها المحافظة، ثم تقمن بضفر الحلفاء وتزيينها لصنع منتجات مخصصة للاستعمال المنزلي والديكور قبل تسويقها على مستوى وطني وحتى تصديرها إلى السوق الأوروبية. أغلب الحرفيات المساهمات كنّ ربات بيوت و/أو عاملات فلاحيات يعملن لساعات طويلة بأجر زهيد، أو حرفيات يبعن منتوجاتهن بثمن زهيد للوسطاء والتجار، وصرن يتحكمن في أغلب مراحل الإنتاج والتسويق ما يمكنهن من خلق قيمة مضافة واكتساب استقلالية مادية.[33]

3- "الأيادي المتضامنة"

تأسست هذه التعاضدية سنة 2020 في معتمدية قصيبة المديوني بمحافظة المنستير (إقليم الوسط الشرقي) التي تعتبر من معاقل صناعة النسيج في تونس. عشرات آلاف النساء يعملن في هذه المصانع لساعات طويلة يوميًّا مقابل أجور زهيدة وبلا عقود قانونية في كثير من الأحيان. وبعد سنوات من الاستغلال يتم التخلي عنهن لـ"ضعف المردودية" فيجدن أنفسهن في سن الأربعين أو الخمسين مرهقات وبلا عمل وبلا آفاق لتوظيفهن مجددًا. قررت العشرات من العاملات السابقات اللاتي عشن هذه التجربة المريرة الاستغناء على المصانع والتعاضد فيما بينهن لبعث ورشة للنسيج تنتج ملابس ومنسوجات للتنظيف وغيرها قبل أن يتم ترويجها في السوق الوطنية. تضم التعاضدية حاليًّا حوالي 50 سيدة بعضهن يعمل في البيت والبعض الآخر في الورشة.[34]

---

[33] معرف السجل الوطني للمؤسسات: 1774611G

- فيسبوك: Facebook (1)
- رئيسة التعاضدية: غزالة عمري
- هاتف: 21697631633

[34] معرف السجل الوطني للمؤسسات: C1662215

- صفحة الفيسبوك: Facebook
- رئيسة مجلس إدارة التعاضدية: جميلة بوسعيد
- رقم الهاتف: 21653971077
- إيميل: coop.mainsolidaires@gmail.com

3- في مجال التجارة والتنمية وقطاعات أخرى

1- "سوق الكاهنة"

مشروع تجاري أنشئ سنة بدعم من جمعية Enda inter-arab ويهدف إلى تسويق منتجات أكثر من 40 شريكًا من صغار الفلاحين والحرفيين والمصنعين، وعقد شراكات إنتاج فيما بين المساهمين، وكل هذا وفق مبادئ التجارة العادلة والمنصفة: احترام الحقوق الاجتماعية، وحماية البيئة، والتنمية الاقتصادية والجودة والأمان والقدرة على تتبع مراحل الإنتاج. ويشترط القائمون على المشروع حصول كل شريك جديد على علامة Label "الكاهنة" للتجارة المحلية العادلة قبل الانطلاق في تسويق منتجاته في مختلف فضاءات "سوق الكاهنة": فضاء تجاري دائم في العاصمة تونس، ومعارض سنوية في مناطق مختلفة من البلاد، ومنصة تسوق عن بعد للمقيمين في تونس وخارجها.[35]

[35] معرف السجل الوطني للمؤسسات: J0764487

- صفحة الفيسبوك: Facebook

- الهاتف: 21694363600

- الويب: https://soukelkahina.tn/

- إيميل: marketplace.sk@endarabe.org.tn

- المسؤولة عن المشروع: أسماء بن حميدة

2- "جمعية القراطن للتنمية المستدامة والثقافة والترفيه" (جزيرة قرقنة محافظة صفاقس/ إقليم الوسط الشرقي).

تأسست هذه الجمعية سنة 2014 على أيدي طلبة وناشطين مدنيين وبحارة ومواطنين آخرين من قرية "القراطن" في جزيرة قرقنة للدفاع عن حقوق الصيادين الصغار الذين يعيشون على الصيد التقليدي والمستدام، وحماية الثروة البحرية من الاستنزاف الذي تتعرض له من مراكب الصيد الكبيرة، وتنمية المنطقة، وتنشيطها اقتصاديًّا وثقافيًّا. "قرقنة" من بين المناطق المهددة بالآثار الجسيمة لتغير المناخ خاصة الاحتباس الحراري وما يسببه من ارتفاع لمنسوب البحر وتهديد لوجود الكائنات البحرية المستوطنة، كما أنها تعد من بين أبرز منصات "الحرقة" (الهجرة غير النظامية بحرًا) في الضفة الجنوبية من المتوسط.[36]

3- الجامعة المهنية للوجهة السياحية بالظاهر:

جمعية تونسية تضم قرابة 40 مؤسسة سياحية صغيرة ومتوسطة تنشط في محافظات "قابس" و"مدنين" و"تطاوين" (إقليم الجنوب الشرقي) في محيط سلسلة جبال "الظاهر" وتسعى إلى تنشيط المنطقة اقتصاديًّا ضمن مبادئ "السياحة الأصيلة"، أي عبر تثمين واحترام الخصوصيات الإيكولوجية والإنثروبولوجية والثقافية للمنطقة ذات الطابع الأمازيغي الواضح والتعريف بها. تتعاون هذه المؤسسات فيما بينها لتوفير عرض سياحي متكامل ومتنوع على طول "مسلك الظاهر"، يشمل الإيواء والإطعام والترفيه والأنشطة الثقافية. وتسعى هذه الجامعة السياحية إلى كسر النمط المهيمن على السياحة التونسية: سياحة شاطئية جماهيرية رخيصة ومستنزفة للموارد الطبيعية تقوم على سلاسل الفنادق المحلية والأجنبية المتركزة في سواحل الشمال والوسط الشرقيين، وتتحكم فيها وكالات أسفار دولية.37

[36] معرف السجل الوطني للمؤسسات: H1407154
- صفحة الفيسبوك: Facebook
- رئيس الجمعية: أحمد السويسي Facebook

[37] معرف السجل الوطني للمؤسسات: M1576385
- فيسبوك: Facebook
- رئيس الجمعية: محمد الصادق الدبابي
- رقم الهاتف: 21675643464
- إيميل: info@destinationdahar.com
- ويب: https://is.gd/03Vmui

تحليل حالات الدراسة: البنية المؤسساتية والأهداف وتنظيم النشاط

1- في مجال الفلاحة جمعية حماية واحات جمنة

في 14 يناير/جانفي 2011 سقطت الديكتاتورية وتراخت القبضة القمعية للدولة بعد عقود من الاستبداد. في هذا السياق الثوري قررت مجموعة من أهالي "جمنة" (جنوب غرب تونس) استعادة السيطرة على "هنشير المعمر"، وهي واحات نخيل يعتبرون أنها ملكهم الجماعي (أراضٍ قبلية) استولى عليها مستعمرون فرنسيون أواخر القرن التاسع عشر ثم ضمتها الدولة التونسية المستقلة إلى رصيدها العقاري. شكل الأهالي "لجنة حماية الثورة" وقرروا طرد المستثمر الذي يستأجر الأرض من الدولة وتولي التسيير الذاتي للواحة في كل أوجهه: إنتاج التمور وتسويق المحصول والتصرف في الإيراد المالي. ولتلافي الفوضى والاتهامات بالفساد تم تأسيس "جمعية حماية واحات جمنة" في 2012 لتتولى هيئتها المنتخبة الإشراف مجانًا وبشكل ديمقراطي تشاركي على تسيير المستغلة الفلاحية.

بعد بيع محصول التمور مطلع كل خريف يتم تقسيم الإيراد بشكل مخالف للنمط الرأسمالي. يخصص مبلغ لسداد مستحقات العمال الثابتين والوقتيين الذين يتجاوز عددهم 160 عاملًا في بعض المواسم بأجور تفوق الأجر الأدنى الفلاحي الذي تضمنه الدولة. كما يخصص قسم هام من إيراد المحصول لنفقات مختلف العمليات الفلاحية وصيانة منشآت الواحة واقتناء الآليات الكبيرة مثل الجرارات وما شابه. ما يتبقى من أموال يخصص أغلبه للمساهمة في تنمية المنطقة وتحسين الخدمات الصحية، والتعليمية، والثقافية، والترفيهية.

ما بين 2011 و2015 لم يطرح التسـيير الذاتي لواحات جمنة مشـاكل كبيرة بسـبب حالة الضـعف وعدم الاسـتقرار التي كانت تعيشـها الدولة في فترة "الانتقال الديمقراطي". لكن انطلاقًا من خريف 2016 تغير الأمر وحاولت الدولة إنهاء تجربة التسيير الذاتي باعتبارها استيلاء غير مشروع على أرض دولية (أميرية)، وتراوحت وسـائل الضـغط بين النزاع القانوني والاسـتقواء بالأجهزة الأمنية وغلق الحسـابات البنكية للجمعية والضـغط على المتعاملين معها خاصـة من التجار. كسـبت تجربة "جمنة" تعاطفًا كبيرًا من الأحزاب اليسـارية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالاقتصـاد البديل وحتى صـغار الفلاحين في عدة مناطق، وتحولت إلى قضـية رأي عام تخوض فيها وسـائل الإعلام. في آخر الأمر تنازلت الدولة قليلًا وقبلت باستمرار التجربة لكن على شرط أن تتحول الجمعية إلى شركة لها وضع قانوني فتستأجر الأرض من الدولة بمقابل رمزي. كما سـرعت "معركة" واحات جمنة في دفع الدولة إلى إصـدار قانون الاقتصـاد التضـامني والاجتماعي في سـنة 2020. إلى حد موسـم 2023 ما يزال ملف واحات جمنة مفتوحًا في انتظار الاتفاق النهائي على حل يضمن استدامة الإنتاج التضامني دون نزع ملكية الأرض من الدولة.

2- المجمع النسائي للتنمية الفلاحية "البركة":

تتمثل المهام الأسـاسـية للمجمع النسـائي للتنمية الفلاحية "البركة" في إدماج المرأة الريفية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها على خلق أنشطة فلاحية تنموية تدر عليها عوائد مالية تضمن لها حدًّا أدنى من الاسـتقلالية المادية والقدرة على المسـاهمة في النهوض بأوضـاع عائلتها، وإشـراكها في المجهودات الرسمية والأهلية لتحسين الواقع الاجتماعي-الاقتصادي في منطقة نشاط المجمع.

يضـم المجمع حاليًّا 53 منخرطة انخرطن بشـكل حر في هذا الهيكل ويمكنهن الانسـحاب منه متى شـئن ذلك. ويديره مجلس إدارة يعمل بشكل تطوعي ومجاني تنتخبه العضوات وفق مبدأ صوت لكل منخرطة. تنتخب عضـوات مجلس الإدارة رئيسـة له، ويقمن أيضًـا بتعيين مديرة للمجمع من خارج مجلس الإدارة بأجر وعقد مكتوب. وعلى الرغم من اسـتقلاليته في أغلب قراراته فإنه يخضـع لمراقبة المحافظ ويتفاعل مع ملاحظاته ومقترحاته، ويعمل بالتنسيق مع "المندوبية الجهوية للفلاحة"، ويحظى بأشكال مختلفة من الدعم المالي من قبل السـلطات الجهوية. وفي صـورة تجاوزت مداخيل المجمع نفقاته فإن الفائض لا يوزع كأرباح، بل يخصص لتوسعة نشاط المجمع.

النشاط الأساسي لمجمع البركة النسائي هو تثمين الموارد الطبيعية المحلية وحسن استغلالها، وذلك عبر إنشـــاء مركز تقطير واســـتخراج للزيوت الروحية والمياه المعطرة من النباتات الموجودة بكثرة في المنطقة الجبلية، مثل: الخزامة والضـــرو والســـرو والريحان والنعناع والأوكالبتوس والإكليل والزعتر. وينقســـم العمل في المجمع إلى أربع مراحل أســـاســـية: جمع الأعشـــاب والنباتات العطرية، وتقطيرها، وتعليب الزيوت والمياه العطرية، وتسويق المنتجات. ويقوم المجمع بتأطير المنخرطات وإرشادهن في مختلف مراحل نشـــاطه الأســـاسي، ويســـعى إلى ربط صـــلات تعاون وتبادل الخبرات مع الهياكل الفلاحية الأخرى في المحافظة وطنيًّا وحتى دوليًّا.

حظي المجمع بدعم مالي من المنظمة الدولية للعمل من خلال مبادرة Forter'Ess التي خصصتها لتعزيز صمود المؤسسات التضامنية التي تقودها نساء مما مكنه من تطوير نشاطاته وتنويعها مثل تثمين الغلال الغابية وتزويق الخشب وصنع المربى البيولوجي. كما تحصل في سنة 2020 على شهادة مطابقة معايير الفلاحة البيولوجية مما يسهل له تسويق منتجاته على مستوى وطني واسع وحتى تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي. وكان من ضمن المجامع التنموية التي وقعت عقد شراكة في سنة 2021 -بإشراف من الحكومة- مع شركة تونسية خاصة تعمل في مجال العطور.

3- "الوفاء اغرو"

كما ينص على ذلك قانون الشـــركات التعاونية الفلاحية لم يكن الهدف من تأســـيس شـــركة "الوفاء" إحداث هيكل إنتاج مشترك، بل الحفاظ على استقلالية الفلاحين المنخرطين في تصرفهم في مستغلاتهم الفلاحية لكن مع الانخراط في جهد جماعي يذلل الصـــعوبات التي تعترض الجميع. المهمة الأســـاســـية للشـــركة هي توفير المســـتلزمات والخدمات الضـــرورية لتعاطي النشـــاط الفلاحي، ثم ترويج المنتجات الفلاحية بما في ذلك التجميع والتحويل والتصدير. وهناك أيضًا الجانب التثقيفي المتمثل في إرشاد وتأطير منخرطيها لدعم إنتاجية مستغلاتهم وتحسين جودة منتجاتها. قانونيًّا، تعد "الوفاء" شركة ذات رأس مال متغير، وتتكون من أشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين يشترط أن يكونوا مستغلين فلاحيين أو مســـديي خدمات فلاحية. يترتب على الانخراط المســـاهمة في رأس مالها واللجوء إلى خدماتها، ويحق للمنخرط نصيب من أرباحها الصافية يتناسب مع مقدار مساهمته. ويتمتع كل عضو بصوت واحد مهما كان عدد حصـــصـــه في الشـــركة التي يديرها مجلس إدارة منتخب يترأســـه أحد المنخرطين مع اشـــتراط ممارسته المباشرة للإنتاج الفلاحي. تعقد الجلسة العامة العادية مرة واحدة كل سنة على الأقل ويشترط حضور ربع المنخرطين على الأقل، أما الجلسة العامة الاستثنائية فتستوجب حضور ثلثي المنخرطين على الأقل.

ركزت الشـركة في السـنوات الأولى في تثمين منتجات المنخرطين خاصـة المشـمش والخضـراوات، عبر تجميعها وتحويلها (تجفيف، صناعة المربى وغيره) ثم بيعها، أو تجميعها وتسويقها في شكلها الخام، ما يخلق هامش ربح مقارنة ببيع كل فلاح صغير لمنتجات أرضه إلى التجار مباشرة. وبحكم تعويل جزء مهم من سكان المنطقة على تربية المواشي وتزايد المشاكل التي تعترضهم، وأهمها غلاء أسعار الأعلاف طورت الشـركة نشـاطها للتأقلم مع احتياجات منخرطيها فوفرت نقطة لبيع الأعلاف سـواء المدعومة من قبل الدولة أو التي تنتجها الشـركات الخاصـة، وفي مرحلة ثانية قامت بدعم فلاحين منخرطين في التعاونية لغراسة 30 هكتارًا من الحبوب الضرورية للخلطات العلفية بهدف تقليص تكلفة العلف من جهة وتنمية موارد المنتجين من جهة أخرى. وكان المشروع ضمن شراكة مع الجمعية التونسية للفلاحة البيئية ووكالة التعاون الألماني GIZ. كما أسست في سنة 2019 مركزًا لتجميع الألبان من المنتجين المنخرطين والمستقلين، ثم دعمته بوحدة إنتاج للأجبان التقليدية تحت إشـراف الاتحاد التونسي ـ للتضـامن الاجتماعي (منظمة تونسية غير حكومية) وبتمويل من البنك الدولي. وهي تساعد المنتجين المنخرطين في عملية اقتناء الأبقار، فضـلًا عن تقديم تكوين نظري وتطبيقي في إنتاج الألبان. كما أنها تنظم تحت إشراف السلطات الجهوية الفلاحية و/أو بالشـراكة مع منظمات من المجتمع المدني عدة أنشـطة تكوينية، مثل: تقنيات العناية بأشجار الزيتون، وإنتاج "المستسمد"، والزيارات الميدانية لشركات تعاونية فلاحية في محافظات أخرى.

2- في مجال الصناعة والحرف

1-"سجنانية غروب"

الذين سبق لهم أن زاروا أرياف الشمال التونسي. لا بد وأنهم لاحظوا النساء والفتيات اللواتي يبعن أواني وتحفًا وعرائس من الفخار على جوانب الطرقات أملًا في وقوف السيارات واقتناء بعض منتجاتهن. سجنان هي إحدى تلك المناطق. وعلى الرغم من جمال وأصـالة المنتجات فإنها ظلت مرادفًا لفقر وتهميش المرأة الريفية إلى أن أتت ثورة 2011 التي خلقت مناخًا ملائمًا للحلم والسـعي إلى التغيير، وسـمحت أيضًـا بازدهار المجتمع المدني والمبادرات الأهلية. هذه الظرفية هي التي سـهلت ولادة "سـجنانية" في سـنة 2012 كأول هيكل جماعي يسـعى إلى إخراج صـانعات الفخار من هوامش الأسـفلت ووضـعهن على طريق التمكين الاقتصـادي والاجتماعي. في نفس تلك السـنة راجت في وسـائل إعلام تونسـية تسـمية "إمارة سـجنان" بسـبب تواجد عدد كبير من السـلفيين في المنطقة ومحاولتهم فرض تطبيق "الشـريعة" فيها. اختارت حوالي 100 حرفية -بدعم ونصـيحة من المجتمع المدني وهياكل عمومية مختصـة في الصـناعات التقليدية- الانخراط في "مجمع مصالح اقتصادية" وهو شكل قانوني يسمح لمجموعة من المهنيين الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية بالتحالف والعمل معًا للدفاع عن مصالح مهنية مشتركة دون أن يتحول هذا التحالف إلى اندماج أو شركة مساهمة.

حظي المجمع بدعم من الديوان الوطني للصـناعات التقليدية على مسـتوى تكوين الحرفيات وتطوير مهاراتهن وتدريبهن على تقنيات صـنع وتزويق وأشـكال جديدة. كما دعمته وزارة السـياحة من خلال الترويج لفخار نسـاء سـجنان في تظاهرات دولية. وحرصـت عدة منظمات غير حكومية، خاصـة المهتمة بالتنمية والمرأة الريفية والتمكين الاقتصادي، على دعم هذا المشروع بشكل عملي أو معنوي والتعريف به.

في سنة 2017 ساهم مجمع سجنانية في حملة مناصرة رسمية ومدنية وأهلية لتقديم ملف ترشيح إدراج "المعارف والمهارات المرتبطة بفخار نسـاء سـجنان" ضـمن قائمة التراث الثقافي العالمي غير المادي للـ"يونسكو"، وهو ما تم في نوفمبر 2018. هذا الاعتراف الدولي شكل نقلة نوعية في مسيرة فخار سجنان و"مجمع سجنانية" فالمنتجات أصبحت لها قيمة مضافة أعلى وأسواق أكبر. اليوم يضم المجمع أكثر من 180 حرفية، ولديه محلات في العاصمة تونس والمنتجع السياحي العالمي "ياسمين الحمامات"، كما أنه يشارك بانتظام في معارض وتظاهرات دولية. طبعًا كان لهذه التطورات أثرها المادي فلقد ارتفعت المبيعات بنسـبة الضـعف تقريبًا كما أن أسـعار المنتجات صـارت أعلى مما يسـمح بتحسـين حقيقي للأوضـاع الاقتصادية-الاجتماعية لحرفيات المجمع يمكنهن من الوفاء بشرط تلتزم به كل عضوة: محاربة الانقطاع المدرسي ودفع أبنائهن وبناتهن أكثر ما يمكن في مسار التعليم.

2- "كوب مان دور"

أنشـئت تعاضـدية الأيادي الذهبية ضـمن مشـروع كبير بالشـراكة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون والاتحاد الأوروبي، وبالتعاون مع جهات رسـمية ومدنية تونسـية مثل الديوان الوطني للصـناعات التقليدية والاتحاد التونسي ـ للصـناعة والتجارة والصـناعات التقليدية. وكانت الفكرة الأسـاسـية من المشـروع تثمين الموروث الحرفي التقليدي التونسي ـ (المنتجات المصنوعة من جلود الحيوانات والخزف والفخار والنحاس والنسيج والحلفاء) وتطويره بشكل يمكنه من اكتسـاب قيمة أكبر في السـوق المحلية والوصـول إلى الأسـواق الخارجية. وتم اختيار بعض المحافظات المشهورة بهذه الحرف وبناء تجمع بين مؤسسات صغيرة وحرفيين مستقلين يعملون في نفس المجال في نفس المحافظة. وشـمل المشـروع الحرفيين والحرفيات في محافظة القصـرين التي تعاني من نسـب فقر عالية وتعاني من ضعف اندماجها في المنظومة الاقتصادية المهيكلة، والمعروفة أيضًا بإنتاجها الكثيف لنبتة الحلفاء التي تستغلها الدولة في صناعة عجين الورق، ويستعمل الأهالي أليافها منذ مئات السنوات في صنع أدوات وأوعية وأفرشة مخصصة للاستعمال الفلاحي والتجاري والمنزلي. وعلى الرغم من قدم هذا التراث الحرفي في المحافظة فإن أغلب النسـاء اللواتي يتقنه يعانين من التهميش وهشـاشـة الأوضـاع ، فأغلبهن لا يتمتعن بوجود قانوني مستقل، ويعملن بشكل تقليدي في بيوتهن ويبعن منتوجاتهن بأثمان

منخفضة للتجار أو مباشرة في نطاق ضيق مثل جوانب الطرقات الرئيسية والأحياء السكنية والأسواق الأسبوعية القريبة. ومن هنا ولدت فكرة تكوين تعاضدية (مؤسسة إنتاجية جماعية تضامنية) تضم عددًا من الحرفيات حتى يمكن توحيد جهودهن وتمتيعهن بوضع قانوني مستقر وتثمين منتجاتهن. ضمت التعاضدية 60 منخرطة عند انطلاقها، وفضلًا عن الدعم المالي والتقني الأولي الذي تمتعت به عند انطلاق المشروع لتوفير مكان وأدوات العمل، حظيت التعاضدية بمرافقة من هياكل التكوين العمومية مثل المؤسسات الجامعية الرسمية الموجودة في المحافظة، مثل: "المعهد العالي للفنون والحرف" و"المعهد العالي للدراسات التكنولوجية" و"المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية"، وبدعم من منظمات غير حكومية تونسية وأجنبية. كما وطدت علاقات شراكة وتعاون مع مؤسسات حرفية أخرى وكذلك مع فنانات مصممات لتطوير منتجاتهن (وحتى أغلفة وعلب التسويق) على مستوى الشكل والاستعمالات الإضافية بطريقة وبشكل تجعلها أكثر فنية وجمالية وحتى عملية، وهذا ما مكن التعاضدية من تسويق عدد كبير من المنتجات كأدوات للاستعمال المنزلي وكجزء من الديكور والتزويق. وأتيحت الفرصة لمنخرطات في التعاضدية للمشاركة في معارض دولية في فرنسا وإيطاليا في 2021 و2022، كانت فرصة للتعريف بمنتجاتهن واستطعن الحصول على عقود لتصدير بعض هذه المنتجات إلى فرنسا ابتداء من سنة 2022.

3- تعاضدية الأيادي المتضامنة

"بنات المعمل" هي تسمية تطلق على مئات آلاف النساء التونسيات اللاتي يعملن أو عملن في مصانع النسيج التي يتركز الجزء الأكبر منها في منطقة "الساحل" (شرق وسط تونس). هذه التسمية صارت مرادفًا لظروف العمل الهشة والأجور المتدنية والمستوى التعليمي المنخفض. من الرائج أن يقوم أصحاب المصانع بطرد عدد مهم من العاملات عندما يبلغن سنًّا تتراجع معه مردوديتهن الإنتاجية ويعوضنهن بشواب بدون عقود أو بعقود وقتية ومجحفة، وحتى غلق المصنع بشكل مفاجئ. مع الطرد التعسفي تدخل النساء المتخلى عنهن في دوامة من الإجراءات القانونية وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي. هذا الواقع الذي عاشته وتعيشه مئات النساء في "قصيبة المديوني" (محافظة المنستير) والمناطق المجاورة. أثناء احتجاجاتهن التقين نقابيين وناشطين مدنيين وعلى رأسهم ممثلو "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" (منظمة غير حكومية) الذي تبنى قضيتهن ووفر لهن فريقًا من المحامين لمقاضاة أرباب العمل والحصول على التعويضات. أثناء فترة المرافقة هذه اقترحت بعض العاملات المطرودات توحيد جهودهن وبعث مؤسسة اقتصادية جديدة يسيرنها بجهودهن ويذهب مردودها المالي إليهن عوضًا عن الاستغلال الذي كنّ يتعرضن له. وتم الاتفاق أن يكون الشكل القانوني للمؤسسة هو "التعاضدية" أي إن كل المنخرطات هن في نفس الوقت عاملات ومالكات، لكل واحدة منهن صوت في مجلس الإدارة ويتشاركن جميعًا في اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي. المشكلة الأساسية التي اعترضتهن كانت مسألة

التمويل لشـراء المواد الأولية والآلات والمسـتلزمات الضـرورية للخياطة، وهنا تدخل "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" مرة أخرى واستطاع بفضل معرفته بآليات تمويل الاقتصاد التضامني وشبكة علاقاته بالممولين المحليين والدوليين ان يستحصل على مساعدة مالية لهؤلاء العاملات فولدت "تعاضدية الأيادي الذهبية" مطلع 2020 بفضل اتحاد 40 عاملة. جزء من النساء "المتعاضدات" يعملن انطلاقًا من بيوتهن وجزء آخر في ورشة تابعة للتعاضدية، وفق ساعات عمل مرنة تراعي المسؤوليات العائلية والظروف الصحية للعاملات، مع ضمان حقهن في أجر لائق وتغطية صحية. في البداية كانت المنتجات بسيطة ولا تتطلب رأس مال ضخمًا، مثل المساحات وأدوات التنظيف القماشية، ومع استقرار الإنتاج والتمكن من المسائل التسويقية تطور النشاط والمنتجات وحتى عدد عضوات التعاضدية، فصارت المتعاضدات يصنعن مفروشات وأكياسًا قماشية ثم ملابس للأطفال وقمن بتوظيف شواب متحصلات على شهادات جامعية مختصات في التصميم والإدارة والمسائل اللوجيستية. وتطمح اليوم العاملات في التعاضدية إلى توسعة المشروع أكثر حتى يصبح مصنعًا صغيرًا لكن دون إعادة إنتاج ظروف الاستغلال والتشغيل الهش الذي عانين منه لسنوات طويلة.

3- في مجال التجارة والتنمية وقطاعات أخرى

1- سوق الكاهنة

هذه المبادرة التي أطلقتها المنظمة غير الحكومية "إندا إنتر-أراب" Enda Inter-Arab ترتكز على ثلاثة أسس: عقد شراكات بين هياكل إنتاج فلاحي وهياكل الحرفيين والتحويل والتصنيع والتسويق، وكلها مؤسسات فردية أو جماعية صغيرة. والهدف خلق سلسلة من المنتج إلى المستهلك تحترم مبادئ التجارة العادلة، ومن أهمها: الشفافية والمسؤولية، وتقديم مقابل منصف مقابل السلع والخدمات، وعدم تشغيل الأطفال ومحاربة التشغيل القسري، وعدم التمييز بين الجنسين، والحرية في عقد الشراكات، وضمان ظروف عمل جيدة، وتطوير وتنمية قدرات مختلف المتداخلين في الشراكة، واحترام البيئة وأسس التنمية المستدامة. يتحصل المنخرطون -أفرادًا ومؤسسات- الملتزمون بهذه المبادئ على "علامة الكاهنة" ويمكنهم وضعها على كل منتجاتهم أو بعضها مقابل مبلغ مالي يدفع إلى "سوق الكاهنة". كما يتاح لهم تسويق منتجاتهم في الفضاءات التجارية المادية والافتراضية والمعارض التابعة لمبادرة "سوق الكاهنة". ويمكن أن تسحب منهم العلامة لفترة محددة أو نهائيًّا في صورة ثبوت عدم احترامهم للمبادئ المتفق عليها خلال زيارات التفقد والمراقبة الدورية التي يقوم بها المشرفون على المبادرة. ويعرض "السوق" سلعًا متنوعة مثل المنتجات الغذائية والملابس والحلي والمصنوعات الجلدية ومواد التجميل.

اختارت المبادرة أن تركز عملها وشـراكاتها في أربع مناطق في مرحلة أولى: محافظات إقليم تونس الكبرى ونابل والكاف وسـيدي بوزيد. وتطمح إلى تثبيت وخلق أكثر من 1000 موطن شـغل، ومد تغطيتها إلى محافظات وأقاليم أخرى في السنوات القادمة.

تعتبر "إندا" من أقدم المنظمات غير الحكومية المتواجدة في تونس، وتربطها منذ تسـعينيات القرن الفائت عدة اتفاقيات مع الدولة التونسـية خاصـة في مجال تمويل المشـاريع الصـغيرة جدًّا، وهذا ينسـحب على مشـروع سـوق الكاهنة وعلامتها التجارية الذي ينفذ بشـراكة مع هيكلين عموميين على الأقل: وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية وصندوق الودائع والأمانات المختص في الادخار والاستثمار وتمويل المؤسـسـات الصـغرى والمتوسـطة. ويحظى المشـروع بدعم من الوكالة الفرنسـية للتنمية. وتعتمد "إندا" أيضًـا في إنجاح مبادراتها على علاقاتها المتينة بالنسـيج الجمعياتي بحكم امتداد شـبكة فروعها ومقراتها وشراكاتها إلى أغلب المحافظات التونسية.

2- جمعية القراطن للتنمية المستدامة والثقافة والترفيه

لا تعتبر هذه الجمعية مؤسـسـة اقتصـادية ربحية، بل هي في واقع الأمر جمعية من المتطوعين من أبناء منطقة القراطن بمختلف فئاتهم العمرية وشـرائحهم المهنية في جزيرة قرقنة، وهي تخضـع لقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في تونس، ولها هيئة مسيرة منتخبة. يسعى المنخرطون في الجمعية إلى الدفاع عن التنوع الإيكولوجي للمحمية البحرية وعن مصـدر العيش الأول لسـكان المنطقة وهو صـيد السـمك والأخطبوط بطرق تقليدية. هذا النمط من الصـيد لم يعد يكفي حاجيات السـكان ولا يغري الأجيال الجديدة بالاسـتمرار فيه، وذلك بسـبب مراكب الصـيد العصـرية الضـخمة التي تضـيق على الصيادين التقليديين وتهدد أيضًا وجود الثروة السمكية في المنطقة فهي تستعمل أكياسًا ضخمة تجرف قاع البحر فتحصـل على كميات كبيرة من السـمك لكنها تجرف معها أعشـابًا وأحياء بحرية بشـكل يدمر التنوع البيولوجي ويمنع أنواعًا من الأسماك المستوطنة من التكاثر بشكل مستدام. كما أن هناك شركات بترولية تجري عمليات تنقيب واستخراج في سواحل الجزيرة وتسبب بعضها في حوادث تسرب وتلويث. كثير من صيادي المنطقة اختاروا الهجرة غير النظامية إلى أوروبا أو أصبحوا هم أنفسهم مهربين للبشر.

تنشغل الجمعية ايضا بمسألة ارتفاع منسوب البحر وتآكل السواحل ما يضر بحالة المباني ويهدد كثيرًا منها بالسـقوط ويتسـبب في زيادة مسـاحة الأراضي الرطبة غير الصـالحة للزراعة. لا تكتفي الجمعية بالتعريف بالمشاكل البيئية والاقتصادية للمنطقة ومناصرة أهاليها المتضررين لدى السلطات الجهوية والمركزية وفي وسـائل الإعلام، لكنها تسـعى أيضًـا إلى إيجاد حلول عملية لإسـناد البحارة العاملين في الصيد البحري التقليدي -وهم أغلبية سكان "القراطن"- ومساعدتهم على الصمود والتأقلم. استطاعت

الحصــول على دعم مالي وتقني من منظمات دولية ومحلية لتنفيذ جملة من البرامج بالشــراكة مع الصيادين من أبناء القرية والجزيرة عمومًا. من بين هذه المشاريع استزراع معشبات البوزيدانيا في البحر لتعزيز تكاثر الأســماك، وخلق شــعاب اصــطناعية لمبيض الحبار باســتعمال جريد النخيل وجرار من الفخار، ومشروع الإسفنج البحري كأداة للتنمية، إلخ.

كما تنظم الجمعية دورات تكوينية وحملات توعوية تتوجه إلى الشــباب والأطفال بهدف تعزيز وعيهم البيئي وتنشئتهم على حسـن التصـرف في المحميات البحرية والسـاحلية للجزر الشـمالية لأرخبيل قرقنة والحماية المستدامة للموروث البيئي والثقافي للمنطقة. تربط الجمعية علاقات متينة مع المجتمع المدني في الجزيرة الذي يعتبر أحد أهم الفاعلين فيه، وكذلك مع عدة منظمات غير حكومية تونســية وأجنبية. وفي علاقة بالســلطات، تبدو العلاقات مع الســلطات المحلية أقل توترًا من علاقتها بالســلطات الجهوية (المحافظة) والمركزية التي تتهمها الجمعية بالتخلي عن الجزيرة وعدم التفاعل جديًّا مع المخاطر البيئية التي تتهددها والتخاذل في ردع المراكب الكبيرة المستنزفة لثروات البحر والشركات البترولية الملوثة له.

3- الجامعة المهنية للوجهة السياحية بالظاهر

تمتد سلسلة جبال الظاهر على مسافة 195 كيلومترًا وتعبر ثلاث محافظات في إقليم الجنوب الشرقي في تونس: قابس ومدنين وتطاوين. وهي منطقة ذات طابع أمازيغي تقليدي واضــح يتجلى بالخصــوص في هندسة البيوت و"القصور" (تجمعات سكنية) ومخازن المؤونة المحفورة في صخر الجبال، وحتى أسلوب العيش والحرف السائدة. لم تكن المنطقة منذ سنوات قليلة تحظى بإشعاع كبير أو تُعدُّ من بين الوجهات السياحية الرئيسية للبلاد، بل مجرد محطة في طريق السياح من السواحل الشرقية للبلاد إلى الصحراء في جنوبها. كما أن بناها التحتية العادية والسـياحية لم تكن متطورة بشـكل مغرٍ لوكالات الأسـفار حتى تقوم بالترويج لها.

منذ ســنة 2014 عقدت الدولة التونســية، عبر وزارة الســياحة والديوان الوطني للســياحة، شــراكة مع الوكالة السـويسـرية للتعاون الإنمائي السـويسـري لتنمية منطقة الظاهر واستغلال إمكاناتها السياحية المهملة. وكان الرهان تنشــيط المنطقة اقتصــاديًّا اعتمادًا على الســياحة لكن مع الحفاظ على الهوية العمرانية والأثرية والبيئية المميزة لها، أي الابتعاد عن نمط السـياحة الاسـتهلاكية "المعولبة" السـائدة في أغلب الأقطاب السياحية التونسية. من المشاكل الرئيسية التي اعترضت المشروع أن أغلب هياكل الإيواء والإطعام مؤسـسـات صـغيرة بامكانات محدودة، وهي أيضًـا مشـتتة في مجال جغرافي شـاسـع وغير مهيأ بشكل كافٍ. وهنا جاءت فكرة تأسيس "الجامعة المهنية للوجهة السياحية الظاهر" في سنة 2018، وهي قانونيًّا جمعية بهيئة مديرة منتخبة، لتكون آلية تنسيق وشراكة بين كل الفاعلين السياحيين في المنطقة، تدافع عن مصــالحهم المشــتركة وتروج لخدماتهم وتطور معارفهم ومهاراتهم المهنية والتواصــلية في

التعامل مع السياح: فنادق صغيرة، ديار ضيافة، مطاعم، ورشات حرف تقليدية، معاصر زيت زيتون تقليدية، إلخ.

عملت الجامعة بالتنسيق مع وزارة السياحة والشريك السويسري على خلق عرض سياحي متكامل. في أكتوبر 2021 دخلت "وجهة الظاهر" في تصنيف منظمة "الوجهة الخضراء" Green Destination و"المعهد العالمي للسياحة المستدامة" لأفضل 100 وجهة سياحية مستدامة في العالم، واختيرت من بين أحسن 6 وجهات عالمية ذات بعد ثقافي وحضاري في مجال الحضارة والثقافة بالعالم، الأمر الذي منحها ظهورًا أكبر على الخارطة السياحية التونسية. وفي ديسمبر من نفس السنة افتتحت "المسلك السياحي لوجهة الظاهر" الذي يربط بين تسع بلديات عبر ثلاث محافظات ويمكن الزائرين من المشي عبر طريق مهيأ واستكشاف المخزون الطبيعي والمعماري والثقافي للمنطقة.

الديناميكية التي خلقتها الجامعة وشركاؤها الحكوميون وأصدقاؤها في منظمات المجتمع المدني، جلبت فرصًا اقتصادية جديدة لسكان منطقة تعاني من تهميش كبير وقلة مواطن الشغل.

تحليل مقارن لحالات الدراسة من منظور الاقتصاد البديل:

نقاط القوة والضعف

1- في مجال الفلاحة

- جمعية حماية واحات جمنة

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف	أهم الفرص	أهم التحديات
- التفاف أهالي المنطقة حول التجربة - الإدارة التشاركية لشؤون الواحات - التضامن الكبير من قبل المجتمع المدني	- الوضع القانوني الضبابي للجمعية يؤثر في تعاملاتها مع السلطات العمومية والسوق - فرادة التجربة وعدم وجود مشاريع مماثلة يحرمها من شركاء ويجعل "إفشالها" أسهل	- الاستفادة من صيت التجربة وتبني الدولة للاقتصاد التضامني	- الوصول إلى اتفاق نهائي مع الدولة حول ملكية الأرض وشروط استغلالها - جني محصولها وتسويقه بنفسها بدلًا من بيعه على رؤوس الأشجار

2- مركز تقطير الزيوت الأساسية "البركة"

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف	أهم الفرص	أهم التحديات
- تشبث المنخرطات بالمشروع نظرًا إلى أثره في تحسين ظروفهن - تثمين معارف وخبرات متوارثة - وفرة المواد الأولية في المنطقة	- ضعف المستوى التعليمي لأغلب المنخرطات ما قد يؤثر في مشاركتهن في الإدارة وأخذ القرارات - تعويل كبير نوعًا ما على الدعم العمومي وبرامج الدعم والتمويل الأجنبي	- استغلال الإقبال المتزايد للتونسيين على المنتجات البيولوجية - عقد شراكات مع مجمعات تنموية أخرى	- ضمان استمرارية المشروع عند انقطاع الدعم المالي والتقني - المشروع مقام في منطقة فيها عدة مشاريع مماثلة

3- "الوفاء أغرو"

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف	أهم الفرص	أهم التحديات
- العدد الكبير للفلاحين المنخرطين في الشركة - توفر مستوى جيد من البنى التحتية والتجهيزات - علاقة جيدة للشركة مع الفلاحين في المنطقة	- التركيز في قطاع الألبان في سياق أزمة إنتاج وارتفاع لأسعار العلف - تركز القرار نوعًا ما في يد مجموعة صغيرة	- إقناع المزيد من الفلاحين في المنطقة بالانضمام - عقد شراكات مع شركات تعاونية أخرى لتبادل الخدمات وضمان مداخيل أكبر	- تنويع النشاط - الصمود في ظل الجفاف الذي تعيشه البلاد، والارتفاع الهائل في أسعار الأعلاف والمدخلات الفلاحية المستوردة

في مجال الصناعة والحرف

1-"سجنانية جروب"

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف	أهم الفرص	أهم التحديات
- إشعاع وطني ودولي - إدارة عصرية وناجعة - تثمين تراث حرفي وفني تتقنه نساء المنطقة - وفرة المادة الأولية ومجانيتها - شكل قانوني مرن يجمع بين الاستقلالية والتشاركية	- التركيز في تسويق المنتجات على المعارض وعلى نقاط بيع في مناطق سياحية ومرفهة - تركز القرار عند الإدارة الاحترافية أكثر مما هو لدى الحرفيات	- اجتذاب شرائح أوسع من المشترين في تونس - التعاون مع مؤسسات اقتصادية تضامنية وسياحية وحرفية لبناء مسارات ترويج وتسويق جماعية	- استدامة البعد الاجتماعي للمشروع وعدم التحول إلى شركة ربحية تقليدية

2- "كوب مان دور"

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف	أهم الفرص	أهم التحديات
- تثمين تراث حرفي وفني تتقنه نساء المنطقة الفقيرات، ولا يتطلب إنتاجه تجهيزات متطورة	- ارتباط التعاضدية بشكل واضح بتصورات الدولة والجهات المانحة	- إقبال عدد متزايد من المشترين على الأواني والديكور المصنوعة من مواد طبيعية وذات طابع محلي	- استمرار النشاط بعد نهاية برامج الدعم المالي والتسويقي المحلية والأجنبية - المنافسة في المنطقة

- وفرة المادة الأولية ومجانيتها	- ضعف المستوى التعليمي لأغلب العضوات ما قد يؤثر في قدرتهن على إدارة مشروعهن بشكل مستقل	- سعي الدولة إلى تثمين المنتجات الحرفية التقليدية	

3- تعاضدية الأيادي المتضامنة

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف	أهم الفرص	أهم التحديات
- خبرة العضوات في مجال النسيج - الحرص على الحياة الاجتماعية والصحة الجسدية والنفسية للعضوات - التحرر من تراتبية وهرمية المؤسسات الاقتصادية التقليدية	- قلة الخبرة في مجالي الإدارة والتسويق - ضعف التنوع في السلع التي تنتجها التعاضدية - نقص نسبي في تجهيزات وفضاءات الإنتاج	- الانتفاع بخطوط التمويل المخصصة للمؤسسات الاقتصادية التضامنية، وكذلك البرامج الحكومية والدولية للتمكين الاقتصادي للمرأة	- المنافسة: تنشط التعاضدية في قلب قطب إنتاج النسيج في تونس بجوار مئات المصانع - زيادة الأرباح دون اتباع النمط الاستغلالي السائد

في مجال التجارة والتنمية وقطاعات أخرى

1- سوق الكاهنة

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف	أهم الفرص	أهم التحديات
- تتمتع الجهة المبادرة بإمكانات مادية وعلائقية كبيرة - تقريب فاعلين اقتصاديين صغار من فئات اجتماعية واختصاصات ومستويات علمية مختلفة	- ثقل ومركزية واضحان للجهة المبادرة التي تتدخل في كل تفاصيل ومراحل المشروع - التعويل بشكل كبير على بيع المنتجات عن بعد	- تشكل المؤسسات الصغيرة الجزء الأعظم من النسيج الاقتصادي وهي في حاجة ماسة إلى شراكات وتسهيلات مثل التي تقترحها مبادرة "سوق الكاهنة"	- الانتشار وطنيًّا - إقناع عدد مهم من صغار المنتجين بالالتحاق بالمبادرة

2- "جمعية القراطن للتنمية المستدامة والثقافة والترفيه"

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف	أهم الفرص	أهم التحديات
- وجود قيادات شبابية خبيرة في النشاط المدني والمناصرة - الجمعية منغرسة بشكل جيد في بيئتها المجتمعية	- الوضع القانوني للجمعية لا يسمح لها بممارسة نشاط اقتصادي ربحي مباشر	- تزايد الوعي المواطني بمخاطر التغيرات المناخية - إمكانية التشبيك مع مناطق ساحلية أخرى يعاني فيها صغار الصيادين من نفس الممارسات	- إقناع صغار البحارة والفلاحين بضرورة الصمود وعدم ترك أنشطتهم - تحجيم نفوذ أصحاب المراكب المخالفة للقانون

3- الجامعة المهنية للوجهة السياحية بالظاهر

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف	أهم الفرص	أهم التحديات
- تعاون وإدارة تشاركية لمجال سياحي شاسع وواعد - عدم استنزاف الموارد الطبيعية وتقسيم أفضل لعائدات السياحة في المنطقة	- تفاوت في حجم المؤسسات والمنشآت المنخرطة في الجامعة ما قد يمنح أفضلية لبعضها - التعويل الكبير على التدخل الحكومي وتمويلات جهات دولية	- ارتفاع الطلب العالمي على وجهات السياحة الثقافية والإيكولوجية - رغبة الدولة في توسعة الخارطة السياحية	- نقص وتدني جودة البنى التحتية ووسائل النقل في المنطقة - المساهمة في تنمية المنطقة وعدم تهميش القطاعات الاقتصادية الأخرى

نشير في الختام إلى أن أغلب النسيج التعاوني/التضامني في تونس مرتبط بشكل عميق بالإنتاج الفلاحي والصناعات التحويلية الخفيفة للمنتجات الفلاحية، مقابل حضور أقل للحرف والصناعات التقليدية وغياب كامل للصناعات الثقيلة والمتطورة تكنولوجيًّا، وهذا ما كان له تأثير عند رسم خارطة المبادرات التي تناولتها هذه الورقة بالدرس. والملاحظ أيضًا أن المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية ووكالات التعاون الدولي تلعب دورًا كبيرًا في إسناد جزء مهم من تجارب الاقتصاد البديل ماليًّا وتقنيًّا. كما تحاول السلطات العمومية بشكل مباشر أو مُقَنَّع تحديد القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية التي تريد لمبادرات الاقتصاد "التضامني" أن تنتشر وتظهر فيها. هذه التدخلات والمساعدات ومختلف برامج المرافقة من جهات متعددة وإن كانت توفر دفعة قوية لعدة مبادرات اقتصادية تضامنية فإنها قد تمس قليلًا أو كثيرًا استقلاليتها ويمكن أن تحد من آفاقها وفرادتها وتحولها تدريجيًّا إلى مؤسسات ربحية تقليدية. المبادرات الواردة في الورقة تعمل ضمن أطر هيكلية وقانونية مختلفة، وهذا من جهة إيجابي لأنه يسمح لأشكال مختلفة من المؤسسات بالتمتع بوجود قانوني يسهل عملها، لكنه من جهة أخرى يدل على نوع من الفوضى التشريعية.

خريطة الاقتصاد البديل

خارطة طريق الاقتصاد البديل في لـــــبنان

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

رسم خارطة الاقتصاد البديل

إعداد: ملاك عفيف - لبنان

الجمعيّات والكيانات التعاونيّة في لبنان

لطالما كانت الروابط المجتمعيّة اللبنانيّة قائمة على مفهوم "العونة"[38] الذي كان حاضــرًا في المحطات اليومية، حيث شكّل العمل التعاوني المفصل الأساس في شبك العلاقات فيما بين الأفراد والجماعات، في مُختلف محطّاتهم اليوميّة والموســميّة، بدءًا من المهام الحياتيّة ووصــولًا إلى الأفراح والأتراح والأزمات، قبل أن يَظهر في ستّينيّات القرن الماضي أول شكل رسمي من أشكال الجمعيّات التعاونيّة في لبنان.

وقد اختلفت الأهداف والمبادئ التي قامت عليها تلك الجمعيّات، فمنها ما بُنِيَ على أن يقوم بخلق مســاحة إنتاج تعاوني في ظل غياب دور دولة الرعاية، ومنها ما شــكّل نموذجًا آخر لإعادة إنتاج المنظومة القائمة على الانتفاع الخاص.

[38] وهو مفهوم كان متداولًا على ألسُن الناس، لا سيما في القرى، يدلّ على التعاون والتشارك.

فيما يلي مجموعة من الجمعيّات والمبادرات الفعالة في لبنان خلال العشر سنوات الماضيّة؛ بعضُها مُسجّلة بشكلٍ رسمي والبعض الآخر يعمل ضمن النسق التعاوني ريثما يستحصل على التراخيص اللازمة للتسجيل. تمّ انتقاء المعطيات الآتية من مُقابلات أجرِيَت مع مؤسّسين وفاعلين في تلك الكيانات، وتمّ العمل على تصنيفها بما يتناسب مع المرحلة الأولى من مُخطط رسم خارطة الاقتصاد البديل في لبنان:

1- الجمعية التعاونية للتنمية الزراعية في الخرايب م.م.

هي جمعيّة مُسجّلة منذ عام 2010 لدى وزارة الزراعة تحت مُسمّى جمعيّة تعاونيّة، تُعنَى بالزراعة والتصنيع الزراعي وتسويق المنتجات الزراعيّة والمونة، مركزها في بلدة الخرايب في قضاء صيدا ويطال نطاق عملها كل مناطق الجوار، أسّسها أربعة أعضاء هم محمد حجازي، أحمد الدر، خليل الدر وحسن عكوش، وقد شكّلوا الهيئة الإداريّة للجمعيّة المؤلّفة من: رئيس، نائب رئيس، أمين سر، وعضوين. تلتزم الجمعيّة بمبادئ المجتمع الذي تأسست فيه وتحرص على عدم خرق أي من عاداته وتقاليده.[39]

2- بذورنا جذورنا - جمعية لدعم الزراعة المستدامة في لبنان

هي جمعيّة مُسجّلة منذ عام 2018 تحت مُسمّى جمعيّة، وتُعنى بالزارعة المُستدامة، مركزها في كورنيش المزرعة في بيروت، ويتمثّل نطاق عملها في منطقة سعدنايل في البقاع. أسّس الجمعيّة ناشطون

[39] الصفحة الإلكترونيّة للجمعيّة (على فيسبوك): https://www.facebook.com/profile.php?id=100063467745385

مجتمعيّون وهم سـيرج حرفوش، أنطوان يوحنا، غسـان السـلمان وكريم حكيم وهو ممثل الجمعية تجاه الحكومة.

تقوم الجمعيّة على مبدأ التنظيم الأفقي في العمل، حيث يتم اتخاذ القرارات من خلال اجتماع أسـبوعي (جمعية عمومية)، ويتم التصـويت وفق الأغلبيّة، يعتمد عمل الجمعيّة على المتطوعين الذين يتقاضـون رواتب على سيستام النقاط بحسب الوضع الاجتماعي لكل عضو وبحسب مهامه المُنجزة.[40]

3- الحركة الزراعيّة في لبنان

هي جمعيّة مُسجّلة منذ عام 2022 تحت مُسمّى جمعيّة، تُعنى بالزارعة والتصنيع الزراعي وبرامج

التنمية، مركزها في بلدة طرابلس في شـمال لبنان، ويطال نطاق عملها كامل الأراضي اللبنانيّة. أسّـس الجمعية ناشـطون مجتمعيّون منهم: سارة سلّوم، مراد عيّاش، ضياء بو مصلح، بشر أبو سعيفان، كريم غمراوي وآرا أبرشبان، شكّل هؤلاء الناشطون الهيئة التأسيسية لهذه الحركة حيث قاموا بتنظيم ورش العمل للمزارعين والمشـاركين في العمل الزراعي. يتم حاليًّا العمل على إعداد النظام الداخلي للحركة الزراعية، على أن يتم نشره فور جهوزه على المواقع الإلكترونية الخاصة بهم.[41]

[40] لمزيد من الاطلاع على عمل الجمعيّة يمكن زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بها: buzurunajuzuruna.com

[41] الصفحة الإلكترونيّة للجمعيّة (على فيسبوك): https://www.facebook.com/seedinabox
القناة الخاصّة بالجمعيّة (على اليوتيوب): https://www.youtube.com/@seedinabox8578/videos

4- الجمعية التعاونية الزراعية لتصـــنيع النباتات العطرية والطبية في زوطر الشـــرقية وجوارها «زعتر زوطر» /النبطية/ م.م.

هي جمعيّة مُســـجّلة منذ عام 2013 لدى وزارة الزراعة تحت مُســـمّى جمعيّة تعاونيّة، تُعنى بالزارعة والتصـــنيع الزراعي، مركزها في بلدة زوطر الشـــرقية في قضـــاء النبطيّة، ويطال نطاق عملها بلدة زوطر الشـــرقية وجوارها، زوطر الغربية وكفر تبنيت ويحمر وأرنون، ويصـــل تصـــديرها إلى مختلف الأراضي اللبنانيّة والعالم: أميركا، فرنسا، بلجيكا.

تُمثّل الجمعيّة المزارعين العاملين في زراعة الزعتر، وتتألّف هيئتها الإداريّة المُنتَخبة كل ثلاث ســـنوات من: رئيس، نائب رئيس، أمين صـــندوق و3 أعضـــاء لجنة الرقابة، مؤسّســـو الجمعيّة 11 عضـــوًا وهم محمد نعمة، علي محمد نعمة، مفيدة يوسف إسماعيل، رولا عبدالله إسماعيل، فاطمة محسن ضاهر، آلاء أحمد فقيه، نجوى عبدالمجيد بو هاشـــم، حســـن عبدالكريم عليق، ياســـر لوباني، أحمد حســـين عيسى ـ ومنال محمد المعاز.[42]

[42] الصفحة الإلكترونيّة للجمعيّة (على فيسبوك): https://www.facebook.com/profile.php?id=100044954816571

5-الجمعية التعاونية الإنتاجية في قصرنبا وجوارها «خيرات البقاع» م.م.

هي جمعيّة مُسـجّلة في وزارة الصـناعة تحت مُسـمّى جمعيّة تعاونيّة، تُعنَى بالصـناعة التحويليّة الغذائيّة، يقع مركز الجمعيّة ويتمثّل نطاق عملها في بلدة قصـرنبا والقرى المُجاورة، أسّـستها السـيدة ربيعة الديراني مع مجموعة من الأعضـاء وهم رباح الديراني، خديجة الديراني، شـاديا الديراني، ناديا الديراني، غادة مرتضى، زينب زعيتر، لطيفة مرتضى، لطيفة عقيل، دانا فريجي ورندلى مينا، يقوم هؤلاء الأعضاء دوريًّا بانتخاب الهئية الإداريّة المتألّفة من رئيس ونائب رئيس وأمين سر ومُحاسب بالإضافة إلى لجنة التسـويق ولجنة الإدارة ولجنة التصـنيع المسـؤولة عن الجودة، حيث يتم توزيع الأدوار بحسـب التخصص والخبرة.[43]

[43] الصفحة الإلكترونيّة للجمعيّة (على فيسبوك):
https://www.facebook.com/profile.php?id=100079014312418&ref=page_internal

6- الجمعية التعاونية للتصنيع الغذائي وتسويقه في العباسية - جود الأرض

هي جمعيّة مُسـجّلة في وزارة الزراعة تحت مُسـمّى جمعيّة تعاونيّة، تُعنَى بالزراعة والتصـنيع وتقديم خدمات التسويق، يقع مركز الجمعيّة في بلدة العبّاسيّة في جنوب لبنان، ويُغطّي عملها مُختلف مناطق الجنوب، أسّسـتها السـيدة باسـمة زين ومجموعة نسـاء من البلدة (العبّاسـيّة)، حيث شـكّلنَ الهيئة الإداريّة المتألّفة من رئيس، نائب رئيس، أمين سر، ومسؤول التسويق والقسم الحرفي.[44]

7- حِرَف Heraf

هي مبادرة غير مُسـجّلة في الوقت الآني، أُطلقت في عام 2019، وتُعنى بالحِرَف المشـغولة يدويًّا، يقع مركزها في صـيدا ويطال نطاق عملها الأراضي اللبنانيّة كافة. أطلق هذه المبادرة السـيد بلال أركدان مع مجموعة من الحرفيين المهتمين بمسـألة الحفاظ على التراث الثقافي. يمثّل المؤسـسـون الهيئة الإدارية المتألّفة من مسـؤول إداري، أمين سـر، مسـؤول علاقات عامة، بالإضـافة إلى منسـق معارض ومسـؤول لوجسـتي، تعمل الهيئة الإدارية على التنسـيق فيما بين الحرفيين (90 حرفيًّا) ومسـاعدتهم في التسـويق لمنتجاتهم ريثما يتم الاسـتحصـال على التسـجيل الرسـمي للجمعية ليتمكنوا من تقديم المسـاعدة بالخدمات والإنتاج للمجموعة، هذا ويتم عقد اجتماعات دورية على شـاكلة الجمعية العمومية حيث

[44] الصفحة الإلكترونيّة للجمعيّة (على فيسبوك): https://www.facebook.com/joud.alard1/

يشـارك الحرفيون كافة، للاتفاق على خطة العمل، لا سـيما على صـعيد إقامة ورش العمل والتنظيم والمشاركة في المعارض.[45]

8- الجمعية التعاونية للتصنيع والتسويق الحرفي في برج البراجنة «آريس» م.م.

هي جمعيّة مُسـجّلة لدى وزارة الزراعة منذ عام 2014 تحت مُسـمّى جمعيّة تعاونيّة، تُعنَى بالأنشـطة الحرفيّة والصـناعة وتقديم خدمات التسـويق، يقع مركز الجمعيّة في منطقة حارة حريك في الضـاحية الجنوبيّة لبيروت، ويطال نطاق عملها جميع الأراضي اللبنانيّة. أسّـسـتها فاتن شـحادة مع مجموعة من النساء وهنّ منى السبلاني، صابرين الحاج حسن، إيمان سمّوني، مريم شريف، صابرين حركة، شيرين العزير، رجاء شـحادة، هالة حمصي، آمال عيسى، وورولا مقداد، وهي تُمثّل النسـاء العاملات في المجال الحرفي. يتم انتخاب الهيئة الإداريّة للجمعيّة كل ثلاث سـنوات، وتتألّف من سـبعة أعضـاء وهم رئيس، نائب رئيس، أمين سر وأربعة أعضاء.[46]

9- مَشغَل مِنّا MENNA

هي مُبادرة غير مُسـجّلة لدى الجهات الرسـميّة، تُعنى بالحرف والصـناعة (المونة) وتقديم خدمات التسويق، موقعها في بيروت، سليم سلام، ويطال نطاق عملها الأراضي اللبنانيّة كافة وبخاصّة الأرياف. المُبادرة أطلقتها مؤسّسـة عامل، وهي تسـتهدف الفئات الأكثر ضـعفًا والمُهمّشـة من النسـاء اللبنانيّات، السـوريّات والعراقيّات، يَعتمد مَشـغَل مِنّا على إنتاج سـيدات من مختلف المناطق اللبنانيّة، يجتمِعنَ في مركز عامل الموجود في عين الرمّانة، ويعمَلنَ بالتنسيق مع مسؤولة إداريّة في المشغل. وتقوم المبادرة على مبدأ تأمين مكان للعمل وتبادل الخبرات والمعارف للنساء من الفئات المُهمّشة.[47]

---

[45] الصفحة الإلكترونيّة للجمعيّة (على فيسبوك): https://www.facebook.com/Heraf.Lebanon?mibextid=ZbWKwL

[46] الصفحة الإلكترونيّة للجمعيّة (على فيسبوك): https://www.facebook.com/ArysFestivals/
الصفحة الإلكترونيّة للجمعيّة (على إنستغرام): https://instagram.com/beirut_pulse?igshid=ZDdkNTZiNTM=

[47] الموقع الإلكتروني للمبادرة: https://mennashop.amel.org/about/

تحليل خاص بكل حالة

تعتمد هذه الكيانات في عملها على رؤية مؤسّسـاتيّة ينصّ عليها نظامها الداخلي، المتُضـمّن أهدافها ومبادئها والآليّات التي تحكم أنشـطتها، كما تعمل على توزيع الأدوار فيما بين أعضـاء هيئتها الإداريّة وفق مبدأ الخبرة والكفاءة.

1- الجمعية التعاونية للتنمية الزراعية في الخرايب م.م.

تُركّز الجمعيّة في عملها في تحسـين الأوضـاع الاقتصـادية والمجتمعيّة لأعضـائها من المزُارعين، وذلك بالتركيز في تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحديث الأساليب الزراعية وتطوير القدرات الاقتصادية والمجتمعيّة للأعضاء،
2- تقديم المُساعدة للمزارعين في تصريف انتاجهم،
3- الحفاظ على البيئة والتربة،
4- العمل على تطوير وتحسين نصوب الزيتون وقفائر النحل.

تسـعى الهيئة الإداريّة في الجمعيّة إلى تأمين التسـهيلات اللازمة للمزارعين للاهتمام بأراضـيهم ومحاصـيلهم، من خلال الحصـول على المواد والآلات الزراعية، مثل: الجرّارات وأدوات الدرس وحراثة الأرض، بكلفة مخفّضـة وأحيانًا بشـكل مجّاني، كما يتم تأمين الآلات اللازمة لمُربّي النحل لمُسـاعدتهم في مُعالجة واسـتخراج العسـل، فتوفّر الجمعيّة لهم آلة للفرز وآلة لقياس وسـحب الرطوبة من العسـل المُستَخرَج.

تعمل الجمعيّة بحسب إمكانيّات أعضـائها، فالآلات الخاصّـة بالزراعة متواجدة في عُهدة أحد الأعضـاء المُهتمّين بمُتابعة اسـتخدامها من قِبَل المزارعين، كما تمّ إنشـاء "مركز التدبير الذاتي" الذي يتضـمّن آلات مُعالجة واستخراج العسل في منزل أحد الأعضاء، ليتم بعد ذلك التسويق لمُنتجات العسل تحت تسميّة تجاريّة "طريق النحل".

تستفيد الجمعيّة من المعارض التي تتم إقامتها في البلدة أو خارجها، بهدف التسـويق لمُنتجات مُنتسـبيها والتعريف بأنشـطتها وتوسـيع نطاق عملها، كما تُنظّم الجمعيّة عددًا من الدورات التدريبيّة وندوات توعويّة للمزارعين حول النّصـوب والشـتول الجديدة المُحضّـرة للغرس، وطرق العناية بالأراضي الزراعيّة والمواد المُسـتخدمة فيها، ومُكافحة الآفات التي قد تُصـيب المحاصـيل، كما تهتم الجمعيّة بإعداد دورات تكوين لمُربّي النحل المُبتدئين، لتعريفهم على الطرق الخاصّة بتربية النحل والاعتناء بالقفائر.

تتعاون الجمعيّة في أنشــطتها ومهامها مع جهات حكوميّة، فهي كجمعيّة زراعيّة تتبع وزارة الزراعة، تسعى دائمًا إلى تحقيق ما يصبّ في صالح القطاع الزراعي اللبناني، وقد تقدّمت الجمعيّة في وقتٍ سابق بمشروع دراسة جدوى اقتصاديّة إلى الدائرة التابعة لوزارة الزراعة في صيدا، بهدف العمل على توسيع دائرة تصريف الإنتاج للمُزارعين ومُربّي النحل إلى خارج.

أمّا في إطار تعاونها مع المنظّمات من المجتمع المدني، فقد سبق وأن قامت الجمعيّة بتنفيذ مشاريع زراعيّة بتمويل من منظمة الأمم المتّحدة "UNDP"[48] التي قدّمت تجهيزات زراعيّة وآلات إلى الجمعيّة تمّ تخصيصها للمُزارعين المنتسبين إلى الجمعيّة، كما تقدّمت منظمة "Mercy Corps"[49] بمعدّات تربية النحل واستخراج العسل، وهو ما وفّر للمُربّين الدعم اللازم في تأمين إنتاجهم.

2- بذورنا جذورنا - جمعية لدعم الزراعة المستدامة في لبنان

يَعتَبِر مؤسسو الجمعيّة أن الشعوب لا يمكن أن تَبلُغ استقلالها وحريتها الفعليّة إذا لم يكن لها سيادة على الإنتاج الغذائي، لذلك كانت الأهداف الأساسيّة للجمعيّة تحاكي تلك الفكرة التي تجسّدت وفق الآتي:

1- إنتاج، تدوير، إعادة إنتاج، وتنمية البذور البلدية غير المهجنة وغير المطورة جينيًّا، والعمل على تعزيزها، وتنوعها وحمايتها، وإنتاج أصناف جديدة منها،

2- تعزيز، ونشر، الوعي بالزراعات العضوية والزراعات المستدامة، والتوعية بأساليب زراعتها، والإرشاد والتعليم والبحث الزراعي،

3- إنتاج الأسمدة والمخصبات العضوية (الكمبوست)، والمضادات الحيوية، لا سيما من خلال تدوير المخلفات الزراعيّة، وإدارة الموارد الطبيعية والحصول على منتج عالي الجودة،

4- إيجاد الأراضي والحقول، والسعي والمساهمة في زراعتها،

5- تدريب وبناء قدرات وكفاءات محلية، في المجالات الزراعية،

6- إيجاد فرص عمل تشغيلية، للذين أصبحوا على علم ولديهم الخبرة والكفاءة والمعرفة بقضايا الزراعات العضوية والمستدامة،

7- العبور نحو زراعة بيئية.

---

[48] united nations development programme: يُعتبر هذا البرنامج بمثابة شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتّحدة، يدعو إلى التغيير وربط البلدان بالمعرفة والخبرة والموارد بغية مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل.

[49] منظمة عالمية غير حكومية تعمل مع الجماعات التي تعيش سياقات انتقالية وتعاني أو ما زالت تمر بأشكال مختلفة من عدم الاستقرار الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والسياسي.

بدأت الجمعيّة عملها لتحقيق تلك الأهداف عبر إيجاد مهندسين زراعيين من الجنسيات اللبنانيّة والسوريّة والفرنسيّة، للمضي في عملها، وإجراء الأبحاث العلميّة اللازمة لإنتاج البذور الأصيلة غير المهجنة، بالإضافة إلى تأمين عدد من المزارعين، وتدريبهم على أساسيات الزراعات العضويّة والمستدامة. استطاعت الجمعيّة تأمين أرض زراعيّة لتنفيذ مشروعها في منطقة "سعدنايل" في قضاء زحلة في محافظة البقاع، وبدأت بزراعة هذه الأرض بمزروعات متنوعّة، واستطاعت فعليًّا إنتاج البذور البلديّة وإعادة زراعتها بحسب المواسم الزراعيّة، كما أسّست مخزنًا خاصًّا لتلك البذور، بالإضافة إلى مكتبة زراعية تضم معلومات وافية عن عدد كبير من البذور من مختلف أنحاء العالم. ولتصريف جزء من المنتوج الزراعي اعتمدت الجمعية نظام البيع "بالسلّة"، حيث يبيع المزارعون منتجاتهم عن طريق وضع مجموعة متنوعة من المزروعات فيما يُعرَف بـ"السلّة"، وفق خدمة استلام من نقطة واحدة، يلتقي فيها المزارعون بالمستهلكين، يؤمن هذا النوع من البيع فرصة للمشاركة والتبادل، ويَخلُق روابط مجتمعيّة فيما بين المستفيدين.

تقدّم الجمعية خبرتها الزراعيّة إلى العديد من الجمعيات التي تُعنى بالزراعة المُستَدامة، وبـ"السيادة الغذائية"، حيث تساعدها في أنشطتها المرتبِطة بالزراعات العضوية والمستدامة، وتقوم هذه الجمعيات بتنظيم اللوجستيات، والتواصل مع الجهات اللازمة بهدف تأمين التمويل للجمعية. نذكر منها جمعيّة جبال[50]، soil permaculture[51]، mada association[52]، alpha association[53].

3- الحركة الزراعيّة في لبنان

ترتكز الحركة في عملها على دعم المزارع اللبناني وتمكينه من إنتاج محاصيل أكبر بجودة أعلى، وفي هذا الإطار تعمل الجمعيّة على تحقيق الأهداف الآتية:

---

[50] "جِبال" هي جمعية غير ربحية "تُدافع عن مبادئ العدالة البيئية والاجتماعية. عملنا يجمع المنظار الاجتماعي-الثقافي والمنظار البيئي، لتعزيز نهج شمولي في التنمية المجتمعية. تقوم جمعية جبال بترويج الاستدامة من جميع جوانبها، في البيئة المبنية والطبيعية، في المجتمعات البشرية، وفي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطوير وتنفيذ أنشطة تحقق نتائج ملموسة: ورش العمل التي تزود المشاركين بتقنيات ووجهات نظر جديدة من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية والبيئية، مشاريع بحوث تطبيقية لبناء المعرفة وتبادل أفضل الممارسات، تدريب للمحترفين".
تمّت ترجمة هذا التعريف من الموقع الخاص بالمنظمة: https://www.jibal.org/food-sovereignty

[51] Soil Permaculture في لبنان هي "جزء من مجموعة منظمات عالميّة، تعمل بحدّ ذاتها كنظام بيئي متكامل، حيث يجتمع العديد من الأفراد والمجموعات والفرق للعمل على المشاريع والمبادرات المختلفة التي تُعزّز التفاعل فيما بين مختلف الأطراف داخل المجتمع. تؤمن هذه المنظمة بأنّ الزراعة المستدامة هي أكثر من مجرد طريقة مختلفة للحديقة، إنه منظور جديد لمساعدة الأشخاص في اتخاذ خيارات مستنيرة بشكل أفضل تمنح الكوكب وشعبه أفضل فرصة للازدهار".
تمّت ترجمة هذا التعريف من الموقع الخاص بالمنظمة: https://www.soils-permaculture-lebanon.com/

[52] "مدى" منظّمة تسعى إلى "العمل على بناء مجتمعات متوازنة، يتم فيها تقدير التنوع والانفتاح على العالم واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، تعمل "مدى" على المجتمعات المحلية حيث تقوم بتطوير وبناء رؤية طويلة الأجل، تصب في المصلحة العامة وتُعزّز العلاقة المتناغمة بين الأشخاص وبيئتهم".
تمّت ترجمة هذا التعريف من الموقع الخاص بالمنظمة: https://mada.org.lb

[53] "ألفا" منظمة تعمل على دعم التعليم والحماية والصحة وتقوم بتنفيذ المشاريع البيئية لصالح الفئات المحرومة واللاجئين والنساء والأطفال والفئات الشبابيّة في المجتمع، وتنشط "ألفا" في مواجهة الأزمات، حيث يتقدّم أعضاؤها كمنفذين لحلولٍ مبتكرة، ويعملون على تجديد أشكال العمل الجماعي.
تمّت ترجمة هذا التعريف من الموقع الخاص بالمنظمة: https://www.alpha-association.info/

المُحافظة على حقوق جميع المُزارعين على الأراضي اللبنانيّة، سواء من اللبنانيّين أو من جنسيّات أخرى،
العمل على إكثار البذور البلديّة والمدخلات المحليّة في الزراعة،
العمل على تطوير قدرات المزارعين في لبنان، وتحسين عملهم في القطاع،

وتقوم الحركة الزراعيّة بالعمل على تنفيذ تلك الأهداف من خلال إدارة أنشـطتها في القطاع الزراعي في مختلف المناطق اللبنانيّة، وذلك عبر تشـكيل مجموعات عديدة من المزارعين تعمل بشـكل تعاونيّات زراعيّة، بالتعاون مع الحركة الزراعيّة وبتوجيه منها، وذلك إيمانًا منها بأهميّة العمل التعاوني، كما تُركّز الحركة في تنظيم دورات توعويّة حول أهميّة البذور البلديّة وتأثيرها الإيجابي في المحاصيل المُتعاقبة وعلى صحّة واستصلاح الأراضي الزراعية، وتتمثّل أهم الأنشطة التي قامت بها الحركة في مؤتمرين سنويَّين بعنوان: "سـياق الزراعة" نظّمتهما في عامي 2020 و2021، وتقوم بالتحضـير للمؤتمر الثالث في مطلع الربيع المُقبِل.

وتهتم الحركة الزراعيّة بالأبحاث بشـكل خاص، لإيمانها بأنّ البحث العلمي هو المدخل الحقيقي والصائب للوصـول إلى منتوجٍ زراعي ذي جودة عاليّة، انطلاقًا من بذورٍ بلديّة عضـويّة، وقد تمّ التعاون مع مختبر الجامعة الأميركيّة (AUB) لإجراء دراسـات خاصّـة بالتربة وآليّة تحسـينها، كما تمّ إجراء دراساتٍ تشخيص الحاجات لأراضي زراعة الزيتون.

كما تعمل الحركة على الحفاظ على علاقة مُباشرة مع الجهات الرسميّة خاصّةً البلديّات التي من شأنها الاهتمام بمعاملات الاستصلاح الزراعي للأراضي التابعة لها، وهو ما تُركّز فيه الحركة بهدف تأمين فرص عمل أكثر للمُزارعين على الأراضي اللبنانيّة.

أمّا بالنسبة إلى التعاون مع منظمات المجتمع المدني، فقد نسجت الحركة علاقات سليمة مع جهاتٍ غير حكوميّة عديدة منها منظمة "DCA-Danish Church Aid"[54] ومنظمة الأمم المتّحدة "UNDP"، كما تمّ التعاون مع منظمة يابانيّة لتأمين نظام الطاقة البديلة (Solar System)، بما يُفيد أعمال المزارعين في القطاع من تأمين ضخ لمياه الري وغيرها من التقنيّات.

[54] هي منظمة إنسانية غير حكومية دنماركية تهدف إلى دعم أفقر سكان العالم. تأسست في عام 1922، وهي متجذرة في الكنيسة الإنجيلية الوطنية الدنماركية اللوثرية.

4-الجمعية التعاونية الزراعية لتصـــنيع النباتات العطرية والطبية في زوطر الشـــرقية وجوارها «زعتر زوطر» /النبطية/ م.م.

تقوم الجمعيّة بالعمل بشكل مُباشر مع المزارعين المُتخصّصين في زراعة الزعتر في منطقة زوطر الجنوبيّة وجوارها، وبالعمل على تحســين الأوضــاع الاقتصــادية والمجتمعيّة لأعضــائها، عبر العمل على تحقيق الأهداف الآتية:

1- تأمين فرص عمل شبه دائمة لعدد من المزارعين،
2- تحسين أوضاع المزارعين،
3- تنمية وتطوير زراعة الزعتر في المنطقة،
4- إنتاج نبتة زعتر عالية الجودة،
5- تصنيع المقطرات من الأعشاب الطبية والعطرية،
6- تسويق الإنتاج بأسعار مناسبة.

تعتمد الجمعيّة لتحقيق أهدافها على ثلاثة محاور أســاســيّة: أولًا، توعية وتدريب المزارعين على زراعة الزعتر بمختلف أنواعه، ثانيًا، دعم المزارعين في تســويق منتجاتهم من الزعتر، ثالثًا، تعريف الناس (المستهلكين المُحتملين) على أنواع الزعتر وجودته.

وتُركّز الجمعيّة في أنشطتها على تكوين المزارعين عبر تنظيم الدورات التدريبيّة وتوعية المزارعين وتعريفهم على أنواع غرسات الزعتر، كما تركّز في المُشاركة في معارض محليّة ووطنيّة، بهدف توسيع سوق تصريف المنتجات من الزعتر، وقد لعبت هذه المعارض دورًا أســاســيًّا في جذب عدد كبير من الزبائن إلى المزارعين المنتسبين إلى الجمعيّة.

تتبع الجمعيّة بشــكلٍ مُباشــر وزارة الزراعة، وتُحافظ على العلاقة الإداريّة مع مكتب الوزارة في النبطيّة، وقد حازت من مكتب صيدا على شهادة المنشأ وأذونات التصدير من مكتب بيروت، غير أن علاقة الجمعيّة بالمؤسسات الرسميّة للدولة لا تتخطّى حدود تخليص المُعاملات والاستحصال على شهادات الجودة.

أمّا فيما يخص علاقة الجمعيّة بالمنظمات غير الحكوميّة، فقد تمّ تنفيذ عديد من المشــاريع الهادفة إلى دعم المزارعين وتأمين احتياجاتهم، من أجل تطوير وتصــريف منتوجها من الزعتر، وقد شــكّلت هذه المنظمات الداعم الأســاسي للجمعيّة، فمكتب التعاون الإيطالي في بيروت، كان له الدور الأســاسي في تسجيل ماركة خاصة بالزعتر، الذي يتم إنتاجه باسم "زعتر زوطر"، وقد قدّمت الوكالة الأميركيّة للتنمية

الدوليّة [55]"USAID" آلات طحن وتحميص السمسم، كما قامت بتأمين خيمة لتجفيف الزعتر (بمساحة 200 متر مربّع)، غير أنّها لا تزال تُعتبَر غير كافية لمُعالجة محصول قد تصل مساحة أرضه إلى 1000 دونم.

6- الجمعية التعاونية الإنتاجية في قصرنبا وجوارها «خيرات البقاع» م.م.

تركّز الجمعيّة في عملها في تحسين أوضاع أعضائها الاقتصادية والمجتمعيّة، وذلك من خلال التماس حاجة أهالي المنطقة ولا سيما المزارعون منهم لتصريف منتجاتهم، بالإضافة إلى واقع المرأة في هذه القرى حيث تُعتبَر "مهمّشة"، ولا تملك مدخولًا خاصًّا بها رغم تحصيلها العلمي[56]، لذلك كان عمل الجمعية منذ انطلاق المبادرة يعتمد على تحقيق الأهداف الآتية:

تصنيع الإنتاج الزراعي وتسويقه،

تأمين مستلزمات التصنيع الغذائي،

إنشاء معصرة لمنتوجات العنب.

ولتحقيق تلك الأهداف تعمل الجمعيّة على تأمين التواصل والتنسيق فيما بين حوالي ثلاث مئة من المزارعين المتواجدين في منطقة قصرنبا والقرى المجاورة، والعمل على شراء محاصيلهم بهدف تحويلها إلى صناعات غذائية مثل المقطرات والمجففات والمربات والمخللات وغيرها.

تقوم الجمعيّة بالعديد من الأنشطة كالمشاركة في معارض ذات صلة بالمنتجات الغذائية، التي تؤمن لها حركة عمل وتسويق، فالعديد من المؤسسات تتعرف على هذه الجمعية ضمن المعارض وتقوم بالتنسيق معها لشراء منتجاتها وعرضها في متاجرها الواقعة في مختلف المناطق اللبنانية، كما قامت رئيسة الجمعية بدراسة عن معاصر العنب والدبس في بلدة بريتال بهدف محاكاة هذه التجربة وتنفيذها ضمن منطقة قصرنبا.

تُحافظ الجمعيّة على قنوات التواصل والتعاون، مع منظمات المجتمع المدني الناشطين في لبنان، في سبيل تأمين الإمكانات اللازمة للمضي قدمًا في مشاريعهم، فعمل الجمعية كان في البداية يعتمد على الأواني التي يمتلكها الأعضاء في منازلهم بهدف تصنيع المواد الغذائية، إلى حين تمّ التعاون مع جمعية

---

[55] الوكالة الأميركيّة للتنمية الدولية: هي وكالة مستقلة تابعة لحكومة الولايات المتحدة، مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المدنية والمساعدة الإنمائية.

[56] فقد أكّدت رئيسة الجمعيّة "ربيعة الديراني" من خلال مقابلة أجريتها معها أن المبادرة انطلقت من مجموعة من نساء المنطقة المتعلّمات منهنّ اللواتي لم يمتلكن فرص عمل ضمن اختصاصهنّ، ولذلك فتوزيع الأدوار في الهيئة الإداريّة يعتمد على تخصص كلّ منهنّ، من الجدير ذكره أن رئيسة الجمعية حائزة على درجة الدكتوراه في الأدب العربي.

"We Do"[57] التي قدمت إلى التعاونية جهاز مطبخ بقيمة 5000$ وذلك في عام 2018. كذلك الأمر بالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة "FAO"[58] التي نظّمت لأعضاء الجمعية دورات تدريبية مِن بُعد[59] عام 2020، حول تأمين جودة الغذاء خلال تصنيع المنتجات، كما قامت بتقديم معدات للتصنيع بقيمة 10.000 يورو. من جهة ثانية قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" بتأمين التمويل للجمعية لإنشاء نظام للطاقة الشمسية بسبب انقطاع التيار الكهربائي، في ظل الأزمة الاقتصادية القائمة في لبنان.

أما بالنسبة إلى العلاقة مع مؤسسات الدولة، فمن الواضح غياب أي دعم مادي أو معنوي لهذه الجمعية.

6-الجمعية التعاونية للتصنيع الغذائي وتسويقه في العباسية - جود الأرض

انطلقت فكرة الجمعية منذ البدء من فكرة خلق حاضنة مجتمعيّة للنساء في منطقة "العباسية" - جنوب لبنان، حيث عملت مؤسساتها على تسجيل الجمعية في وزارة الزراعة - المديريّة العامة للتعاونيات[60]، ثم على تنسيبها إلى الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونيّة[61] .

يهدف عمل الجمعيّة بشكل أساسي إلى "تمكين المرأة" اقتصاديًّا ومجتمعيًّا من خلال تفعيل دورها وزيادة دخلها، لذلك ارتكز عملها على تشغيل أكبر عددٍ من النساء في الأرياف ومساندتهنَّ في شتى المواضيع التي تعنيهنَّ. هذا بالإضافة إلى تأمين فرص عمل لهنَّ في المنطقة من خلال خلق دورة اقتصادية متكاملة، والتشبيك مع جميع الأطراف الأساسية المنتجة مباشرة بدون وسيط، في سبيل الحصول على أرباح بسيطة والاكتفاء الذاتي.

تمكّنت جمعيّة "جود الأرض" من العمل على تحقيق أهدافها من خلال تأمين ما يلزم للنساء من معدّات للتصنيع الغذائي والحرفي، هذا بالإضافة إلى إخضاعهنّ لدورات تدريبيّة دوريّة حول العمل

---

[57] Women's Environment Development Organisation : هي منظّمة عالميّة تأسّست عام 1990 من مجموعة من النساء في الولايات المتحدة الأميركية. تُعتبر الجمعيّة رائدة في تنظيم النساء للمؤتمرات والإجراءات الدوليّة، واكتسبت سمعة كرائدة في الحركة الدوليّة لحقوق المرأة.

[58] انضمّ لبنان إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام 1945 كعضو مؤسّس في المنظمّة، تسعى المنظمة إلى تعزيز، التنمية الزراعيّة والريفيّة المستدامة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعيّة، ومرونة المجتمعات التي تستضيف النازحين السوريين.

[59] تم تنظيم الدورات التدريبيّة مِن بُعد بسبب جائحة كورونا.

[60] تتولى المديرية العامة للتعاونيات شؤون الحركة التعاونية في البلاد، ولا سيما فيما يتعلق بنشر الحركة التعاونية وتطويرها وإرشاد الجمعيات التعاونية واتحاداتها، ومراقبة أعمالها، ومعالجة قضاياها المتعلقة بالتأسيس والتسجيل والحل والتصفية، والسهر على تطبيق أحكام القوانين والأنظمة التي ترعاها.

[61] هو اتحاد يشمل الحركة التعاونية بكاملها وتلتزم بالانتساب إليه كافة التعاونيات والجمعيات المتحدة والاتحادات الإقليمية والاتحاد الوطنى للتسليف التعاونى. يكون لهذا الاتحاد طابع تمثيلى وطابع اقتصادى وتحدد أهدافه وأغراضه وكيفية عمله وإدارته بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، يعتبر هذا الاتحاد بمثابة جمعية تعاونية وله الشذوذ عن أحكام هذا القانون وفقًا للمادة 63. (المادة 62 من قانون الجمعيات التعاونية)

الزراعي والتصـنيع الغذائي والحرفي والزراعي، وتسـويق منتجاتهنّ بهدف تصـريفها وتأمين مردود مادي مباشــر لهنَّ، كما نظّمت الجمعية دورات توعويّة لعضــواتها حول حقوق النســاء، والعنف ضــد المرأة والعنف الأســري، بالإضــافة إلى التحرش الجنسي. كما تشــارك في المعرض الخاصــة بالمنتجات الغذائية والحرفيّة ضمن منطقة الجنوب والعاصمة بيروت.

سعت الجمعيّة إلى التشبيك فيما بينها وبين الجمعيات ذات الصلة بعملها، حيث يتمّ تبادل المنتجات فيما بينها بحســب المواســم الزراعيّة الخاصــة بكل منطقة[62]. كما أقامت قنوات التواصــل مع منظّمات المجتمع المدني في سبيل تأمين الدعم المادي والمعنوي والتدريبي للنساء، نذكر منها جمعية "ACTED"[63]، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، هيئة الأمم المتّحدة للمرأة "UN WOMAN"[64]، وقوات الأمم المتحّدة لحفظ الســلام "UNIFIL"[65] التي أخضــعت أعضــاء الجمعيّة لدورات تدريبيّة، وقدّمت تمويلًا خاصًّا لتجهيز معدات التصـنيع، بالإضـافة إلى قيامها بإعادة تأهيل للمصـنع الغذائي التابع للجمعيّة في بلدة العباسيّة.

تفتقد الجمعيّة في الوقت الحالي دعم وحماية الدولة والوزارات المعنيّة بســبب الأوضــاع الاقتصــادية الصــعبة القائمة في لبنان، في حين أمنت وزارة الزراعة في لبنان الدعم المالي للجمعيّة في الســابق، قبل انهيار سعر صرف الليرة اللبنانيّة.

7- حِرَف Heraf

تدعَم مبادرة حِرَف، الأعمال الحِرفيّة لتعزيز مصــدر دخل مســتدام لأصــحابها، وذلك في ســبيل تقدير وحفظ عمل الحرفيين والصناعات اليدويّة، والاعتراف بثمنٍ عادل لعملهم في مواجهة الوضع الاقتصادي الصعب في لبنان، وبالتالي تعمل على تعزيز القيم المجتمعيّة من خلال تحسين سبل عيش الحِرفيين. لذا تركّزت أهدافها في الشكل الآتي:

---

[62] على سبيل المثال، منطقة الجنوب اللبناني تمتاز بتصنيع الزيتون والزعتر، تقوم جمعية جود الأرض بتأمين هذه المنتجات للجمعيات في منطقة البقاع، على أن تقوم الأخيرة بتأمين "الكشك" و"المكدوس" للجمعية الأولى.

[63] تعمل شركة Acted في لبنان منذ عام 2006، ولها مكتب في بيروت. تعمل منظمة Acted بشكل وثيق مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني على تنفيذ التدخلات الإنسانية ذات الأولوية وبرامج التنمية طويلة المدى، وتعزيز الحوكمة والمساءلة بين أصحاب المصلحة المتعددين، ورفع مستوى الخدمة العامة، ومشاركة المواطنين، وزيادة الفرص الاقتصادية.

[64] تُعتبر تلك الهيئة من أكثر الحركات النسائية الحيويّة في المنطقة، حيث تقدّم منذ عام 2012 من خلال مكتبها في لبنان المنح إلى صندوق المساواة بين الجنسين، كما تقدّم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني في لبنان . تعمل الهيئة حاليًا في مجالات التمكين الاقتصادي، والمشاركة السياسيّة للمرأة، وتأمين السلام والأمن للمرأة، والمساواة بين الجنسين.

[65] تأسّست القوات المؤقتة للأمم المتّحدة في لبنان بواسطة مجلس الأمن في مارس 1978، للتأكيد على انسحاب إسرائيل من لبنان، واستعادة الأمن والسلام الدوليين، ومساعدة الحكومة اللبنانيّة على استعادة سلطتها في المنطقة، وبعد حرب تموز في آب 2006، قام المجلس بتعزيز القوات وقرّر أن البعثة إلى جانب مهامها الأخرى ستقوم بمراقبة وقف الاعتداءات، وتأمين المساعدة لتأكيد وصول المعونات الانسانية إلى المواطنين المدنيين، والعودة الطوعيّة الآمنة للمهجرين.

1- دعم وتعزيز الفنون الإبداعية، والحرف، والتراث الثقافي، من خلال المعارض الماديّة والمهرجانات والمنصات الرقميّة،
2- التواصل والحوار الدائم مع الحرفيين، لضمان التحسين المستمر،
3- الابتكار من خلال تبادل الخبرات والمعرفة،
4- تحديد، وتنفيذ، معايير الاستدامة لترويج وتسويق المنتجات الحرفيّة.

سعت المبادرة إلى تحقيق أهدافها منذ البداية عبر إقامة شبكة من الحرفيين على نطاق الأراضي اللبنانيّة كافّة، ومتابعة أوضاعهم في سبيل تأمين ما يلزم من مواد ومعدّات لتسهيل أعمالهم، بالإضافة إلى إقامة الدورات التدريبيّة ذات الصلة في التخطيط للأعمال والإدارة الماليّة، والتسويق الرقمي للمنتجات. كما عملت على التشبيك فيما بين الحرفيين والجمعيات والمنظمات الداعمة لهذا القطاع، والتنظيم والمشاركة في المعارض الداخليّة والخارجيّة.

ومع غياب أي دعم أو "حاضنة" من قِبَل الدولة اللبنانية، التي لم تيسّر حتى الوقت الراهن تسجيل الجمعيّة بشكل رسمي، سعى مؤسسو الجمعيّة إلى التشبيك وفتح قنوات التواصل مع جمعيات المجتمع المدني التي استطاعت تقديم الدعم المادي والمعنوي إلى الحرفيين من ناحية التدريبات وتأمين المعدّات اللازمة للعمل، ونذكر من تلك الجمعيّات الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة "USAID"، منظمة "SHEILD"[66]، منظمة "Berytech"[67]، حيث تقوم تلك الجمعيات بتقديم الدعم الأكبر إلى الحرفيين من خلال تقديم المساعدة اللازمة في تنفيذ مشاريعهم الإنتاجيّة.

8- الجمعية التعاونية للتصنيع والتسويق الحرفي في برج البراجنة «أريس» م.م.

تهتم الجمعيّة في المرتبة الأولى بدعم النساء العاملات في المجال الحرفي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمجتمعيّة لأعضائها، وذلك بالتركيز في تحقيق الأهداف الآتية:

1- تخفيف كلفة الإنتاج عبر تأمين مواد أولية بسعر الجملة لإنتاج الحرفيات،
2- تسويق المنتجات الحرفية والتراثية في الأسواق المحلية والخارجية،
3- إقامة دورات تدريبية للسيدات لتطوير مهاراتهم.

---

[66] "Social, humanitarian, economical intervention for local development" : تأسّست الجمعيّة عام 2010، وهي منظمة مجتمع مدني مسجّلة في الأراضي اللبنانيّة. تعمل على الحماية والمراقبة، الطوارئ والإغاثة، التنمية وسبل العيش، الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء، التعليم والزراعة، بالإضافة إلى أعمال تتعلّق بالمساعدة الإنسانيّة والاستجابة لحالات الطوارئ والتنمية في سوريا.

[67] ينحصر دور هذه المنظمة في بناء نظام بيئي شامل لرواد الأعمال الخاصين بها، مع المساهمة في نمو النظام البيئي لريادة الأعمال اللبنانيّة بشكل عام.

تعمل الجمعيّة على تأمين التكوين اللازم للنساء العاملات في المجال الحرفي، سواء من أعضاء أو من غير أعضاء الجمعيّة، عبر تنظيم دورات تدريبيّة للنساء لتمكينهنّ من الإنتاج الحرفي والأشغال اليدويّة، تطوّرت تباعًا إلى أن استطاعت الجمعيّة تأسيس معهد تدريبي تابع لها، مهمّته الأساسيّة متابعة القدرات الحرفيّة للنساء العاملات في هذا المجال.

تقوم الجمعيّة بخلق أسواق جديدة قابلة للتوسّع بهدف التسويق للمنتجات الحرفيّة التي تُنتجها النساء، وذلك من خلال المُشاركة في مَعارض محليّة مثل معرض "أرض"، وتنظيم معارض أخرى موسميّة مثل مهرجان "نبض بيروت" الذي كان يُقام في شوارع العاصمة بالتعاون مع مُحافظ بيروت، كما تُقيم الجمعيّة سوقًا تجاريًّا حرفيًّا دائمًا في شارع الحمرا، ثابت منذ عشر سنوات، يُشارك فيه العديد من النساء العاملات في جمعيّة "أريس".

تعتمد الجمعيّة في أنشطتها على مجهود أعضائها، لا سيّما فيما يخص التمويل من خلال الدخول في أسواق تصريف المنتجات، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسميّة في البلاد، كالمُحافظ ورئيس البلديّة المسؤولة عن تأمين التراخيص والتسهيلات لتنفيذ الأنشطة في المجال العام، غير أنّ هذه الجهات تطرح أحيانًا بعض التحديات التي تحول دون تسهيل مهمّة الجمعيّة، إمّا بسبب الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد ككُل، وإمّا بسبب بعض النزاعات المحليّة والآنيّة.

تُؤكّد مؤسّسة الجمعيّة أن لا علاقة قائمة بمُنظمات المجتمع المدني، سواء حاليًّا أو في أي وقتٍ مُسبَق، فالمنظمات غير الحكوميّة كما يصفها مسؤولون في الجمعيّة قد يُقدّمون التمويل مُقابِل تطبيق "أجندات" خارجيّة، قد تطال نواحي اقتصادية ومجتمعية وحتى سياسيّة في البلاد.

9- مَشغَل مِنّا MENNA

يُركّز المشغل في تمكين النساء العاملات في المجال الحرفي، سواء اللبنانيّات أو غير اللبنانيّات المُقيمات على الأراضي اللبنانيّة، وتحسين أوضاعهنّ الاقتصاديّة والمجتمعيّة، وذلك عبر تحقيق الأهداف الآتية:

1- تنظيم دورات تدريبيّة للنساء من الفئات الأكثر تهميشًا، والعاملات في المجال الحرفي لتطوير قدراتهنّ،
2- خلق أسواق جديدة لتسويق وتصريف الإنتاج الحرفي للملتزمات بالمشغل،

3- خلق مساحة تواصل فيما بين النساء العاملات في المشغل، بهدف تحقيق تبادل الخبرات والتجارب فيما بينهنّ.

تمّ تأسيس المشغل انطلاقًا من مُبادرة بعنوان: "من هي؟" كانت قد أطلقتها مؤسسة عامل[68]، تُعنَى بتمكين النساء وخلق الفرص لهُنّ لإثبات ذواتهِنّ في المجتمع والمُشاركة في دورة الحياة الاقتصاديّة، تقوم النساء في المشغل بالاجتماع في مراكز مؤسّسة عامل المُنتشرة في مختلف المناطق اللبنانيّة، لحضور دورات تدريبيّة، والعمل بشكل جماعي على منتجاتهِنّ الحرفيّة، وهو ما تُركّز فيه المؤسّسة لخلق الرابط المتين فيما بين تلك النساء اللواتي يتشاركنَ تجاربهنّ، ويُغنِينَ "حكايات"[69] بعضهنّ البعض.

تتعاون مؤسّسة عامل في إدارتها لهذا المشغل مع عديد من منظمات المجتمع المدني، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مواسم الضيعة وهي مبادرة تصنيع غذائي للنساء الريفيّات في بلدة دير قانون رأس العين، تعاونيّة إبل السقي لإنتاج الصابون، مشغل أرتير الذي يضم نساء ريفيّات ولاجئات (من جنسيّات عربيّة مختلفة) في مدينة صور، مبادرة الكفير للنساء الريفيّات واللاجئات للتصنيع الغذائي وصناعة الصابون والتطريز والعمل الحرفي، التي يُشارك أعضاؤها مع النساء العاملات في "مشغل مِنّا" في معارض محليّة، في مختلف المناطق اللبنانيّة لتسويق منتجاتهم وتعريف الناس على مختلف أنشطة هذه المشاغل.

تحليل عام لكل الحالات

تعمل الكيانات المعبّرة عن الجمعيّات التعاونيّة، وفق ثلاثة أنماط من الأهداف، التي تمحورت حولها مجمل أنشطتها:

أولًا، استهداف نشر التوعية للأعضاء، والعاملين في المجال عينه، حول مجال تخصّصها،
ثانيًا، التركيز في جودة المنتجات ذات الصلة في مجال عملها،
ثالثًا، السعي إلى الحفاظ على التراث، من خلال دعم العاملين في المجالات المرتبطة ببعض الحرف.

[68] عامل جمعية مدنية، ذات منفعة عامة بموجب مرسوم جمهوري رقم 5832 الصادر بتاريخ 1994/8/10. تأسست في عام 1979 حين كانت الحرب تعصف بلبنان قتلًا ودمارًا وتهجيرًا. عامل منظمة غير حكومية مدنية غير طائفية، اكتسبت الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة منذ عام 2001. لدى مؤسسة عامل الدولية 24 مركزًا في مختلف المناطق اللبنانية المهمشة.

[69] كل مُنتج من منتجات العاملات في المشغل يُقدّم "حكاية" من حكاياتهِنَّ، ويعكس إحدى التجارب المجتمعيّة التي عايشتها تلك النساء.

تعتمد تلك الجمعيات في تسيير أمورها على هيكليّة تنظيميّة قائمة على تقسيم الأدوار بحسب تخصص وخبرة كل من أعضائها، بما يشبه العمل ضمن تنظيم مؤسّساتي، فالدور الذي تقوم به كل لجنة في الهيئة الإداريّة هو مُتكامِل ومُتشابك مع عمل غيرها من اللّجان، بحيث يبدأ الإشراف والتنظيم من مرحلة التحضير للإنتاج، والرقابة على الجودة، وصولًا إلى التصريف عبر التسويق وشبكة العلاقات العامّة.

تتألّف أغلب أعضاء الهيئات الإدارية لهذه الكيانات من أصحاب الشهادات الجامعيّة وذوي الخبرة العلميّة، وتحرص الجمعيّات على إخضاع أعضاء هيئتها الإدارية، والعاملين معها، لدورات تدريبيّة دوريّة تهدف إلى تطوير أدائها، وإرساء بعض القيم المجتمعيّة والإنسانيّة، غير أنّ هذه الأنشطة لا تزال غير كافيّة لتعزيز القطاعات الاقتصاديّة التي تعمل ضمنها الجمعيّات، فأغلب تلك الكيانات تفتقد مقوّمات العمل اللوجستيّة المُتمثّلة في معدات الإنتاج والتجهيزات التقنيّة والحيّز المكاني للعمل.

في المُقابِل، يُعدّ وجود العامل الشبابي ضمن النواة الأساسيّة لبعض هذه الجمعيّات إحدى الدعائم الأساسيّة للعمل الخلّاق والرؤية الحديثة، بينما تدعم خبرة كبار السّن، التي يفتقدها الجيل الجديد، العمل المؤسساتي للجمعيّة بما يُشكّل توازنًا متكاملًا فيما بين الأجيال الفاعلة في العمل التعاوني. كما تُولي الجمعيّات اهتمامًا كبيرًا بالشؤون النسائيّة، فبعض التعاونيات تأخذ الطابع النسوي وتركز في أنشطتها في مسألة "تمكين المرأة"، مجتمعيًّا واقتصاديًّا، وتأمين فرص العمل لها، وتوعية النساء بحقوقهِنَّ وفعاليّة دورِهِنَّ في المجتمع.

تُتيح الجهات المانحة، من منظمات المجتمع المدني، الفرص للجمعيّات المحليّة لتنفيذ مشاريع إنمائيّة، من خلال تقديم التمويل والدعم اللوجستي وصولًا إلى متابعة تنفيذ الأنشطة، وقد يتّسع هذا الدور للجهات المانحة أحيانًا لتُشكّلَ بديلًا لمؤسّسات الدولة، التي تفتقد الإدارة الفعّالة لمُختلف القطاعات الاقتصادية، إن من حيث الرعاية والتمويل أو من حيث المُراقبة والمُحاسبة، أو من حيث تسيير الإجراءات القانونيّة لإضفاء الصفات الرسميّة على تلك الكيانات وعلى أنشطتها. إلّا أنّ هذه العوائق لم تقف حائلًا دون مزاولة بعض المُبادرات لعملها، بشكلٍ مؤسّساتي، حتى وإن لم تكن حائزة على ترخيصٍ رسمي، ولم يمنعها من ممارسة أنشطتها التنمويّة في خلق فرص عمل ومحاولة توسيع أسواق تصريف المنتجات لأعضائها.

يسعى الناشطون في بعض تلك الجمعيات من جهة، إلى فتح جسور التواصل والتعاون مع الجمعيّات ذات الصلة، من أجل تبادل الخبرات والعمل على تعزيز العمل التشاركي فيما بينها، وهذا ما يُمكن أن

يؤسّس مستقبلًا لِخلق شبكة عمل تعاوني، لم تتبَلوَر بعد، من جهة أخرى، قد يَميل بعض القيّمين على هذه الكيانات إلى اتخاذ موقفٍ متحفّظٍ من التعاون مع جهات أخرى، سـواء محليّة أو دوليّة، وهو ما قد يحدّ من قدرة الجمعيّة على الوصول إلى أهدافها المرصودة.

يُشـكّل النظام الطائفي القائم في لبنان أحد أكبر التحديّات في وجه هذه الكيانات التعاونيّة، ليزيد من الاصـطفافات الحزبيّة والمحسـوبيّات ويحدّ من تسـاوي الفرص للحصـول على الدعم المادّي والمعنوي. كما أسـهمت الأزمات التي مرّ بها لبنان في السـنوات الخمس الأخيرة، بدايةً من انهيار قيمة الليرة اللبنانيّة مُقابِل الدولار الأميركي، مرورًا بتأثير جائحة كورونا في الاقتصـاد المحلي والعالمي، وصـولًا إلى تفجير مرفأ بيروت وما نتج منه من تدمير لما تبقّى من القطاع الاقتصـادي، إلّا أنّ بعض المُبادرات التعاونيّة وجدت في هذا التحدّي دافعًا للانطلاق والاسـتمرار في العمل ضـمن القطاعات الاقتصـاديّة وبناء هيكل متقدّم للاقتصـاد البديل، وقد توجّهت بعض هذه الجمعيّات بالسـعي إلى المُحافظة على الطابع المُسـتدام في منتجاتها، مُقابِل المُنتجات الأجنبية المطروحة في الأسـواق، التي تُشـكّل منافِسًـا أقل كلفة وأكثر انتشـارًا، إنّما أقلّ جودة من المنتجات المحليّة "البلديّة".

يظهر إذًا الدور المحوري الذي تقوم به هذه الكيانات التعاونيّة في مختلف القطاعات الاقتصـاديّة، كما يَظهر في المُقابل القصـور الكبير الذي تُواجهه على مسـتوى الإمكانات الماديّة والمعنويّة لتحقيق النمو الاقتصادي، وتتبيّن العقبات نتيجة غياب الدور الرعائي للدولة من خلال اعتماد هذه الكيانات بشكلٍ كبير على مصـادر الدعم الخارجي، وهو ما قد يحدّ من اسـتقلاليّتها ويحول دون الوصـول إلى قطاعات اقتصاديّة مُستدامة.

خريطة الاقتصاد البديل

نماذج الاقتصاد البديل في مصـــــر

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

مقدمة

شـــهد القطاع التعاوني في مصـــر تغيرات عديدة خلال العقود الماضـــية، مثل تعدد القوانين والمركزية الشـديدة وتعقد إجراءات التأسـيس والإشـهار وعمق بيروقراطيتها، الذي عكس نفسـه في تشـوه البيان والهيكل التعاوني في مصر ولعل من بينها التعديلات الأخيرة التي شهدها قانون التعاونيات الزراعية عام ٢٠١٤ والذي سمح بدخول رأس المال الخاص في القطاع التعاوني والتربح من الفائض المحقق من المشروعات التي تنشـئها التعاونية. وهو امتداد للنهج النيوليبرالي الذي يعمل على إضـعاف كافة المؤسـسـات القائمة على أنماط إنتاجية مغايرة للتوجه النيوليبرالي.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات فقد برزت نماذج ورؤى إبداعية في خلق أشـكال ومبادرات اقتصـادية ومؤسـسـية أكثر مرونة على تلبية واسـتجابة الاحتياجات الاقتصـادية والمجتمعية. وفي هذا السـياق نسـتعرض بعض المبادرات الاقتصـادية المختلفة والمتباينة في عديد من القطاعات، منها: الزراعي، والحرفي، الخدمي، وكذلك القطاع المالي . في محاولة من تلك المبادرات شـق طريقًا مغايرًا لما هو سـائد في الوصـول إلى الاسـتدامة الاقتصـادية رغم ما يعتري هذه المبادرات من صـعوبات جمة سـواء من أطراف حكومية أو غير حكومية.

حاولنا في هذه الورقة استعراض عدد من المبادرات الاقتصادية وقد تميزت تلك المبادرات بأنها نتاج خيارات طوعية كاملة بمشاركة عديد من الفئات الاجتماعية التي تعاني الهشاشة وصعوبة الوصول إلى الموارد الاقتصـادية بسـبب التفاوت الشـديد والاسـتبعاد الذي تعانيه تلك الفئات الاجتماعية سـواء في ريف أو حضر مصر، وقد تضافرت هذه المبادرات مع النسيج المجتمعي للعديد من الهيئات والمؤسسات والخبراء الباحثين عن طرق مغايرة ونماذج اقتصـادية بديلة سـواء من منظمات مجتمع مدني أو باحثين أو أكاديميين أو ناشطين يشغلهم البحث عن مسارات بديلة للنهوض بأوضاعنا الاقتصادية.

وقد حاولنا في هذه الورقة اسـتعراض التجارب والمبادرات الاقتصـادية من حيث النشـأة والغرض من قيام تلك المبادرات والهيكل التنظيمي الذي تنضوي في إطاره وكذلك أبرز الأنشطة التي تناولتها هذه المبادرات. أيضًـا قمنا باسـتعراض أبرز نقاط القوة والضـعف لتلك النوعية من المبادرات والصـعاب والتحديات التي واجهتها وكيفية التعامل معها.

بقي أن نشـير إلى أننا تناولنا تلك التجارب ضـمن نطاق زمني يمتد منذ عام ٢٠١٢ وحتى الآن مدركين أن هناك عديدًا من التجارب الأخرى التي تحتاج إلى بحث وكشـف عن وجودها ، حيث أن هذا النمط

الاقتصـادي البديل لا زال في طور النمو وفي حاجة إلى الكشـف عن مسـاراته وتجاربه المتباينة والعمل على سد النقص والفجوات التي تعتريه وبخاصة الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحاول كبح وجوده ونموه .

هذه الورقة تحاول المســاهمة في بناء نماذج اقتصــادية بديلة للنموذج الاقتصــادي القائم على الأنماط النيوليبرالية، التي تنـادي بتحرير القيود على رأس المـال والتزام الحكومـات بـدورهـا التنظيمي فقط، في الوقت الذي حاجج فيه كثير بفشل تلك السياسات في إمكانية النهوض بالأوضاع الاقتصادية وبخاصة في مجتمعاتنا التي تعاني وطأة أزمات اقتصــادية ممتدة، على الجانب الآخر لا يزال أنصــار هذا التوجه متمسكين بهذا النمط والإصرار عليه كركيزة في تحقيق النمو.

أولًا عرض لنماذج الاقتصاد البديل

١- الجمعيات والتعاونيات الزراعية

١. مركز تنمية موارد صغار المزارعين[70]

مكون من مجموعة من نقابات صغار المزارعين والجمعيات الأهلية كلاهما مسجل تحت قانوني الجمعيات الأهلية والحريات النقابية، وهناك نقابات لا زالت تحت التأسيس. ويتركز عمل المجموعة في محافظتي البحيرة والجيزة، ولها هيكل تنظيمي ممثل من عضو من كل نقابة وجمعية أهلية منوط به اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بتسيير عمل المركز ووضع الخطط والإستراتيجيات اللازمة. ولديها مجموعة من المبادئ القائمة على العمل الجماعي المشترك من خلال لائحة داخلية. يمكن الوصول إلى عمل المجموعة من خلال زيارة ميدانية للمركز القائم بمركز وادي النطرون بمحافظة البحيرة.

[70] البيانات مجمعة من مقابلة أجراها الباحث مع أحد المسؤولين عن المشروع.

جاءت فكرة هذا المركز من خلال تضافر جهود جماعية لمجموعة من المزارعين والباحثين العاملين في مجال الزراعة والتنمية الريفية والبيئية، للبحث في كيفية صـــون الأصـــناف النباتية والحيوانية من الانقراض وتعظيم الموارد البيئية والاقتصادية، والعمل المشترك معًا على بلورة نموذج بديل يقوم على تنمية الموارد البيئية من ناحية والموارد الاقتصادية لصغار المزارعين من ناحية أخرى، وكذلك نشر هذا النموذج والعمل على تفعيله من خلال تبادل الخبرات والمهارات المتعلقة بهذا النموذج التنموي بين صـــغار المزارعين في الريف المصري.

يهدف مركز تنمية موارد صغار المزارعين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، على رأسها تحسين السلالات النباتية والحيوانية في الريف المصـــري وبناء قدرات المزارعين على اســـتعادة الأصـــول الوراثية النباتية والحيوانية في الريف المصـــري وتنمية موارد البيئة الريف المصـــري وتحســـين الموارد الاقتصـــادية للمزارعين. يقوم القائمون على إدارة المركز بتبادل الأصـــول النباتية والحيوانية فيما بينهم بغرض تعظيم القيمة المضـــافة لتلك الســـلالات والحفاظ عليها من الانقراض بما يضـــمن اســـتدامة الموارد المالية والاقتصـــادية لصغار المزارعات والمزارعين. قام المركز بالعديد من الأنشطة، منها تدريب صغار المزارعين وخاصة الشباب منهم على كيفية تربية وتحسين السلالات النباتية والحيوانية، كذلك توثيق كافة الطرق المتعلقة بانتخاب الســـلالات البلـديـة والمحليـة. يتعـاون المركز مع عـديـد من الجهـات الحكوميـة وغير الحكوميـة، مثـل: الجمعيـات التعـاونيـة الزراعيـة والإدارات البيطريـة ووزارة التضـــامن ووزارة القوى العـاملـة والخبراء والأكـاديميين في مراكز البحوث الزراعيـة ومجموعـة من منظمـات المجتمع المـدني غير الحكوميـة، مثـل:

الجمعية المصرية للحقوق الجماعية ومؤسسة دروسوس السويسرية كداعمة للمشروع بحيث يتولى المزارعون المنتمون إلى هذا المركز هذا التطوير.

٢. نقابة صغار الفلاحات والفلاحين مركز سمالوط محافظة المنيا[71]

تأسست النقابة في إبريل ٢٠٢٣ بمبادرة من عدد من السيدات، وتقع النقابة في مركز سمالوط بمحافظة المنيا وسجلت لدى وزارة القوى العاملة والقانون ٢١٣ لسنة ٢٠١٧.

بمبادرة من عدد من السيدات بهدف تجميع أنفسهم كمدخل للتمكين الاقتصادي، وتحسين وضعية النساء من خلال وصولهم إلى الحماية الاجتماعية وبخاصة مظلة التأمين الاجتماعي والصحي حيث إن النساء العاملات في الزراعة محرومات من أشكال الحماية الاجتماعية، كذلك والوصول إلى أسواق المدخلات الزراعية من خلال التعاون مع مراكز إنتاج التقاوي التابعة لوزارة الزراعة بأسعار تفضيلية وغيرها من أنشطة اقتصادية واجتماعية وصحية أخرى.

آليات عمل النقابة: هناك تنظيم هيكلي للنقابة يضم مجلس إدارة منتخب من أعضاء النقابة.

والجمعية العمومية للنقابة وتضم كافة الأعضاء، وهناك بعض اللجان داخل النقابة المنوط بها بعض الأدوار مثل: لجنة العضوية، لجنة تنمية الموارد، لجنة التوثيق.

[71] البيانات مجمعة من مقابلات أجراها الباحث.

يتم توثيق أنشـطة النقابة من خلال التصـوير المرئي والمسـموع ، التعاون مع بعض الجمعيات في توثيق أنشـطة النقابة وكذلك الأدوار التي تقوم بها في تنمية أوضـاع صـغار المزارعين وكذلك تنمية أوضـاع القرى التي تعمل بها النقابة.

المبادئ التي تقوم عليها النقابة هي خدمة المجتمع والقرى التي تعمل بها، كذلك العمل الجماعي والتعاوني المشترك، تبادل الأدوار الوظيفية داخل المستويات الإدارية المختلفة.
أيضًا تنمية روح العمل الطوعي، وتأكيد مبدأ المساواة بين الجنسين.

بالنسـبة إلى الأنشـطة التي تقوم بها النقابة تتركز في عديد من المحاور، منها تعميم التأمين الاجتماعي والصـحي على أعضـاء صـغار المزارعات والمزارعين، شـراء البذور والمدخلات الزراعية من الإدارات الزراعية ومراكز البحوث الزراعية وتوزيعها على صغار المزارعات والمزارعين وبخاصة المنخرطون في عضوية النقابة.
أيضًا التدريبات لتنمية مهارات المزارعين في تعظيم الإنتاج الزراعي والحيواني.

أيضًا التدريب على الوقاية من المبيدات والآفات الزراعية.

التدريب على تنمية مهارات المزارعين في الزراعات العضـوية والإيكولوجية والاسـتعاضـة عن التوسـع في استخدام المبيدات.

الأطراف والجهات التي تتعاون معها النقابة
هناك العديد من الجهات والمؤسـسـات الحكومية وغير الحكومية، مثل: وزارة القوى العاملة، المركز القومي للمرأة، الجمعيات التعاونية الزراعية، جمعيات استصلاح الأراضي، الجمعيات الأهلية.

٣. تعاونيات القرى للمزارعات بمحافظة المنيا:[72]

وهي مبادرة طوعية بدأت عام ٢٠٢٢، تقوم فكرة هذه التعاونيات على النســـاء بدون أرض حيث تتجمع أعداد من الســيدات اللاتي لا يملكن أرضًــا من ناحية وضــعف القدرة المالية من ناحية أخرى في التعاون والتضـامن فيما بينهم في تأجير أرض زراعية سـواء لزرعة واحدة، مثل زراعة الذرة البلدي للاسـتفادة منه كغذاء للأسرة في إنتاج الخبز وكذلك كعلف وغذاء للماشية.

حيث تتعاون السـيدات في عملية الزراعة بكل مراحلها من غراس وحصـاد ثم توزيع العائد من المحصـول بحصص متساوية.

الهيكل التنظيمي لتلك النوعية من التعاونيات: التعاونية هي مبادرة طوعية حرة وغير مشهرة أو مسجلة لدى الجهات الرسمية.

---

[72] البيانات مجمعة من مقابلات أجراها الباحث.

إدارة التعاونية تتم بشكل جماعي من خلال تقسيم الأدوار بشكل تعاوني كامل بداية من استئجار الأرض وتجميع الأموال المطلوبة اللازمة لدفع قيمة الإيجار، والتي تكون في الأغلب وفقًا لقدرة كل عضـــو في التعاونية، ويتم تقسيم عائد الزراعة وفقًا للمساهمة المالية لكل عضوة داخل التعاونية.
والإدارة كذلك ذاتية وحرة داخل التعاونية وبخاصـــة فيما يتعلق بمســـاحة الأرض المســـتأجرة ، اختيار المحصول الخاص بالزراعة، المدخلات الخاصة بالزراعة.

الأنشطة التي تقوم بها التعاونية: هناك عدد من الأنشطة التي تقوم بها التعاونية، مثل: شراء مدخلات الزراعة من بذور، كذلك زراعة الأرض وتخصـــيبها وكافة الأعمال الزراعية من تســـميد وحصـــاد وبيع المحصول.

كذلك هناك أدوار أخرى يقوم بها أعضـــاء التعاونية وهي التعاون فيما بين الأعضـــاء في تبادل المنتجات الريفية من ســـمن وجبن وكذلك إنتاج داجني على أســـاس المقايضـــة، وكذلك القيام بعمليات القروض الدوارة بين أعضاء التعاونية.

٢ - التعاونيات والمبادرات الصناعية والحرفية

١. شركة سنابل الخير التعاونية للنباتات الطبية والعطرية:[73]

تأسست شركة سنابل الخير عام ٢٠٢٠ وتم إشهارها في ٢٠٢١ تحت قانون الاستثمار وتقع الشركة في قرية الشواشنة مركز يوسف الصديق بالفيوم وهى شركة تعاونية زراعية متخصصة في مجال زراعة النباتات العطرية، تتكون الشركة من عدد من صغار المزارعين. وتعمل الشركة بالمبادئ التعاونية ولها لائحة داخلية لتنظيم العمل.

الهيكل التنظيمي: يضم الهيكل التنظيمي مستويين داخل الشركة التعاونية
المستوى الأول الجمعية العمومية وهي أعلى سلطة داخل شركة سنابل التعاونية، وتضم الشركة التعاونية عددًا من الأعضاء يبلغ عددهم 30 عضوًا، منهم 22 عضوة من النساء وثمانية من الرجال.

---

73 العدد التجريبي لمجلة تعاون بتاريخ يوليو، وهو برنامج مشترك بين مؤسسة دروسوس وجمعية شباب مصر بالفيوم، يقوم على دعم صغار المنتجين الزراعيين والحرفيين لتأسيس مؤسساتهم التعاونية وتوفير مركز تدريبي في لكل ما له علاقة بالعمل التعاوني سواء إداريًا أو قانونيًا وعمليًا.

المستوى الثاني: مجلس الإدارة وعدد أعضائه خمسة أعضاء منهم ثلاثة من الرجال وسيدتان.
الشركة مسجلة ومشهرة لدى وزارة الاستثمار المصرية.

التعاون مع الجهات والمؤسسات المختلفة: شركة سنابل الخير لها تعاون مع عديد من المؤسسات، من بينها جمعيات أهلية، وكذلك عدد من الشركات الصناعية التي تعمل في مجال تصنيع النباتات الطبية والعطرية.

الأنشطة التي تقوم بها شركة سنابل الخير التعاونية: هناك عديد من الأنشطة وبخاصة الزراعية منها، مثل زراعة العديد من أصناف النباتات الطبية والعطرية، وكذلك جمع المحصول، وأيضًا القيام بالأدوار الخاصة بعملية تجفيف مسك محصول النباتات الطبية والعطرية، أيضًا القيام بعملية تخزين المحصول بعد تجفيفه، أيضًا القيام بعملية التخزين للغير بسبب ما تمتلكه الشركة من مخزن صالح لتخزين النباتات لصالح الغير.

٢. شركة قوطة للصلب نموذج للإدارة الذاتية في مواجهة العثرات الاقتصادية

تعد شركة قوطة بالعاشر من رمضان تجربة معاصرة وناجحة في الإدارة الذاتية، فبعد هروب صاحب المصنع بعد غرقه في الديون، انتخب العمال مجلسًا إداريًّا عماليًّا يمثلهم ويقوم بالمهام الإدارية بعد معركة طويلة مع وزارة القوى العاملة ومكتب النائب العام استمرت لعام ونصف انتهت بحصولهم على تفويض من النائب العام يجيز لهم الإدارة الذاتية للمصنع.

جاءت تجربة الإدارة الذاتية لمصنع قوطة بمحافظة الشرقية عام 2013، وذلك بعد هروب صاحب المصنع من مواجهة المشكلات المالية المتراكمة عليه للبنوك وشركات الغاز والكهرباء والتي بلغت 23 مليون جنيه آنذاك فقط لشركتي الغاز والكهرباء.

الأمر الذي أدى إلى توقف العمل بالمصنع وبروز العديد من الاحتجاجات للعاملين بالمصنع آنذاك والبالغ عددهم 450 عاملًا، وفي ظل تطور الأوضاع الناجمة عن تفاقم المشكلات الاقتصادية للعمال من ناحية والمصنع من ناحية أخرى، قام العمال بتشكيل نقابة مستقلة، والتوجه إلى مكتب النائب العام ورفع دعوى قضائية بمحكمة الزقازيق، وعلى مدار عام ونصف استطاعوا الحصول على حكم من محكمة الزقازيق الابتدائية بأحقية العمال في إدارة المصنع وذلك في شهر أغسطس 2013 وذلك بتكليف أحد المهندسين "محسن صالح " بإدارة المصنع نيابة عن العاملين بالمصنع، وبموجب الحكم تم الحصول على تفويض من النائب العام بأحقية الإدارة.[74]

بموجب هذا التفويض اجتمع ٤٠٠ عامل بمصنع قوطة للصلب واتفقوا مع مجلس الإدارة المنتخب بالمصنع والنقابة المستقلة أن يتبرع كل منهم بمبلغ ألف جنيه شهريًّا وأخرون تبرعوا بنصف مرتباتهم وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة لشراء المواد الخام والبدء في تسديد الديون المصرفية المستحقة للبنوك، وكذلك المديونية المستحقة لشركتي الغاز والكهرباء.[75]

---

[74] علي يسري، "قوطة للصلب.. وللنجاح بقية"، بوابة الاشتراكي، فبراير ٢٠١٣. https://shorturl.at/insUX

[75] هشام فؤاد، "من "إنكوباب" إلى قوطة.. الإدارة الذاتية كمان وكمان."، بوابة الاشتراكي، مارس ٢٠١٣. https://shorturl.at/fxHJW

تمثل الهيكل التنظيمي للمصنع في شكلين رئيسيين:
النقابة المستقلة بالمصنع والتي ضمت العاملين بالمصنع وبدورها انتخبت مجلس إدارة هو الذي تولى رفع القضـــية بمحكمة الزقازيق الابتدائية ومخاطبة كافة الجهات القانونية والإدارية بالدولة للحصـــول على التفويض اللازم بإدارة الشركة وكذلك التفاوض مع كافة الجهات الدائنة للشركة بجدولة المديونية.

هناك العديد من الصعوبات التي واجهت العمال القائمين على الإدارة الذاتية للمصنع وكذلك مجلس الإدارة ولعل من النقاط المهمة في هذا الأمر:

حداثة التجربة وضـعف الخبرة في التعامل مع فكرة الإدارة الذاتية للمصـاتع المتعثرة والمتوقفة عن العمل سـواء بسـبب هروب ملاك تلك المصـانع والشـركات أو بسـبب التعثر المالي، ومن ثم غياب الخبرة والمعرفة والتجربة في التعامل مع مثل هذه النوعية من الإدارة، ومن ثم فإن التجربة قامت على التعلم المباشـــر، وكذلك لم يتلقَ القائمون على تلك التجربة أي دورات تدريبية في هذا المجال.

ضعف ثقة العمال بأنفسهم في تلك النوعية من التجارب في الإدارة الذاتية.

المنـاخ المعـادي للعمـال والقـائمين على إدارة المصـــنع من قبـل الجهـات الإداريـة وأجهزة الـدولـة وبيروقراطيتها.[76]

[76] المصدر السابق.

عدم شـعور العاملين بالاسـتقرار الوظيفي والمالي لأن التفويض الخاص بالإدارة كان محددًا بعامين فقط وهو ما يجعل العاملين والقائمين على الإدارة غير قادرين على التنبؤ بمسـتقبل العمالة والمصـنع بعد انتهاء مدة التفويض والإجراءات المطلوبة لتجديد التفويض.

٣. شركة الأيدي المصرية (الحسام) التعاونية للفخار[77]

تأسست الشركة عام ٢٠٢٠ وتم إشهارها في سبتمبر ٢٠٢١ تحت قانون الاستثمار وتعرف الشركة بأنها شركة تعاونية. تقع الشركة في قرية الأعلام بالفيوم وتتكون الشركة من مجموعة من صغار صناع الفخار.

عمل الشـركة قائم على الشـكل التعاوني حيث يمتلك كل من أعضـاء التعاونية عددًا من الأسـهم ويقوم الهيكل التنظيمي لشركة الحسام التعاونية على أساس من مبادئ العمل التعاوني المشترك.

يتمثل الهيكل التنظيمي للشـركة أولًا في الجمعية العمومية التي تضـم في عضـويتها 20 عضـوًا، 8 من النساء، 12 من الرجال، ويتمثل ذوو الاحتياجات الخاصة في ثلاثة أعضاء.

المستوى الثاني هو مجلس الإدارة ويضم خمسة أعضاء، ثلاثة من السيدات واثنين من الرجال.

ويخضـع العمل الداخلي بشـركة "الحسـام" للائحة النظام الداخلي القائمة على المبادئ التعاونية التي تقوم على مبدأ صـوت واحد لكل عضـو مهما بلغت مسـاهمته المالية، وكذلك دورية الانتخابات الخاصـة

[77] مجلة تعاون مصدر سابق.

بأعضاء مجلس الإدارة بما يضمن دوران العضوية داخل المجلس وحق التمثيل للمنخرطين في الشركة، وكذلك مراعاة النوع الاجتماعي.

كذلك تتضمن لائحة النظام الأساسي شروط العضوية والجمعية العمومية وصلاحيتها ومجلس إدارة الشركة،
وهناك عديد من الجهات التي تتعاون معها شركة الحسام، مثل: جمعية شباب مصر بالفيوم، كذلك الجهات الإدارية التابعة لمحافظة الفيوم، وتتسم العلاقة مع الجهات الحكومية بالمرونة والفعالية في تنفيذ الأنشطة والمشروعات التي تقوم بها شركة الحسام التعاونية.

تخصص الشركة في تصنيع الفخار وبخاصة أدوات الطهي بشكل حديث. وتوسع نطاق عمل الشركة ليشمل دولة المغرب وعددًا من المعارض المحلية بالإضافة إلى التعاقد مع عديد من المطاعم والمحلات داخل الفيوم وخارجها.

تتم عملية التوثيق بشكل دائم ومستمر في علاقتها بالعملية الإنتاجية من خلال معارض منتجات الشركة سواء في مصر أو خارجها ، كذاك تنخرط الشركة في إطار الحركة التعاونية بمحافظة الفيوم وإبراز أنشطة الشركة ضمن الإصدارات الصادرة عن تلك الحركة التعاونية، مثل ما يتم نشره في مجلة تعاون التي تعد بمثابة منبر إعلامي ووثائقي لكل الشركات التعاونية بمحافظة الفيوم.

٣- الأشكال التجارية والخدمية للاقتصاد البديل

١. صناديق الادخار النسائية:

تأسست[78] هذه الصناديق عن طريق مجموعات من السيدات في محافظة المنيا في منتصف 2015، بهدف مساعدة النساء في الوصول إلى مصادر الائتمان.

وقد كان التعريف بفكرة صناديق الادخار والتدرب عليها في البداية كمبادرة من مؤسسة الحياة الأفضل بالمنيا ثم تم تبنيها بواسطة عديد من النساء في العديد من القرى بمحافظة المنيا.

وتقوم فكرة الصناديق على تجمع عشرين سيدة في قرية مثل قرية جبل الطير، وغيرها من قرى مركز المنيا، ويقومون بالتشارك معًا في تأسيس الصندوق عن طريق الأسهم، قيمة السهم خمسة جنيهات، وهناك اجتماع أسبوعي تقوم كل عضوة في الصندوق بدفع ما تستطيع من مساهمات مالية، مثل عشرة جنيهات قيمة سهمين أو أكثر.

صناديق الادخار هي مبادرات طوعية بين النساء الراغبات في المشاركة في تلك الصناديق بالقرى المختلفة بمحافظة المنيا. وهذه الصناديق غير مسجلة قانونيًّا لدى أي جهة رسمية، هي فقط مبادرات حرة بين النساء.

هناك مستويان تنظيميان لتلك النوعية من الصناديق:
المستوى الأول: هو الجمعية العمومية للمشاركين في تأسيس تلك الصناديق.
المستوى الثاني: أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العمومية من النساء المشاركات في تأسيس الصندوق. ولكل عضو مهما بلغت عدد أسهمه صوت واحد فقط في التصويت على أي قرار داخل الجمعية العمومية.

ومدة مجلس الإدارة هي عام واحد فقط، تبدأ مع بداية إنشاء الصندوق وفتح الصندوق بعد مرور عام كامل، وقد تكون مدة الصندوق ستة أشهر حسب رغبة الجمعية العمومية.

78 البيانات مجمعة من مقابلات أجراها الباحث.

هناك العديد من الأنشـطة التي يقوم أعضـاء الصـندوق وكذلك مجلس إدارة الصـندوق الذين تم انتخابهم باستثمار أموال الصناديق فيها وبخاصة في المواسم مثل الأعياد، المدارس، رمضان... إلخ، من خلال شـراء مسـتلزمات المواسـم المختلفة والاسـتفادة من خصـم الكمية وإعادة بيعها لسـكان القرى والحصـول على عوائد فروقات الأسـعار ويتم تجميع العوائد بالإضـافة إلى أصـل المبالغ وإعادة توزيعها وفقًا لمساهمات كل عضوة من خلال جلسة فتح الصندوق في نهاية كل عام.

كذلك تقوم الصناديق بإقراض الأعضاء بفائدة لا تتجاوز الخمسة في المئة لأعضاء الصندوق، ومن 10% إلى 15% لغير أعضاء الصندوق.

تقديم مساهمات نقدية بقرار من مجلس إدارة الصندوق لأعضاء الصندوق في الحالات الطارئة في حال تعرض أحد أفراد أسرة عضو الجمعية العمومية للصندوق لإصابة أو مرض ما أو في حالات الوفاة، على أن يتم رد قيمة هذه المساهمات إلى الصندوق بدون أي فوائد.

٢. اللجنة الشعبية لمواجهة كورونا بمدينة السادس من أكتوبر والشيخ زايد:[79]

كانت أزمة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم في نهاية عام 2019، وضـعف الاسـتعدادات الصـحية في أبسـط أشـكالها بداية من الماسـك إلى توافر المسـتشـفيات والخدمات العلاجية ونقص الدواء، والنقص كذلك في الكوادر الطبية والتمريض، وكذلك وطأة الأزمة الاقتصـادية على عموم الناس على الصـعيد الدولي والمحلي وبخاصـة الأكثر فقرًا واحتياجًا مثل العمالة غير المنتظمة التي تضـررت في مصـدر قوتها اليومي - سببًا في نشأة اللجنة الشعبية لمواجهة كورونا.

نشـأت اللجنة الشـعبية لمواجهة كورونا بمنطقة السـادس من أكتوبر وزايد كمبادرة طوعية لعدد من قاطني المدينتين استجابة لتلك الظروف، وبدأت بإعلان بسيط على وسائل التواصل الاجتماعي بداية عام 2020 وتوسعت عضويتها حتى بلغت 8000 عضو على المجموعة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

واتسـمت اللجنة بالمرونة الشـديدة في هيكلها التنظيمي والعضـوية المفتوحة دون قيد أو شـرط ودون أي تمييز سـواء على أسـاس الجنس أو على أسـاس فئوي أو اجتماعي، أو ديني. وذلك من خلال لجنة

[79] البيانات مجمعة من مقابلة أجراها الباحث مع أحد أعضاء اللجنة المؤسسين.

تنسيقية ضمت ما يقرب من 30 شخصًا، تعقد اجتماعاتها بصفة دورية، وتتلقى كل طلبات المساعدة والشكاوى عبر صفحة اللجنة على الفيسبوك، وكذلك أرقام التليفونات.

هذا واللجنة التنسيقية قد تم اختيارها في الاجتماع التأسيسي الأول للجنة الذي عقد في يناير 2020.
وتم توزيع المسؤوليات بين أعضاء اللجنة على أساس لجنة متابعة واتصال لكل حي سكني من مدينتي السادس من أكتوبر والشيخ زايد، من خلال لجنة مسؤولة عن كل حي من الأحياء بالمدينتين، وبلغ عدد اللجان ثماني لجان، ويتم التواصل مباشرة سواء مع اللجنة التنسيقية أو مسؤولي اللجان عبر التليفون وصفحة اللجنة على الفيسبوك.

وتكون نشاط اللجنة في الجائحة من:

- توفير وجبات طعام صحي وطازج للأسر المصابة والمعزولة بالمنازل.
- توفير مواد التعقيم والتطهير للأسر المعزولة بالمنزل.
- تقديم الدعم النفسي والمعنوي للمصابين وحسهم على عدم الاختلاط مع الآخرين والحفاظ على العزل.
- توفير الدعم والمتابعة الطبية للحالات المصابة يوميًّا.
- تقديم الاستشارات والإرشادات الطبية للجمهور عن طريق الأطباء المشاركين باللجنة.
- توعية الجمهور حول أهمية اتباع الإجراءات الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا، وذلك من خلال حملات توعوية وتحذيرية، وإعلام الجمهور بآخر المستجدات حول الجائحة.
- تعقيم الشوارع والأماكن العامة والخاصة في المنطقة، وتوفير المواد الكيميائية اللازمة للتعقيم.
- توفير مولدات وأسطوانات الأكسجين للمصابين التي تستدعى حالتهم ذلك طبقًا لتقرير أحد أطباء اللجنة.
- العمل والمطالبة من أجل قيام الدولة بدورها في توفير الرعاية الصحية بالمدينتين، وهو ما أدى إلى تخصيص مستشفيات (6 أكتوبر العام .. والشيخ زايد العام) كمستشفيات عزل بعد تجهيزها.

والجدير بالذكر أن كل تلك الأنشطة تحدث بمجهود المتطوعين/ت من المواطنين والأطباء والمتخصصين، ومن خلال تبرعات الأهالي من أدوية ومواد غذائية وأدوات تعقيم وخلافه.

نشأت شبكة علاقات واسعة بين لجنة مكافحة كورونا والمؤسسات والهيئات المختلفة في نطاق محافظة الجيزة منها الحكومي وغير الحكومي وكذلك الأفراد، مثل مستشفى السادس من أكتوبر العام ، كذلك مستشفى زايد التخصصي، وأيضًا عديد من المستشفيات غير الحكومية وكذلك الصيدليات الخاصة التي أمدت اللجنة بعديد من الأدوية المطلوبة، وكذلك تبرعات عينية من الأفراد، كذلك الحال مع عديد من

الأطباء والممرضـين وعديد من العاملين في القطاع الصـحي في مصـر وذلك في إطار تعاوني وتضـامني كامل.[80]

٣. الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

بدأت في عام ٢٠١٣ مبادرة شعبية لتأسيس جمعيات تعاونية استهلاكية في أكثر من محافظة على مستوى الجمهورية من بينها الإسـكندرية وبورسـعيد والمنيا والمنوفية والقاهرة،[81] وقاد هذه المبادرة مجموعة من الناشطين وذلك لمحاولة التصدي لغلاء الأسعار وغياب الضوابط التنظيمية للأسواق من جانب الحكومة ما ترك الأفراد تحت رحمة التجار.

وبالفعل نجحت المبادرة في تأسـيس "جمعية الزهور الاسـتهلاكية التعاونية" بمحافظة بورسـعيد إلى جانب السـعي إلى تأسـيس جمعيت سـيدي بشـر والعصـافرة بالإسـكندرية، التي حصـلت على موافقة مبدئية من الاتحاد التعاوني الاسـتهلاكي وتم تجميع مبلغ ٥٠ ألف جنيه كاشـتراكات من أعضـاء الجمعية وإيداعها في البنك تحت اسم الجمعية،[82] والجمعية الأخرى تقع في منطقة العمرانية بالقاهرة.

وكانت هذه الجمعيات تعمل بمبادئ التجارة العادلة والتي من بينها:

- إيجاد الفرص لصغار المنتجين المهمشين اقتصاديًّا.

- الالتزام بأسعار البيع العادلة.

- الشفافية والمساءلة.

- الالتزام بالاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية.

- عدم التمييز بين العمال والالتزام بحرية تنظيم النقابات.

- بناء القدرات وتعزيز الكفاءات.[83]

ويتكون الهيكل التنظيمي للجمعية التعاونية من ٣ مستويات:

---

[80] يمكن الوصول إلى اللجنة عن طريق المجموعة الرسمية الخاصة بها على فيسبوك من خلال الرابط : https://shorturl.at/iszTY

[81] جيهان موهوب، "جمعيات تعاونية استهلاكية لمحاربة الغلاء وجشع التجار"، جريدة الوفد، مايو ٢٠١٣. https://shorturl.at/qLPUZ

[82] لبيبة شاهين، "مبادرة شعبية لإنشاء جمعيات تعاونية لمواجهة الغلاء وفوضى الأسواق"، جريدة الشروق، إبريل ٢٠١٣. https://shorturl.at/iqvzK

[83] من عرض قام به رضا عيسى صاحب مبادرة الشعب يبني نهضته ومن ضمنها مبادرة تحويل الإسكندرية إلى محافظة تعاونية عن طريق تأسيس عدد من الجمعيات في الأحياء المختلفة وإنشاء تحالف أو اتحاد يضم كل الجمعيات لبناء منظومة تعاونية مترابطة.

١- الجمعية العمومية وتضم كل أعضاء الجمعية.

٢- مجلس الإدارة ويتم انتخابه من الجمعية العمومية.

٣- الإدارة التنفيذية ويتم تعيينه من مجلس الإدارة.

وتلتزم الإدارة بمبادئ الحوكمة وتتعامل مع المنتجين مباشـرة وتسـجيل علامة تجارية موحدة ومميزة لجميع السلع التي تتعامل بها الجمعيات والتعاون مع الجمعيات التعاونية والفئوية لتوفير احتياجاتها والتعاون مع الجمعيات التعاونية الإنتاجية والزراعية في تسويق منتجاتها.[84]

وتم وضـع رؤية واضـحة لكيفية الحصـول على الموارد اللازمة لتأسـيس الجمعيات التعاونية وذلك عن طريق اشـتراكات من المواطنين ووضـع ٥٠ جنيهًا كحد أدنى للعضـو وكذلك اشـتراكات من رجال الأعمال والتسهيلات الائتمانية من الموردين والتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك العامة.[85]

وتنفيذ تلك المبادرة يستدعي السير في مسارين متوازيين أولهما الانخراط على مستوى القواعد الجماهيرية عن طريق دعوة ٢٠٠٠ مواطن من كل حي في الإسـكندرية للاشـتراك في التأسـيس وتنظيم مؤتمر ودعوة وسائل الإعلام وذلك للإعلان والدعاية للمبادرة وكذلك عرض المقرات الخاصة بقبول العضوية، والمسار الآخر وهو التعاون مع المركز المصـري للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية لتولي الانضـمام إلى المنظمات الدولية واكتساب اعتراف دولي.[86] وبعد النجاح في التأسيس يتم وضع نظام للتسعير وذلك على أساس التكلفة وإضافة هامش ربح لا يتخطى الـ١٠٪.[87] لا توجد أي مصادر للتأكد من نجاح المبادرة.

ثانيًا: تحليل عام لنماذج الاقتصاد البديل

من بين نقاط القوة في التجارب التي تم استعراضها هي التركيز في العمل الجماعي والمبادرة الطوعية لدى أغلب النماذج التي تم تناولها وذلك انطلاقًا من الإرادة الحرة لوجودهم الاجتماعي وقد سـاعدهم ذلك على الاسـتفادة من الأدوار والأنشـطة المختلفة التي تقدمها عديد من المؤسـسـات وبخاصـة مؤسـسـات المجتمع المدني، وكذلك الناشطون المهتمون بتلك النوعية من المبادرات سواء أكانوا صحفيين أو باحثين أو خبراء في تخصصات مختلفة، وسواء أكانت تلك الخبرات فنية أو مالية أو قانونية وكيفية تجاوز العقبات الإدارية والقانونية التي يمكن أن يتعرضوا لها.

---

84 المصدر السابق.

85 المصدر السابق.

86 المصدر السابق.

87 لبيبة شاهين، مصدر سابق.

كما أن بعض هذه التجارب كانت نتاجًا لاحتياجات مجتمعية سواء الحاجة إلى مواجهة مشاكل اقتصادية أو صعوبة الوصول إلى مصادر الائتمان أو الأسواق أو الحاجة إلى الحماية الاجتماعية بحيث تلاقت هذه الاحتياجات مع أفكار ومبادرات وخبرات لدى باحثين ومؤسسات مجتمع مدني تتشارك نفس الهموم المجتمعية ومحاولات النهوض الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبخاصة في الأماكن الأكثر احتياجًا وهشاشة.

وكان لديناميكية المبادئ القائمة على النظرية والممارسة أحد العوامل المهمة في نشوء الفكرة وإنضاجها في الوصول إلى رؤية واضحة وقابلة للتنفيذ لتلك التجارب، مثل المعاونة في كيفية مأسسة بعض هذه التجارب سواء قانونيًّا أو إداريًّا .

كذلك من بين نقاط القوة تبادل الأدوار والمسؤوليات داخل الهياكل التنظيمية لتلك التجارب، مثل: صناديق الادخار النسائية ما يساهم في بناء قدرات المنخرطين في تلك المبادرات وتعميق المبادئ القائمة على الإدارة الذاتية.

التحديات والصعوبات التي واجهت تلك المبادرات الاقتصادية

غياب القوانين التي يمكن أن تساهم في مأسسة تلك التجارب ومن ثم مواجهة عديد من الصعاب والمعوقات القانونية والإدارية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى صعوبة اللجوء إلى القوانين التي يمكن أن تساعد في تنظيم تلك الأنشطة والمبادرات الاقتصادية، على سبيل المثال لا الحصر وجود صعوبات بالغة في تأسيس شكل تعاوني لتلك المبادرات بسبب العراقيل الإدارية والوقت الذي قد يستغرقه تأسيس تعاونية، سواء أكانت زراعية أو خدمية أو استهلاكية إضافة إلى تعدد القوانين الموجودة حاليًّا وتضاربها وإحكام بيروقراطية الجهات الإدارية على تلك الأشكال التعاونية والسيطرة على مواردها المالية.

على سبيل المثال في حالة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تتعدد الجهات الإدارية التي يشترط موافقتها من أجل تأسيس التعاونية الاستهلاكية وهي الاتحاد الإقليمي، الاتحاد المركزي، وزارة التموين، ومديرية التموين.[88] وكان من بين تلك الصعاب اختلاف القرارات الإدارية من محافظة إلى محافظة من حيث شروط تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وكان من بين التعقيدات التي واجهتها تلك المبادرات

[88] جيهان موهوب مصدر سابق.

ضـرورة أن يكون لدى المؤسـسـين عقد إيجار لمدة لا تقل عن تسـع سـنوات، ما يعد شـرطًا جائزًا لأنه من الصعب قيام ملاك العقارات بتأجيرها تلك المدة الزمنية الطويلة.[89]

ولا شك أن وجود هذه العوائق قد حد من ظهور تعاونيات حقيقية قائمة على المبادئ الاساسية للتعاون والمتمثلة في الإرادة الحرة الطوعية لتأسـيس الأشـكال التعاونية المختلفة ما دفع العديد من المبادرات الاقتصـادية إلى اللجوء إلى أشـكال أخرى مختلفة مثل الشـركات التعاونية المبنية على اللوائح الداخلية لمبادئ التعاون، ولكنها مسـجلة وفقًا لقانون الاسـتثمار مثل شـركة سـنابل الخير، والأيدي المصـرية التعاونية للفخار كنماذج إبداعية لمواجهة التعنت الذي يمارس ضـد الحق في تأسـيس التعاونيات، ولا شـك أن هذه النماذج نجحت في تحقيق الأهداف الاقتصـادية المرجوة منها في تحقيق عوائد اقتصـادية من ناحية والحفاظ على الشكل التعاوني من ناحية أخرى.

وكان هذا التعنت القانوني والبيروقراطي الذي يحول دون إمكانية مأسـسـة تلك المبادرات الاقتصـادية، ما دفع العديد منها إلى اتخاذ شـكل المبادرة الشـعبية، مثل: اللجنة الشـعبية لمكافحة كورونا التي لم يتَح لها الانخراط في شـكل قانوني منظم الأمر الذي كان سـيعمق من دورها الشـعبي والخدمي والانتقال بها من مجرد شكل رعائي خيري قائم إلى شكل اقتصادي مستدام.

كذلك من بين أكثر العوائق والصـعاب التي يمكن أن تواجه تلك المبادرات وبخاصـة اللجان الشـعبية هو التهديد الأمني الذي يمكن أن يعرض المنخرطين بها للوقوع تحت طائلة القانون بأي دعاوى كانت.

أيضًـا هناك العديد من المشـكلات التي تواجه العديد من المبادرات التي عرضـنا لها وهي غياب المعرفة والخبرة في عديد من المهارات الإدارية والقانونية والمؤسـسـاتية، مثل: تجارب الإدارة الذاتية التي تجلت في الصعاب التي واجهت العاملين في شركة قوطة للصلب. في السياق نفسه فإن نجاح تجارب الإدارة الذاتية كان سيشكل تحديًا صريحًا للأنماط الاقتصادية الرأسمالية سواء الحكومية أو الخاصة ونجاح تجربة الإدارة الذاتية بشـكل خاص للمصـانع المتعثرة يطرح بديل مبني على توزيع الربح العادل على العمال المشاركين في عملية الإنتاج.

[89] المصدر السابق.